وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة –
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
مخبر الإقتصاد، المالية وإدارة الأعمال ECOFIMA

أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه – الطور الثالث –

إدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل III

– دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجزائر –

الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبة:
نقيقش صبرينة

إشراف الدكتور:
بوجعادة الياس

أمام أعضاء اللجنة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	المؤسسة الجامعية
الدكتور جقريف علي	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتور بوجعادة الياس	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتور بوفامة عمر	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتورة خلخال منال	أستاذة محاضر "أ"	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتورة شيلي وسام	أستاذة محاضر "أ"	عضوا	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
الدكتور قدام جمال	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة –
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
مخبر الإقتصاد، المالية وإدارة الأعمال ECOFIMA

أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه – الطور الثالث –

إدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل III

– دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجزائر –

الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبة:
نقيقش صبرينة

إشراف الدكتور:
بوجعادة الياس

أمام أعضاء اللجنة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	المؤسسة الجامعية
الدكتور جقريف علي	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتور بوجعادة الياس	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتور بوفامة عمر	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتورة خلخال منال	أستاذة محاضر "أ"	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتورة شيلي وسام	أستاذة محاضر "أ"	عضوا	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
الدكتور قدام جمال	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

السنة الجامعية: 2023/2022

﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

صدق اللَّهُ العظيم

[طه:114]

الإهداء

أهدي هذا الإنجاز إلى من سهر على أن تطأ قدمي أثر كل حكيم، وهون عليا عقبات الذرب وكان ضوء عتمتي، وعماد صبري، أخص بالذكر أم وأبي وأخي وأخواتي وزوجي وباقي عائلتي من أهل وأصدقاء.

صبرينة

الشكر والتقدير

أحمد الله عز وجل على إنهاء هذا العمل وعلى تيسيره الذي رافقني ولولاه لما أنهيته.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور الأستاذ **بوجعادة الياس**، على كرم أخلاقه ونبل تعامله وإرشاداته ونصائحه التي كان لها الأثر الكبير في إخراج هذا العمل في أكمل وجه.

كما أعبر عن شكري لكل الأساتذة الكرام الذين ساهمت ملاحظاتهم في إظهار جوهر البحث. كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات الود والشكر لأخي **نجيب** على كل الاهتمام والدعم الذي ساهم في تقليص الجهد والوقت ولا يسعني إلا أن أدعو له بكل خير.

صبرينة

ملخص

ملخص:

هدفت الدراسة لتسليط الضوء على معايير لجنة بازل III التي تسعى لتوحيد آليات إدارة مخاطر السيولة في النظام المصرفي، والتعرف على مقررات لجنة بازل III التي تعتمد البنوك العاملة بالجزائر عليها في إدارة مخاطر السيولة.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية الدراسة. وإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة واختبار الفرضيات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss في تحليل نتائج الاستبانة كأداة الدراسة. وزع الاستبيان على عينة العاملين في البنوك التجارية العاملة بالجزائر، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تلتزم البنوك العاملة بالجزائر بمبادئ الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مقررات بازل III بشكل جزئي؛
- تعتمد البنوك العاملة بالجزائر على نسب الرقابة العالمية لقياس مخاطر السيولة؛
- تعمل البنوك العاملة بالجزائر على رصد مستويات خطر السيولة بالاعتماد على الأدوات الكمية الصادر في مقرر بازل III؛
- أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي أن البنوك محل الدراسة العاملة بالجزائر تعتمد على كل مقررات لجنة بازل III المأخوذة في الدارسة ضمن استراتيجياتها الداخلية لإدارة خطر السيولة بدرجة كبيرة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- على البنوك أن تعتمد على نتائج اختبارات الضغط في تقييم استراتيجيات إدارة خطر السيولة؛
- يجب على البنوك وضع خطط تمويل الطوارئ بناء على ما خلصت إليه نتائج اختبارات الضغط والأدوات الكمية لرصد مخاطر السيولة؛ يجب على البنوك أن تعمل على وضع سجل من البيانات التاريخية الذي يظهر درجة تسيل الأصل مما يمكن التنبؤ بحالته في وضع فرضيات اختبار الضغط.

الكلمات المفتاحية: سيولة مصرفية، لجنة بازل III، مخاطر السيولة، معايير إدارة السيولة، بنوك تجارية عاملة بالجزائر.

Résumé

L'étude consiste à faire la lumière sur les critères du Comité de Bâle qui visent à normaliser les mécanismes de gestion du risque de liquidité dans le système bancaire international. En outre, nous nous intéressons aux décisions du Comité de Bâle III. sur lesquelles les banques opérant en Algérie s'appuient pour gérer les risques de liquidité.

La méthode analytique descriptive a été retenue pour répondre à la problématique de l'étude et effectuer les traitements statistiques nécessaires pris tester les hypothèses basées sur le programme statistique SPSS, pour analyser les résultats du questionnaire comme outil d'étude. Le questionnaire a été distribué à un échantillon de banques commerciales opérant en Algérie L'étude a abouti à un ensemble de résultats dont les plus importants sont :

- Les banques opérant en Algérie sont partiellement attachées aux principes de gestion et de contrôle du risque de liquidité conformément aux décisions de Bâle ;

- Les banques opérant en Algérie s'appuient sur des ratios de contrôle globaux pour mesurer le risque de liquidité ;

- Les banques opérant en Algérie surveillent les niveaux de risque de liquidité sur la base des outils quantitatifs contenues dans la Résolution de Bâle III ;

- Les résultats du test statistique ont montré que les banques étudiées opérant en Algérie dépendent de toutes les décisions du Comité de Bâle III comprises dans l'étude relevant du cadre de leurs stratégies internes de gestion du risque de liquidité.

L'étude s'est conclue par un ensemble de recommandations, dont les plus importantes sont les suivantes :

- Les banques doivent s'appuyer sur les résultats des tests de résistance pour évaluer les stratégies de gestion du risque de liquidité

- Les banques doivent élaborer des plans de financement d'urgence sur la base des résultats des tests de résistance et des outils quantitatifs de surveillance du risque de liquidité

- Les banques doivent t travailler à l'élaboration d'un dossier de données historiques qui montre le degré de liquidation de l'actif afin qu'il soit facile de prédire son état sous des hypothèses de pression.

Mots clés : Liquidité bancaire, Comité de Bâle III, risque de liquidité, normes de gestion de la liquidité, banques commerciales opérant en Algérie.

Abstract

The study aims to shed light on the criteria of the Basel Committee, which seeks to standardize the mechanisms of managing liquidity risk in the banking system international. Besides, we are interested to the decisions of the Basel Committee, when which the banks operating in Algeria overlying on in managing liquidity risks.

The descriptive analytical method is used to answer the problem of the study and perform the necessary statistical treatments then test hypotheses based on the statistical program SPSS, to analyze the results of the questionnaire used a study tool. The questionnaire was distributed to a sample of commercial banks operating in Algeria. The study reached a set of results, among which are:

- Banks operating in Algeria are partially committed to the principles of management and control of liquidity risk in accordance with Basel decisions;
- Banks operating in Algeria rely on global control ratios to measure liquidity risk;
- Banks operating in Algeria monitor liquidity risk levels based on the quantitative tools issued in the Basel Resolution III;
- The results of the statistical test showed that the banks under study operating in Algeria depend on all the decisions of the Basel Committee III taken in the study as part of their internal strategies for managing liquidity risk.

The study concluded with a set of recommendations, among which are:

- Banks should rely on the results of stress tests in evaluating liquidity risk management strategies;
- Banks should develop contingency financing plans based on the findings of stress tests and quantitative tools for monitoring liquidity risk ;
- Banks should work on developing a record of historical data that shows the degree of liquidation of the asset so that it is easy to predict its condition under pressure assumptions.

Keywords: Bank liquidity, Basel Committee III, liquidity risk, liquidity management standards, commercial banks operating in Algeria

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحات
البسملة	
الإهداء	
الشكر	
ملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	VII
قائمة المختصرات	IX
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: قواعد لجنة بازل الاحترازية لإدارة السيولة	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول إدارة السيولة المصرفية	3
المطلب الأول: مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها	3
أولا: مفهوم السيولة المصرفية	3
ثانيا: مكونات السيولة المصرفية	5
ثالثا: أهمية السيولة في المصرف	5
المطلب الثاني: نظرة عامة حول آليات قياس السيولة المصرفية	6
أولا: بالإعتماد على التحليل المالي	7
ثانيا: بالإعتماد على القواعد الاحترازية	8
ثالثا: مؤشرات السيولة لدى البنوك	11
المطلب الثالث: عموميات حول إدارة السيولة المصرفية	12
أولا: مفهوم إدارة السيولة المصرفية	12

ثانيا: إدارة مخاطر السيولة المصرفية	13
ثالثا: نظريات إدارة السيولة المصرفية	14
المبحث الثاني: اتفاقيات لجنة بازل	18
المطلب الأول: اتفاقية لجنة بازل I	18
أولا: نشأة وتعريف لجنة بازل	18
ثانيا: هيكل لجنة بازل وأهدافها	19
ثالثا: مضمون اتفاقية بازل I	20
المطلب الثاني: اتفاقية بازل II	21
أولا: مضمون اتفاقية بازل II	21
ثانيا: تقييم اتفاقية بازل II	23
المطلب الثالث: اتفاقية بازل III	23
أولا: أسباب ظهور اتفاقية بازل III	24
ثانيا: أهداف اتفاقية بازل III	29
المبحث الثالث: الإطار العالمي لإدارة مخاطر السيولة	31
المطلب الأول: منشورات لجنة بازل قبل أزمة 2008	32
أولا: منشور إطار قياس وإدارة السيولة	33
ثانيا: منشور الممارسات السليمة لإدارة السيولة في المؤسسات المصرفية	35
ثالثا: منشور إدارة مخاطر السيولة في المجموعات المالية	39
المطلب الثاني: منشورت لجنة بازل أثناء وبعد أزمة 2008	42
أولا: منشور مخاطر السيولة: تحديات الإدارة والرقابة	43
ثانيا: منشور مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها	46
ثالثا: منشور مبادئ ممارسات اختبار الضغط السلسم والإشراف	51
رابعا: نسبة تغطية السيولة	53

خامسا: نسبة صافي التمويل المستقر	60
سادسا: أدوات مراقبة مخاطر السيولة	63
سابعا: منشور أدوات مراقبة لإدارة السيولة خلال اليوم	65
المطلب الثالث: معايير لجنة بازل III ووباء كوفيد-19	69
خلاصة	71
الفصل الثاني: إدارة السيولة وفقا أنظمة بنك الجزائر	72
تمهيد:	73
المبحث الأول: نظرة عامة حول تطور الجهاز البنكي الجزائري	74
المطلب الأول: نشأة وتطور الجهاز البنكي الجزائري	74
أولا: النظام البنكي الجزائري في فترة الاحتلال الفرنسي	74
ثانيا: النظام البنكي الجزائري بعد الاستقلال	76
المطلب الثاني: النظام البنكي الجزائري والإصلاحات المصرفية	76
أولا: القانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقروض	76
ثانيا: القانون 88-06 المتعلق بإستقلالية المؤسسات	78
ثالثا: القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض	78
المبحث الثاني: القواعد الاحترازية لإدارة خطر السيولة وفق النظام 11-04	81
المطلب الأول: أساليب إدارة خطر السيولة وفق بنك الجزائر	81
أولا: تعريف وقياس خطر السيولة وفق بنك الجزائر	81
ثانيا: معامل الحد الأدنى للسيولة	85
المطلب الثاني: الإجراءات الاستثنائية في ظل جائحة كوفيد 19 من قبل بنك الجزائر	89
المطلب الثالث: التدابير الاحترازية لبنك الجزائر والممارسات الدولية للجنة بازل	90
أولا: مواكبة بنك الجزائر لمعايير لجنة بازل	90
ثانيا: مواكبة بنك الجزائر للممارسات الدولية لإدارة خطر السيولة	91

المبحث الثالث: الدراسات السابقة	93
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	93
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية	99
المطلب الثالث: أوجه التشابه والإختلاف مع الدراسات السابقة	104
خلاصة	106
الفصل الثالث: مدى إعتماد البنوك محل الدراسة على الإطار العالمي لإدارة السيولة	107
تمهيد	108
المبحث الأول: عينة الدراسة	109
المطلب الأول: البنوك محل الدراسة	109
أولا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	110
ثانيا: البنك الوطني الجزائري BNA	112
ثالثا: بنك التنمية المحلية BDL	113
رابعا: بنك سوسيتي جينيرال–الجزائر SGA	114
المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات	116
أولا: أداة الدراسة	116
ثانيا: الأدوات الإحصائية المستخدمة	119
المبحث الثاني: التحليل الاحصائي للإجابات	120
المطلب الأول: التحليل الوصفي لأفراد عينة الدراسة	120
أولا: التحليل الوصفي للمؤهل العلمي	120
ثانيا: التحليل الوصفي للمسمى الوظيفي	121
ثالثا: التحليل الوصفي لفترة العمل	121
المطلب الثاني: اختبار الثبات والصدق	122
أولا: اختبار/ الثبات في مقاييس الدراسة	122

ثانيا: اختبار صدق المقاييس	123
المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي	128
المبحث الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية	129
المطلب الأول: اختبار الفرضيات الفرعية	129
أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى	129
ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية	135
ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	138
المطلب الثاني: مناقشة نتائج اختبار الفرضيات الفرعية	142
أولا: مناقشة نتائج اختبار الفرضية الأولى	142
ثانيا: مناقشة نتائج اختبار الفرضية الثانية	150
ثالثا: مناقشة نتائج اختبار الفرضية الثالثة	155
المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	159
خلاصة	165
الخاتمة العامة	167
قائمة المراجع	172
الملاحق	182

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	نموذج الكشف عن نسبة تغطية السيولة	59
2	نسبة الأوزان المستخدمة في حساب نسبة التمويل الصافي المستقر	62
3	مكونات نسبة معامل الحد الأدنى من السيولة والنسب المئوية	86
4	نسب السيولة في القطاع البنكي الجزائري	88
5	قائمة البنوك المعتمدة إلى غاية 30 جانفي 2021	109
6	النسب الاحترازية لبنك الفلاحة والتمية الريفية	111
7	النسب الاحترازية للبنك الوطني الجزائري	112
8	النسب الاحترازية لبنك التنمية المحلية	113
9	معامل الحد الأدنى للسيولة لبنك التنمية المحلية	114
10	النسب الاحترازية لسوسيتي جينيرال–الجزائر	114
11	حالة السيولة في النظام المصرفي الجزائري	115
12	عينة الدراسة	118
13	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	120
14	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	121
15	توزيع عينة الدراسة حسب فترة العمل	122
16	نتائج اختبار الثقة/ الثبات في مقاييس الدراسة	123
17	نتائج اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	124
18	نتائج اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	125
19	نتائج اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	126
20	نتائج اختبار الصدق الاتساق البنائي للاستبيان	127
21	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	128
22	طريقة تصحيح الاستبيان	129
23	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال لكل فقرات المحور الأول	130
24	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال لكل فقرات المحور الثاني	135
25	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال لكل فقرات المحور الثالث	138
26	تفسير الدلالة لكل فقرات المحور الأول من الاستبيان	143
27	تفسير الدلالة لكل فقرات المحور الثاني من الاستبيان	151
28	تفسير الدلالة لكل فقرات المحور الثالث من الاستبيان	155
29	ملخص نتائج الدراسة التطبيقية	160
30	الصيغة المعدل للمحور الأول من الاستبيان	161
31	الصيغة المعدل للمحور الثاني من الاستبيان	163

قائمة المختصرات

المختصر	ما يقابله بالعربية	ما يقابله باللغة الأجنبية
BCG	فريق لجنة بازل الاستشارية	Basel Consultative Group
FAQS	أسئلة متكررة	Frequently asked questions
LCR	نسبة تغطية السيولة	Liquidity coverage ratio
NSFR	نسبة صافي التمويل المستقر	Net stable funding ratio
PDG	فريق تطوير السياسات	Policy Development Group
QIS	دراسات الأثر الكمي	Quantitative impact studies
SIG	فريق التطوير والاشراف على المعايير	Supervision and Implementation Group
SPSS	البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for the Social Sciences

مقدمة عامة

تمهيد

من المواضيع التي شغلت فكر المحللين الاقتصاديين منذ بداية الثورة الصناعية إلى العصر الحالي موضوع آليات إدارة السيولة المصرفية حيث اتجه المحللون للبحث عن مقدار يعكس المركز المالي للبنك، وقدرته على مواجهة المخاطر محتملة الحدوث، وقد دعوا إلى رفع قيمة رأس المال باعتباره خط الدفاع الأول، وبعدها ابتكار نسب تقيس مدى كفاية رأس المال للودائع من ثم للأصول ليقتصر مقام النسبة على الأصول الخطرة، باعتبار أن رأس المال هو وسادة الأمان حيث له القدرة على امتصاص الخسائر محتملة الحدوث.

قام الباحثون بتقديم نظريات تهتم بتفسير آليات تسيير وإدارة البنك، والقيام بدراسات تهتم بالتحوط من المخاطر والموازنة بين السيولة والربحية وقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته. مما جعل فكرهم يركز على تقديم أدوات تعمل على التنبؤ وقياس وإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل بالإضافة لمخاطر السوق، وهو ما نتج عنه مجموعة من القواعد الاحترازية الصادرة عن البنوك المركزية، مثل: فرض حدود دنيا لرأس المال، تسقيف القروض والاحتفاظ بنسب معينة من الودائع، بهدف حماية البنك من تعرضه لأزمة نقدية قد تؤدي به للإفلاس، دون الاعتماد على أي معايير نوعية أو كمية لإدارة مخاطر السيولة.

شهدت البيئة الخارجية للمصارف تطورات عميقة من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، مما ألزمها بضرورة تطوير خدماتها المصرفية بما يواكب رغبات العملاء وتوجهاتهم الاقتصادية نتيجة ظهور العولمة، وباعتبار أن المصارف أصبحت مؤسسة مالية تجارية تهدف لتحقيق الأرباح وجب عليها التبني والمشاركة في تلبية مختلف تطلعات عملائها، وهو ما اذا إلى ارتفاع مستوى المخاطر المالية محتملة الحدوث التي يتعرض لها البنك، مما استدعى تشكيل لجنة للرقابة المصرفية سنة 1974 تهدف للتعزيز من مرونة البنوك، والرفع من قدرة تصدي البنك للأزمات النقدية وإدارة المخاطر بشكل ذاتي دون اللجوء للبنوك الأخرى أو البنك المركزي، وقد طالبت اللجنة برفع نسبة كفاية رأس المال في أول مقرر لها سنة 1988. مع مراعاة فترة انتقالية لتطبيق هذا المقرر، إلا أن استمرار التقدم التقني والتطور في البيئة الخارجية مع ثقل المهام الموكل للجهاز المصرفي أدى بلجنة بازل إلى إدخال جملة من التعديلات على مقررها الأول بل أيضا أدى بها الأمر إلى إصدار مقررات بازل II التي اعتبرتها بمثابة ضمان تام وحصانة للبنوك من أي مخاطر محتملة الحدوث.

إلا أن الأزمة المالية لسنة 2007-2008 أظهرت الثغرات الحقيقة في مقررات لجنة بازل I وII بسبب إعلان مجموعة من البنوك الكبرى إفلاسها رغم إيفائها لكل توجيهات لجنة بازل، وهو ما أدى إلى إقرار محافظي

الحسابات للبنوك المركزية للدول الكبرى القائمين على إصدار مقررات لجنة بازل بإهمالهم لخطر السيولة وآليات إدارتها. مما دفعها لإصدار تعليمات فورية لآليات إدارة السيولة المصرفية لغرض تدارك تداعيات الأزمة وتمكين باقي البنوك من مواجهة خطر السيولة، ليتم بعدها إصدار مقرر بازل III الذي تضمن إرشادات لإدارة السيولة على مستوى البنك، بهدف الوصول إلى نموذج عالمي موحد لإدارة مخاطر السيولة.

ساهمت التحولات العالمية في المنتجات والأدوات المصرفية في توجه العديد من البنوك المركزية سواء في الدول الأجنبية أو العربية لتبني توصيات لجنة بازل III، بل وسارع البعض منها لتطبيق مقررات إدارة السيولة المصرفية للجنة بازل عبر فترات تجريبية لغرض التطبيق النهائي لها، رغم صعوبة تطبيق هذه المقررات على مستوى البنك، مما أدى بلجنة بازل إلى إقرار تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر بدأ من سنة 2019 رغم إعلانها عن النسبة سنة 2010.

تسعى الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية بهدف تنويع الاقتصاد، ولهذا عملت السلطات الجزائرية على تطوير الجهاز البنكي بإصدار جملة من القوانين والأنظمة التي تهدف لمواكبة مساعي الدولة ومراقبة الأنشطة المصرفية لتحقيق الاستقرار المالي. وإنجاح عملية التنمية الاقتصادية التي باتت من مهام القطاع البنكي، وهو ما يفسر إصدار النظام رقم 11-04 بعنوان تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة الصادر سنة 2011 الذي واكب بنك الجزائر من خلاله الممارسات الدولية التي أبرزت أهمية التحكم في خطر السيولة وأثره على استقرار النظام المالي.

1.الإشكالية:

يملك القطاع البنكي الجزائري فائض سيولة، مما يجعله قادر على مواجهة صدمات السيولة محتملة الحدوث، وتفادي حدوث أزمات مصرفية مستقبلا مع وجود بنك الجزائر كممول أخير للبنوك في حالة حدوث أي أزمة، قد يضع المسؤولين عن إدارة خطر السيولة في مركز راحة، إلا أن البيئة المصرفية تواجه دوما مخاطر غير متوقع حدوثها، مثل وباء كوفيد-19 الذي ظهر في نهاية 2019 وتسبب في شلل الأجهزة الاقتصادية لجل الدول، وهو ما يتطلب منا التعرف على إستراتيجية إدارة السيولة في البنوك العمالة بالجزائر ومدى مواكبتها لمعايير لجنة بازل III لإدارة خطر السيولة التي اعتمدت عليها البنوك محل الدراسة، ومنه نقوم بطرح الإشكالية التالية:

"ما مدى اعتماد البنوك العاملة بالجزائر على مقررات بازل III في إدارة مخاطر السيولة؟"

للإجابة على الإشكالية الرئيسة تم صياغة التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل تلتزم البنوك العاملة بالجزائر بمبادئ الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مقررات بازل III؟؛
- هل تعتمد البنوك العاملة بالجزائر على نسب السيولة وفقا لمقررات بازل III؟؛
- هل تعمل البنوك العاملة بالجزائر على رصد مستويات خطر السيولة بالاعتماد على الأدوات الكمية الصادرة في مقرر بازل III؟

الفرضية الرئيسية:

تتمثل الفرضية الرئيسية للدراسة في:

لا تعتمد البنوك العاملة بالجزائر على مقررات بازل III في إدارة مخاطر السيولة.

الفرضيات الفرعية:

- لم تلتزم العاملة بالجزائر بمبادئ الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مقررات بازل III؛
- لا تعتمد البنوك العاملة بالجزائر على نسب السيولة وفقا لمقررات بازل III؛
- لا تقوم البنوك العاملة بالجزائر برصد مستويات خطر السيولة بالاعتماد على الأدوات الكمية الصادر في مقرر بازل III.

2.أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث إلى معرفة المعايير التي تعتمد عليها البنوك العاملة بالجزائر في إدارة السيولة المصرفية الصادرة في اتفاقية بازل III:

- التعرف على معايير إدارة خطر السيولة وفق اتفاقية بازل III؛
- التعرف على تعاميم بنك الجزائر الصادرة لإدارة خطر السيولة المصرفية؛
- التعرف على مقررات بازل III التي تعتمد عليها البنوك العاملة بالجزائر في إدارة خطر السيولة؛
- معرفة مدى مواكبة بنك الجزائر للقواعد الاحترازية الصادرة عن لجنة بازل.

3.أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية البالغة للسيولة المصرفية في البنوك نتيجة طبيعة المهام الموكلة لها، بالإضافة إلى اعتبار السيولة المصرفية (قناة السيولة) من القنوات التي تربط بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي حيث تؤثر بشكل مباشرة على قدرة البنوك في الإقراض ودورها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية. وبالتالي لابد من عرض الإجراءات والأدوات المستخدمة من طرف البنوك المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة في البنوك

العاملة بالجزائر، خاصة في ظل البيئة الخارجية للجهاز البنكي دائمة التغيير (مثل وباء كوفيد-19) التي قد تَتسبب له الإفلاس.

4.حدود الدراسة:

بهدف الاقتراب من الموضوعية والتأكد من صحة الفرضيات بدقة والوصول إلى نتائج حقيقية تدعم الباحث من الفهم الواضح وقبول نتائج البحث واعتمادها كمرجع، قمنا بإنجاز البحث ضمن الحدود والأبعاد التالية:

-**الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة الحالية على معرفة القواعد الاحترازية التي تلتزم بها البنوك العاملة بالجزائر في إدارة خطر السيولة الصادرة في اتفاقية بازل III.

-**الحدود المكانية:** تم توزيع الاستبيان في البنوك العاملة بالجزائر العاصمة، كما تمثل مجتمع الدراسة في عينة من العامليين بالمصالح الإدارية في البنوك العاملة بالجزائر التي لها علاقة بمهام إدارة السيولة المصرفية، خاصة الموظف في المصلحة المالية والمحاسبة، في مصلحة التدقيق والدراسات المصرفية والموظفين في إدارات المخاطر، بالإضافة إلى مدير البنك.

-**الحدود الزمانية:** تمثلت الفترة الزمانية في توزيع وجمع الاستبيان من بداية شهر فيفري سنة 2022 إلى غاية 25 ماي 2022.

5.منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي الذي تم استخدامه في الجوانب النظرية للدراسة، والمنهج التاريخ الذي تم استخدامه في ذكر تطور معايير إدارة خطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل، والمنهج القياسي في الاختبار الاحصائي للفرضيات، والمنهج المقارن الذي تم الاعتماد عليه في مناقشة نتائج اختبار الفرضيات.

6.أسباب اختيار الدراسة:

هناك مجموعة من الأسباب أدت بنا لاختيار موضوع الدراسة:

- كون أن مقررات بازل III تعد إطار رقابي عالمي متكامل لإدارة مخاطر السيولة؛
- الأهمية القصوى لإدارة السيولة المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي والتصدي للمخاطر الغير متنبئ بها؛
- سرعة انتقال المخاطر المالية بين الوحدات الدولية، في ظل مهام البنوك التي تسعى لتحقيق التنمية؛
- تواجه البيئة المصرفية مجموعة من المخاطر الغير متنبئ بها أو بآثارها على الجهاز المصرفي الدولي.

7.صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي صادفتني في إعداد الدراسة هي:

– طبيعة الجهاز المصرفي الجزائري التي تتصف بالسرية؛

– صعوبة الحصول على الدراسات الأجنبية أو الصادرة خارج النطاق الجغرافي لدولة الباحثة (الجزائر) التي تناولت صلب الموضوع بشكل دقيق، (بناء على الملخصات المنشورة عبر مواقع الجامعات والمجلات)؛

– رفض العديد من البنوك الناشطة في ولاية الطالبة الإجابة على الاستبيان، مما أدى بنا لتغير مكان الدراسة والاعتماد على البنوك الناشطة في الجزائر العاصمة فقط في ظل مركزية إدارة خطر السيولة.

8.مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها:

يتم إدارة السيولة المصرفية في البنوك بآليات وإستراتيجية مختلفة تعتمد على جملة من المؤشرات والسياسات العامة، إلا أن هذه الدراسة تسلط الضوء على آليات إدارة السيولة وفقا لمقررات لجنة بازل III فقط، التي يمكن تعريفها على أنها عبارة عن إطار رقابي عالمي متكامل لإدارة مخاطر السيولة، يهدف إلى تعزيز مستوى قدرة السلطات الرقابية على إدارة مخاطر السيولة المصرفية على المستوى الجزئي والكلي، يتكون من أربعة عناصر أساسية، تشمل:

–**المبادئ النوعية لإدارة خطر السيولة:** تتكون المبادئ النوعية من 17 مبدئ إرشادي للهيئات الاشرافية والسلطات الرقابية والإدارية حول الاستراتيجيات الداخلية لإدارة خطر السيولة، التي توضيح هيكل انتقال المعلومات الخاصة بالسيولة على مستوى البنك الواحد ومستوى البنك الرئيسي ووحداته، وعلى مستوى القطاع البنكي؛

–**معيار نسبة تغطية السيولة:** هو عبارة عن معيار مستحدث يهدف لتمكين البنك من امتلاك جملة من الأصول السائلة عالية الجودة غير مرهونة تغطي التدفقات النقدية في فترات الضغط لمدة 30 يوم؛

–**معيار نسبة صافي التمويل المستقر:** هو عبارة عن معيار مستحدث يهدف إلى امتلاك البنك لمصدر تمويل مستقر لمدة سنة كاملة؛

–**الأدوات الكمية للرقابة على السيولة:** هي عبارة عن أدوات إضافية تعتمد عليها البنوك في رصد مخاطر السيولة، تتمثل في أداة عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي، أداة تركز التمويل، أداة الأصول المتاحة الغير مرهونة، أداة تحليل الوسائل المرتبطة بالسوق، وأداة نسبة تغطية السيولة للعملات، كما يطلق على هذه الأدوات أيضا اسم أدوات مراقبة خطر السيولة.

9.هيكل الدراسة:

طبقا للإشكالية الرئيسية للموضوع والتساؤلات المختلفة المترتبة على الإشكالية الرئيسية التي ينطلق منها البحث، تناولنا هذا البحث وفق الهيكل الموالي:

الفصل الأول بعنوان قواعد لجنة بازل الاحترازية لإدارة السيولة.، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تهدف لتسليط الضوء على مفهوم كل من السيولة المصرفية وإدارة خطر السيولة المصرفية، والتعرف على لجنة بازل واتفاقياتها بدأ من بازل I انتهاء ببازل III، كما خصصنا المبحث الثالث لمنشورات لجنة بازل الصادر لتحقيق إطار عالمي لإدارة مخاطر السيولة.

الفصل الثاني بعنوان إدارة السيولة وفقا أنظمة بنك الجزائر، تناولنا فيه المباحث التالية: نظرة عامة حول تطور الجهاز البنكي الجزائري، القواعد الاحترازية لإدارة خطر السيولة وفق النظام 11-04، والدراسات السابقة لإدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل III.

الفصل الثالث: مدى إعتماد البنوك محل الدراسة على الإطار العالمي لإدارة السيولة، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: عينة الدراسة، المبحث الثاني: التحليل الإحصائي للإجابات، والمبحث الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية.

الفصل الأول: قواعد لجنة بازل الاحترازية لإدارة السيولة

تمهيد

يتميز القطاع المصرفي الحالي باللامركزية في اتخاذ القرارات يضم البنوك الخاصة والاستثمارية والتجارية التي تهدف لتحقيق الربح فهي تسعى للاعتماد على الأدوات المالية الحديثة لنقل المخاطر وتحقيق أقصى عائد، بما يتناسب مع مستوى وطبيعة نشاط البنك مع المراقبة المستمرة لمركزها المالي، مما يخول لها تعزيز ثقة العملاء وضمان الاستمرار. تضمن البنوك المركزية احتفاظ البنوك بالسيولة الكافية لتأدية أنشطتها خلال اليوم دون تعثر من خلال اصدار جملة من الإجراءات الاحترازية لتأمين البنك من المخاطر محتملة الحدوث، في ظل المنافسة بين البنوك التي قد تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية.

أسهمت المنافسة الشرسة بين البنوك خلال فترة السبعينات (عام 1974) إلى تشكيل هيئة مصرفية تعرف باسم لجنة بازل للرقابة المصرفي تهدف لتعزيز الاستقرار المالي، من خلال تقديم جملة من المعايير والتوجيهات الإرشادية التي لا تحمل أي صفة إلزامية قانونيا ناتجة عن اجتماع رؤساء البنوك المركزية للدول الكبرى، تظهر الممارسات السليمة لكبرى البنوك وتقديم إجراءات تساهم في رفع مرونة البنوك لمواجهة الصدمات، تضمنت مقررات لجنة بازل معايير تهتم بإدارة مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق.

إلا أن الأزمات الاقتصادية المالية التي شهدها العالم أكدت ضعف هذه الإجراءات، مما أدى إلى اجتماع محافظي البنوك المركزية للدول الكبرى لإيجاد صيغة عالمية أكثر ملاءمة للتعامل مع المخاطر إن كان على مستوى الميزانية أو خارجها، وهو ما أسهم عن إصدار معايير نوعية ومعايير كمية مستحدثة لإدارة خطر السيولة المصرفية.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول إدارة السيولة المصرفية

تعد السيولة القلب النابض للبنك، فهي تضمن له اتخاذ الممارسات السليمة في التعامل مع الصدمات المالية الدورية محتملة الحدوث، ورفع مرونة البنك في التصدي للضغوط محتملة الحدوث، تمكن الممارسات السليمة لإدارة السيولة من تلبية التزامات البنك وقدرته على تحويل الأصول المالية بسرعة ودون خسارة لسد فجوة السيولة محتملة الحدوث مستقبلا.

المطلب الأول: مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها

يسعى البنك لتحقيق الاستقرار المالي والاستمرار من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة، تسمح إدارة السيولة للبنك من توفير السيولة الكافية لتلبية طلبات العملاء (سحب ودائعهم ومنح القروض)، أي تحقيق الأمان وتعزيز الثقة.

أولا: مفهوم السيولة المصرفية bank liquidity

يتضح مفهوم السيولة من خلال قابلية الأصل المملوك لتحول عند الضرورة إلى نقد بسهولة وسرعة لأجل إما تمويل الزيادة في جانب الموجودات أو الإيفاء بالالتزامات دون الحاجة للجوء لمصادر تكلفتها مرتفعة أو تحقق خسارة عند تسييل الأصل (الذبحاوي و الموسوي، 2017، الصفحات 4-5).

وبالتالي يحمل مفهوم السيولة خاصيتين هي السرعة أي الفورية وقابلية الأصل المملوك لتحول إلى نقد أي قدرة الأصل للتحويل، ومن هنا يمكن تقسيم مفهوم السيولة إلى قسمين:

1. **مفهوم سيولة الوساطة المالية (Financial intermediation)**: تشير إلى السرعة التي يمكن بها تداول الأوراق المالية، يقاس مستوى السيولة وفقا لهذا المفهوم بفارق السعر بين أسعار البيع وأسعار الشراء بالإضافة لحجم المعاملات، يدل ارتفاع الفرق بين أسعار البيع والشراء إلى أن الورقة المالية غير سائلة. تمكن سيولة الوساطة المالية البنك من بيع أو رهن الأوراق المالية التي يحتفظ بها للحصول على النقد لتمويل القروض، حيث يتم إجراء سيولة الوساطة المالية من خلال الخدمات المالية الاستثمارية، حيث يطلق على سيولة الوساطة المالية أيضا سيولة السوق لتعبيرها على خاصية الفورية؛

2. **أما المفهوم الثاني هو سيولة وساطة الميزانية (Balance-sheet intermediation)**: تشير إلى تحويل الخصوم السائلة (الودائع) إلى أصول غير سائلة (القروض)، حيث يمكن القول بأن السيولة الناتجة عن تحويل الأصل تقاس تقريبيا بالفارق بين الخصوم السائلة والأصول الغير سائلة، كما تسمح سيولة وساطة الميزانية

من خلق أو إنشاء الأموال عند منح القروض، بعد الاحتفاظ بالاحتياطيات الإلزامية لدى البنك المركزي. تعبر سيولة وساطة الميزانية عن الخدمات المصرفية التقليدية. يطلق أيضا على سيولة وساطة الميزانية سيولة التمويل (laurent, 2016, pp. 15-17).

عرف صندوق النقد الدولي السيولة على أنها "المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها" (بوعبدلي و طبي، 2015، صفحة 107).

السيولة ليست مبلغا ولا نسبة، وإنما هي مطلح يعبر عن مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها وبالعملة المطلوبة. أي يجب أن تكون متاحة طوال الوقت وليس لمعظم الأوقات، لأنه يجب تلبية المطلوبات المستحقة خلال اليوم، وإلا يتم إعلان البنك عن نقص سيولة. إذا السيولة تعكس القوة المالية للبنك (duttweiler, 2009, pp. 1-4). يعتمد تحقق أقصى قدر من السيولة على عدة عوامل أهمها: مدى استقرار الودائع، قصر مدة التسهيلات الائتمانية والأمان (الجابري، 2016، صفحة 142).

تناول كل من براضية وجعفر (2016) العوامل التي تتأثر بها السيولة المصرفية، تمثلت في عمليات الإيداع والسحب على الودائع (تعمل عمليات الإيداع على تحسين السيولة في حين عمليات السحب على الودائع نقدا تخفض نقدية الصندوق واحتياطات البنك)، معاملات الزبائن مع الخزينة (في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة تتحسن السيولة المصرفية)، رصيد عمليات المقاصة بين البنوك (من خلال ظهور حساب البنك التجاري الجاري دائن أو مدين لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى مما يزيد أو يقلص من أرصدته النقدية)، علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية (يزود البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، يعتمد البنك المركزي على سياسة توسيع أو تقليص عرض العملة مما يؤثر على قدرت البنوك الاقراضية ومواجهة مختلف السحوبات). توزع الموارد المالية المتاحة للبنك بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة منها الأرصدة النقدية، محفظة الحوالات المخصومة، القروض والسلف.

يمكن القول أن مفهوم السيولة المصرفية مثله مثل باقي المصطلحات الاقتصادية التي تطور تعريفها عبر الزمن وفقا للمبادئ والأفكار السائدة، وبناء على المفاهيم الأدبية سابقة الذكر حول مفهوم السيولة نقول أن السيولة المصرفية هي: عبارة عن مصطلح يدل أو يرمز على قدرة البنك في تأديت المهام، أو قدرته على القيام بالعمليات المصرفية.

ثانيا: مكونات السيولة المصرفية

نقسم مكونات السيولة حسب سرعة توفرها إلى السيولة الحاضرة وشبه النقدية، نوضحها كما يلي:

1-السيولة الحاضرة:

ونقصد بها النقد الحاضر تحت تصرف المصرف الذي يشمل النقدية بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية تتمثل في الأموال الموجودة في صورة نقد سائل في الخزانة من عملات رسمية ومساعدة أجنبية، والودائع لدى البنوك الأخرى والبنك المركزي، بالإضافة إلى الشيكات تحت التحصيل نقصد بها الشيكات المقدمة من عملاء البنك لتحصيلها.

2-السيولة شبه النقدية:

تضم الأصول التي يمكن بيعها أو رهنها، مثل: أذونات الخزينة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية من أسهم وسندات. يطلق عليها إسم الأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، تتميز هذه الأصول بإمكانية التصريف السريع (بلغرسة، 2021، الصفحات 16-17).

3-الأصول ذات السيولة المشتقة:

تشمل الأصول التي تشتق سيولتها من استحقاقها وإتمام تحصيلها، أي التي لا تتمتع بسيولة ذاتية وإنما تقلل من مقدار الالتزامات التي قد يتحملها البنك، تضم أصول الأمانات التي يودعها العملاء كالكمبيلات المودعة برسم، والأوراق المالية لأجل، القروض الممنوحة بضمان عقود متنازل عنها للبنك، أو ما يصدره البنك من تعهدات بناء على طلب عملائه لكفالتهم (أنور سلطان، 2005، صفحة 151).

ثالثا: أهمية السيولة المصرفية في المصرف

تنبع أهمية السيولة في المصرف من صعوبة التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف. تتميز تدفقات الأرصدة النقدية بالضخامة مقارنة بقاعدة رأس المال، وبالتالي يحتاج البنك إلى السيولة لمواجهة التزاماته سواء لسحب الودائع أو منح القروض (بوعبدلي و عمي سعيد، 2014، الصفحات 103-104). إلا أن أهميتها بالنسبة للمصارف التجارية أكبر من غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، بسبب إعتمادها بشكل أساسي على الموارد الخارجية في التمويل (عبد الحميد و كاظم، 2020، الصفحات 347-348). أكدت وأظهرت الأزمة المالية التي بدأت في عام 2008 إمكانية إنتقال مشاكل السيولة على مستوى البنك والمخاطر للنظام المالي بأكمله (safety and soundness, 2021, p. 4).

قبل تناول مفهوم إدارة السيولة المصرفية وتسليط الضوء على مخاطر السيولة المصرفية وجب إضاح الفرق بين السيولة المصرفية ورأس المال. توصلنا سابقا إلى أن مفهوم السيولة هو مقياس للنقد والأصول الأخرى التي يمتلكها البنك لغرض تلبية الالتزامات بسرعة والوفاء بالأعمال قصيرة الأجل، أما رأس المال هو مقياس للموارد التي يتعين على البنوك امتصاص خسائرها (يعمل كوسادة لامتصاص الخسائر)، يمثل الفرق بين جميع أصول الشركة وخصومها. إذا حتى يظل البنك قائما لابد أن يكون لديه ما يكفي من الأصول السائلة للوفاء بطلبات المودعين والالتزامات الأخرى قصيرة الأجل، بالإضافة إلى أن تكون قيمة أصول الشركة أكبر من التزاماتها (banking and the financial system, 2019). إذا يمكن القول أن رأس المال أهم عامل أمان، إلا أن السبب المباشر لانهيار البنك عادة مشكلة السيولة، مثلا بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق للحصول على تمويل جديد، رغم أنه قد تكون أصول البنك كافية لتغطية جميع التزاماته، ومع ذلك ينهار البنك لأن أصوله غير سائلة ومطلوباته لها آجال استحقاق قصير الأجل (douglas, 2014, p. 3).

المطلب الثاني: نظرة عامة حول آليات قياس السيولة المصرفية

إن تحديد حجم السيولة التي يجب على البنك الاحتفاظ بها من الأمور التي تحظى باهتمام البنوك. لأن القدرة على التنبؤ بالأحداث المحتملة من أهم العوامل التي تساعد البنك في تقدير احتياجاته من السيولة. تحدد القواعد الاحترازية نسب السيولة التي يجب أن يحتفظ بها البنك، إلا أن احتياجات السيولة تختلف من بنك لآخر حسب طبيعة العمليات وأنواع الموارد المتاحة. من الصعب على البنك تحديد المقدار الذي ينبغي عليه الاحتفاظ به من السيولة بالإضافة لتقدير حجم احتياجاته، بسبب اعتماد المقدار على مستوى النشاط الاقتصادي والتقلبات الموسمية. تحاول إدارة السيولة بكل ما تملك من خبرات التنبؤ باحتياجات السيولة خلال المدة القادمة، وذلك بالاعتماد على تقديرها الذاتي (الخطيب، 2005، صفحة 213).

عند تقييم سيولة البنك لابد من الأخذ بعين الاعتبار المستوى الحالي للسيولة والحاجة المستقبلية للسيولة لتلبية الاحتياجات التمويلية وسحب الودائع. بالإضافة إلى مستوى إدارة البنك للسيولة مقارنة مع حجم ودرجة المخاطر لديه. لضمان قدرة البنك الإبقاء على مستوى كاف من السيولة لمواجهة الالتزامات في الوقت المناسب دون الاعتماد على مصادر أموال قد لا تتوفر في الظروف الصعبة (الكراسنة، 2010، صفحة ب، ت).

أولا: بالاعتماد على التحليل المالي

يمكن القول أن الكشوفات المالية بصياغتها الخام ولوحدها لا تمكن إدارة البنك من الرقابة على الأداء، وهو ما يتطلب صياغة مؤشرات مالية وائتمانية تمكنها من تشخيص متغيرات الأداء دوريا. يعكس التحليل المالي معلومات الأداء لمقارنتها بالخطط وتصحيح الانحرافات. تهتم إدارة البنك بالتحليل المالي لغرض متابعة السيولة وتأمينها بالمستويات المتناسبة مع طبيعة الموجودات، وهيكل المطلوبات، بسبب أن أكثر من (10/9) من تمويل البنك متأتى من الودائع، مع التزام الإدارة التنفيذية في البنك بتقديم مؤشرات مالية وائتمانية دورية لمجلس الإدارة. تراقب الإدارة النقدية نتائج التحليل المالي عن كثب لمعرفة مدى الحاجة لشراء الحسابات الطليقة لدى البنك المركزي أو لبيعها، والحاجة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي، وبيع أو شراء الاستثمارات لتعزيز السيولة أو توظيفها والضغوط اليومية والموسمية والدورية على سيولة البنك، وكيف تستجيب الإدارة النقدية لهذه الأوضاع من إدارة الاحتياطات الأولية والتحول منها إلى احتياطات الثانوية، وبالعكس.

يحصل البنك المركزي على مؤشرات (أسبوعية، شهرية، فصلية، سنوية) تمكنه من أداء مهامه لصالح الاقتصاد الوطني بما يخدم أغراض السياسة النقدية وأهدافها، يطلب المصرف المركزي توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له وتقديم هذه المؤشرات بجداول أو نماذج، هي حصيلة إجراءات التحليل المالي (الشماع و عبد الله، 1990، الصفحات 47-48). تسمح نسب السيولة بمراقبة قدرة البنك على سداد ودائعه المستحقة على المدى القصير (قروش، فضلي ، و عز الدين، 2021، صفحة 35)، تشير نسبة السيولة إلى مبالغ الودائع اللازمة لمواجهة الاحتياطيات القانونية النقدية والأموال النقدية لمواجهة المعاملات الجارية ولمقابلة متطلبات المقاصة. يمكن قياس السيولة باستخدام ثلاثة نسب أساسية على الوجه الآتي:

1. **النسبة المئوية لمتوسط النقدية إلى متوسط الودائع تحت الطلب:**

يتم حساب هذه النسبة بقسمة متوسط النقدية على متوسط الودائع تحت الطلب، يدل ارتفاع النسبة إلى تحسن سيولة المصرف. أي قدرة رصيد النقدية على مواجهة المسحوبات من الودائع تحت الطلب. تجدر الإشارة أن الغرض من حساب متوسط هو استخراج متوسطات شهرية، أو أسبوعية، أو يومية بدلا من أخذ الأرقام السنوية فقط التي تعبر عن يوم واحد أعدت فيه قائمة المركز المالي؛

2. النسبة المئوية لمتوسط النقدية إلى متوسط مجموع الودائع:

تظهر هذه النسبة العلاقة بين النقدية وكل الودائع، يشير ارتفاعها إلى تحسن في وضعية سيولة المصرف. يتم حسابها بقسمة متوسط النقدية على متوسط مجموع الودائع؛

3. نسبة متوسط النقدية والاستثماران في الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل، إلى متوسط مجموع الودائع أو متوسط الودائع تحت الطلب:

تهدف هذه النسبة للتوصل إلى مقياس أشمل لمستوى السيولة، من خلال التوسع في بسط النسبتين السابقتين وذلك بإضافة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل وطرح منها الأوراق المالية المستخدمة كضمان مقابل الودائع الحكومية في المصرف. تشير هذه النسبة إلى زيادة مستوى سيولة البنك (الشماع و عبد الله، 1990، الصفحات 78-79).

ثانيا: بالاعتماد على القواعد الاحترازية

نقسم القواعد الاحترازية لإدارة خطر السيولة لقسمين قسم يضم نسب السيولة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك، والقسم الآخر يخص ما نصت عليه لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية أو ما يعرف بلجنة بازل.

1. البنك المركزي

أصبح البنك المركزي يتولى مسؤولية ومهمة تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه، من خلال الرقابة والإشراف الاحترازي الجزئي على البنوك والمؤسسات المالية، حيث نجد تدخل مباشر للبنك المركزي لإتمام الوظيفة في بعض الدول الذي يعمل على الحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي من خلال اعتماد سياسة فعالة لإدارة المخاطر باتباع شكليين أساسيين:

- **الشكل الخارجي:** عن طريق التنظيم الاحترازي وفرض تطبيق القواعد الاحترازية المتعارف عليها على الصعيد الدولي على غرار معدل السيولة، ومعدل تقسيم المخاطر، ومعدل تغطية المخاطر..؛
- **الشكل الداخلي:** فرض تطبيق وإتباع الرقابة الداخلية ونظم التسيير والإدارة وفق مفاهيم الحوكمة.

يدعم البنك المركزي المؤسسات المصرفية لتحقيق الاستقرار بنظام التأمين على الودائع ونظام الإنذار المبكر بالأزمات ودوره كمقرض أخير داخل السوق النقدي (بوبكر، بوقموم ، و مخفي، 2019، الصفحات 90-91). منح قانون البنوك للبنك المركزي فرض قواعد في مجال الرقابة على البنوك. تتلخص عملية الرقابة على السيولة في قيام البنك المركزي بفرض والتأكد من أن البنك يلتزم بنسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية (بوعبدلي، سياسات إدارة

البنوك التجارية ومؤشراتها، 2015، صفحة 154). يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية لغرض ضمان توفير السيولة (أنور سلطان، 2005، صفحة 131). يتم حساب كل من نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية بالعلاقة التالية (سعيد الكروي، 2021، صفحة 8):

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

هي عبارة عن نسبة معينة من الودائع المختلفة التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي بدون فائدة، ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية.

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية}}{\text{إجمالي الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

تعكس قدرة كل من الاحتياطيات الأولية والثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية في مختلف الظروف. تجدر الإشارة أنه ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع السيولة لدى البنك.

2. لجنة بازل للرقابة المصرفية

تصدر لجنة بازل منشورات تتعلق بكفاية رأس مال، والمحاسبة والمراجعة، والمشاكل المصرفية، والقضايا العابرة للحدود، والمبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال، ومخاطر الائتمان والتوريق، ومخاطر السوق، وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر التشغيلية والشفافية والإفصاح. وهذا من خلال إصدار معايير وقواعد إرشادية وممارسات السليمة ومقارنتها مع الممارسات المطبقة في البلدان المكونة للجنة، مع إصدار تقارير التنفيذ وفقا للجدول الزمني المطلوب. كما تنشر الإجابة عن الأسئلة الشائعة بخصوص معاييرها وتقدم تفسيرات، لغرض تعزيز التنفيذ العالمي المنسق للمعايير. بالإضافة لاستقبال اللجنة أوراق العمل التي تتمثل في آراء واردة لها حول مقرراتها وتقوم بنشرها. تتابع لجنة بازل الأثر الكمي لإتباع البنوك معاييرها بجمع البيانات مرتين في السنة (BIS, n.d.).

أصدرت لجنة بازل في مقررات بازل III (Basel III) نسب تساعد البنك على إدارة عملياته المصرفة بما يضمن له سيولة لا تقل عن 30 يوما. ومصدر تمويل مستقر لا يقل عن سنة. يتم حساب نسب السيولة بالقانون الموالي:

$$\textbf{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة للفترة 30 يوما}} \geq 100\%$$

تلتزم المصارف بحساب نسبة التغطية السيولة كل شهر والإبلاغ عنها مع احتمال رفع تقارير أكثر تكرارا في حالات الضغط (w.hartlage, 2012, p. 463).

$$\textbf{نسبة التمويل الصافي المستقر} = \frac{\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح}}{\text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

تؤدي نسبة التمويل الصافي المستقر دورا تكميليا لنسبة تغطية السيولة فهي تعزز معايير المرونة على مدى فترة زمنية أطول (Gideon, Petersen, Mukuddem-petersen, & Hlatshwayo, 2013, p. 2).

3. نظام السيولة وفقا لسلم الاستحقاقات

ترتكز السيولة بصورة أساسية على قاعدة التوافق بين آجال استحقاق المطلوبات وبين آجال استحقاق الموجودات، بهدف تفادي ضغوط تمويلية آنية أو مستقبلية. إلا أن سعي البنوك الدائم لتحقيق أرباح يمنع من التوافق الأمثل بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات نتيجة التطورات والتقلبات النقدية والاقتصادية وطبيعة هيكل المطلوبات المتقلبة. تقع مسؤولية تحقيق التوافق الأمثل على إدارة البنك لما تملك من إمكانيات يومية وآنية لاطلاع على حجم التدفقات النقدية وحجم الأموال المتاحة من المصادر الداخلية والخارجية ومعرفة الالتزامات الحالية والمستقبلية. تلزم السلطات الرقابية للبنوك بالاحتفاظ بحد أدنى من الأموال السائلة والمحافظة على حد أدنى من التوافق بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات.

يتم تحديد سلم الاستحقاق بمقارنة التدفقات النقدية المستقبلية لأصول البنك بالتدفقات النقدية المستقبلية لخصومه خلال فترات استحقاق محددة. يتم إدراج أصول وخصوم البنك ضمن سلم الاستحقاقات وحساب صافي الفرق بين التدفقات النقدية للأصول والتدفقات النقدية للخصوم، يطلق عليه عدم مواءمة استحقاقات الأصول والخصوم وفقا لفترات زمنية (الخطيب، 2005، الصفحات 214-216).

ثالثا: مؤشرات السيولة لدى البنوك

يقوم البنك بتقدير مركز السيولة لديه بالاعتماد على مؤشرات تعكس له الوضعية المالية للفترة، تختلف النسب المقرر حسابها من قبل هيئة البنك باختلاف حجمه ونوع نشاطه والفترة التي يمر بها. يعتمد البنك في تقدير مركز السيولة لديه على نسبة السيولة العامة؛ نسبة السيولة النقدية؛ نسبة السيولة السريعة؛ نسبة التوظيف (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع)؛ الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات؛ الموجودات السائلة إلى الودائع. إلا أننا نكتفي بذكر النسب، التي تناولها صندوق النقد العربي في وثيقة أصدرها سنة 2009 بعنوان "السيولة المصرفية".

أوضح صندوق النقد العربية أن السلطات النقدية والرقابية للمصارف في كافة الدول حددت معايير احترازية، مثل تطبيق نسبة السيولة كمعيار احترازي يحقق مبدأ مواءمة آجال مطلوبات وموجودات الأموال.

1. نسبة السيولة (نسبة مجموع الموجودات السائلة إلى مجموع المطلوبات)

يتمثل الحد الأدنى للنسبة في 20 المائة. يتم تغير في الحد الأدنى لمعامل النسبة وفقا لنتائج دراسة الأوضاع الاقتصادية والنقدية للدولة. تحتسب النسبة على أساس المتوسط اليومي لأيام العمل الفعلية خلال الشهر. تعكس مدى تلبية طلبات السحوبات التي قد يتعرض لها البنك. يتم احتساب النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{نقدية+ الأرصدة لدى البنك المركزي+ أذون على الخزانة+ أوراق مالية قابلة للتداول+ صافي الأرصدة قصيرة الأجل المستحقة على المصارف في البلد المعني+ شيكات مشتراة+ أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع هلال ثلاثة أشهر+ أوراق تجارية قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي}}{\text{ودائع العملاء+ صافي الأرصدة قصيرة الأجل المستحقة للمصارف+ شيكات مستحقة الدفع+ 50 في المائة من القيمة غير المغطاة نقدا من خطابات الضمان النهائية}^{*}\text{+ 100 في المائة من القيمة غير المغطاة نقدا من خطابات الضمان الصادرة بناء على طلب المصارف.}} \geq \textbf{20 \%}$$

* خطابات الضمان النهائية غير مكفولة من مصارف خارجية تتمتع بدرجة ملاءة عالية.

يتم استبعاد من بسط نسبة السيولة الأصول الضامنة لقروض حصل عليها البنك، لعدم إمكانية اللجوء إليها لمواجهة سحوبات العملاء أو البنوك. لا تتم التفرقة في المقام بين الودائع القصيرة الأجل وطويلة الأجل.

2. نسبة القروض إلى الودائع

تعكس قدرة البنك على الاقتراض، إن ارتفاع النسبة يدل على انخفاض مستوى السيولة لديه، هو بمثابة مؤشر لاحتمالات تحويل مزيد من الودائع الحالية إلى قروض، كما أنه مؤشر لاحتمالات لجوء البنك إلى الأسواق المالية النقدية لتمويل قروض إضافية أو زيادة أصوله. يجب أن تتضمن هذه النسبة بعض العناصر خارج الميزانية (السيولة المصرفية، 2009، الصفحات 27-31).

تجدر الاشارة إلى أن بنك الجزائر في تقريره السنوي يظهر نسبة السيولة للبنوك بالاعتماد على نسب:

- **الأصول السائلة/اجمالي الأصول:** تعكس مدى قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته؛
- **الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل:** تعكس قدرة البنك على مقابلة الالتزامات قصيرة الأجل بدون خسائر، فهي تعبر عن توافق آجال الاستحقاق بين الالتزامات قصيرة الأجل والأصول السائلة (صابور، 2021، الصفحات 193-194)؛ تحسب هذه النسب حسب دليل إعداد مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي (بنك الجزائر، 2019، صفحة 87).

المطلب الثاني: عموميات حول إدارة السيولة المصرفية

تضمن إدارة السيولة المصرفية للبنك من تعزيز مركزه المالي وتحقيق الاستقرار. تعمل أيضا على توجيه موارد البنك بما يسمح له من تأدية وظائفه وتوثيق ثقة العملاء في تعاملاتهم معه.

أولا: مفهوم إدارة السيولة المصرفية

بدأ الاهتمام بإدارة السيولة في المصارف التجارية على إثر الأزمة المالية العالمية من منتصف 2008 الذي أدى بالبنوك المركزية لتقديم دعم سيولة غير مسبوق للحفاظ على النظام المالي من الانهيار في مختلف الدول، مما أدى لعمليات اندماج بين البنوك المتعثرة (سلامة، 2014، صفحة 128).

تعتبر إدارة السيولة المصرفية من أهم وظائف إدارة المخاطر في البنوك وعلى مستوى القطاع البنكي ككل. كون أن فشل تجاوز أزمة السيولة هو في الأصل فشل الإدارة، وأحد أهم التحديات التي تواجه البنك هي ضمان السيولة في ظل جميع الظروف محتملة الحدوث. أي أن أهم عمل يومي للبنك هو الحفاظ على السيولة في جميع الأوقات، بسبب طبيعة عمل البنك الذي يخلق عدم تطابق في الاستحقاق بين الأصول والخصوم مما يؤدي لخطر سيولة. تعمل البنوك على بناء بنية تحتية وقدرة إدارية لضمان توفر السيولة دائما، لتغطية كل الأوضاع التي تتدهور فيها ظروف السوق والقدرة على تجديد التمويل (choudhry., 2012, pp. 589-590).

تعرف إدارة السيولة المصرفية على أنها القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها. تهدف للمحافظة على استمرار عمل البنك، وابعاده عن خطر العسر المالي. تعتبر نسب تحليل المركز المالي قصير الأجل ونسب رأس المال العامل مؤشرات للسيولة، كلما ارتفعت نسبة السيولة ذلت على قدرت البنك في تغطية الإلتزامات (الشيخ، 2008، الصفحات 30-31)، تهتم إدارة السيولة بشكل رئيسي بإدارة كل من الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية (الحسيني و الدوري، 2003، صفحة 94).

تعمل إدارة السيولة على معرفة احتياجات البنك من النقد والأصول السائلة. تعبر الاحتياجات عن كمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها بعيدا عن الزيادة في قيم السيولة المحتفظ بها التي تدل على تراجع دوره في تمويل تنمية الاقتصاد الوطني، أو نقص قيم السيولة مما يؤدي إلى عجزه عن الوفاء بودائع عملائه (رجراج، 2014، صفحة 266).

يتم تصميم إدارة السيولة الفعالة بالاعتماد على خصائص ترتبط بحجم البنك وطبيعته وهيكله بالإضافة إلى نوع ومدى تعقيد أنشطته، بهدف تحقيق كل من ملاءة مالية في جميع الأوقات لتلبية جميع التزامات التدفقات النقدية الخارجة على أساس يومي مستمر، وتجنب الحصول على تمويل من خلال البيع القسري للأصول أو بأقساط السوق، والامتثال لمتطلبات السيولة القانونية والاحتياطي من خلال تطوير نظام معلومات مناسب ورقابة داخلية، وتحسين التدفقات النقدية داخل وحدات البنك لتقليل من الاعتماد على التمويل الخارجي (edem, 2017, p. 149).

إذا يمكن القول مما سبق أن إدارة السيولة المصرفية هي عبارة عن الآليات والأساليب التي يستخدمها البنك ليضمن قدرته على الاستمرار في تأدية وظائفه، أي يضاف لمعنى إدارة السيولة المصرفية بعد عامل الزمن لمفهوم السيولة المصرفية أي ضمان الاستمرار في مهامه.

ثانيا: إدارة مخاطر السيولة المصرفية

يقصد بخطر السيولة المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأس ماله، التي تنشأ من عدم مقدرة البنك على مقابلة التزاماته عند استحقاقها. تقع مسؤولية ضمان سيولة كافية على مجلس الإدارة والإدارة العليا، يقوم البنك بإعداد سياسات شاملة للسيولة. يأخذ بعين الاعتبار نشاطات الميزانية والنشاطات خارج الميزانية، مع العمل على إيجاد أنظمة تمكنهم من التنبؤ بمخاطر السيولة والتقاط المعلومات اللازمة لقياس ومراقبة وضبط خطر السيولة ورفع التقارير لإدارة البنك لاتخاذ الإجراءات اللازمة (الكراسنة، 2010، صفحة ب، ت).

إن إدارة خطر السيولة ما هو إلا تنظيم متكامل يهدف إلى الوصول لوسائل محددة للتحكم في الخطر بهدف السيطرة الاقتصادية على المخاطر. من أجل الفهم الكامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر (خوبيزي ، 2017-2018، الصفحات 46-47).

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير، إما بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال. تظهر في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة. تساهم مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في حدوث خطر سيولة لدى البنك، موضحة كما يلي:

- **العوامل الداخلية:** عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق بسبب ضعف تخطيط السيولة. التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية التزامات فعلية. وسوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة.
- **العوامل الخارجية:** الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من التعثر، الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال (الخطيب، 2005، الصفحات 210-211).

إن انتقال أزمة السيولة من بنك لآخر تسمى أزمة مصرفية، إن هذه الأخيرة عبارة عن حالة عدم استقرار نتيجة انهيار مصرف ما تنتج حين يطالب المودعين بسحب ودائعهم قصيرة الأجل مع تعثر المقترضين عن سداد القرض، أي حين تزيد المديونية عن الأصول (في الفترات قصيرة الأجل)، وعدم قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة لسداد الالتزامات قصيرة المدى سواء لعدم توفر مقرض أخير أو ضعف السوق. تحدث أزمة سيولة حين تفوق طلبات سحب الودائع خلال اليوم النسبة من الودائع التي يحتفظ بها البنك لمواجهة طلبات السحب اليومي (بوجلال ، 2015-2016، الصفحات 162-163).

مما سبق يمكن القول أن إدارة خطر السيولة هي السياسات التي يعتمد عليها البنك لتنبؤ بحالة السيولة في المستقبل وأساليب التصدي والحد وعلاج خطر السيولة.

ثالثا: نظريات إدارة السيولة المصرفية

تعمل هذه النظريات على تفسير أعمال البنوك حسب التطور التاريخي اهتمت هذه النظريات بتجسيد التوازن بين الربحية والسيولة والأمان، ظهرت مختلف النظريات لانتقاد النظرية السابقة لها، مع عدم توافق الأفكار السائدة آن ذاك مع التطور والثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي، ومن أهم النظريات التي اهتمت بإدارة السيولة نذكر:

نظرية القرض التجاري، نظرية التحول، نظرية الدخل المتوقع ونظرية الخصوم ونظرية إدارة الخصوم والأصول معا.

1. نظرية القرض التجاري:

تنص على استخدام الأموال في القروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع الودائع الجارية التي يمكن سحبها في أي وقت. تنص هذه النظرية على أن سيولة الأصل تتوقف على تحويله إلى نقد جاهز عند الحاجة. نشأت من ممارسات البنوك الإنجليزية، واجهت هذه النظرية مجموعة من الانتقادات بسبب عجز البنوك في لمختلف البلدان خاصة النامية منها على سد احتياجات التنمية الاقتصادية (براضية و محمد ، 2016، الصفحات 40-42)، كونها تنص على ضرورة استخدام أموال المصرف في موجودات مربحة في شكل أدوات ائتمانية قصيرة الأجل ناشئة عن المعاملات التجارية المترتبة على حركة:

– السلع والخدمات الجاهزة من المنتجين إلى المستهلكين؛

– المعاملات الصناعية قصيرة الأمد المنصبة على: – قيام المنتجين بشراء المواد الأولية، – أو تسويق سلعهم وخدماتهم، – ودفع المستحقات الأخرى لأغراض موسمية، ووجوب استخدام الموارد النقدية للبنوك التجارية في قروض قصيرة الأجل لأغراض تدعيم رأس المال التشغيلي لتمويل عمليات الشراء أو التخزين.

يعتقد مؤيدون هذه النظرية أنه يمكن تأمين سيولة مصرفية كافية إذا كانت الموجودات المربحة لدى البنك على هيئة أوراق تجارية وأوامر دفع وحوالات خزينة قصيرة الأجل، مع عدم المساس بالاحتياطات الأولية (سلمان، 2009، صفحة ب، ت). تعتبر أول نظرية فسرت سلوك البنك متأثرة بالأفكار الكلاسيكية التي تنص بأن تحقيق المصلحة العامة ينتج من تحقيق الأفراد لمصالحهم الخاصة، بالإضافة لتبنيها فلسفة ارتباط كمية النقود بحجم المعاملات الاقتصادية. ظهرت للتوفيق بين اعتبارات سيولة البنك التجاري وتوفير الربح (بلغرسة، 2020، الصفحات 74-75). وجهت لنظرية القرض التجاري انتقادات على المستوى النظري والتطبيقي بسبب ظهور منتجات مالية كثيرة تتميز بسيولة (يمكن تحويلها لنقد بسرعة وبدون خسائر) وتطور تقنية التمويل الذاتي في الشركات الكبرى (بلغرسة، 2020، الصفحات 79-80).

2. نظرية التحول (التبديل):

تعتبر تطور لنظرية القرض التجاري كونها تهتم بالمرونة في التبديل والتحويل. تتوقف نظرية التحويل على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك، فهي تعمل على توسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي

يحوزها البنك. ساهمت هذه النظرية في امتلاك البنك التجاري للاحتياطات الثانوية (براضية و محمد ، 2016، صفحة 42).

وسعت نظرية التحويل مفهوم السيولة ليشمل جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية. لأن القدرة على تسييل تلك الأصول لدى البنك المركزي أو السوق المالي أو البنوك الأخرى تضاعف حجم السيولة لمواجهة خطر سحب الودائع. تقوم نظرية التحويل على تنويع الأصول من حيث العمليات المصرفية المختلفة ذات المجالات المتعددة (بلغرسة، 2020، الصفحات 84-85).

3. نظرية الدخل المتوقع:

تساهم هذه النظرية في زيادة حجم الأرباح المحققة للبنك، بسبب استخدامها لكل الأموال المتاحة ما عاد الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مالية ومصرفية مختلفة ولآجال مختلفة (براضية و محمد ، 2016، الصفحات 42-43). يرى منشئون هذه النظرية بأن القروض المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من البنك تسدد على دفعات مستمدة من دخل المنشأة أو الزبون المقترض، وهو ما يوفر للبنك التجاري انسيابا نقديا منتظما مما يوفر لديه سيولة نقدية تمكنه من تلبية طلبات الاقتراض الجديدة، شجعت هذه النظرية المصارف التجارية على الدخول في عمليات تتضمن منح قروض طويلة الأجل لرجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين وغيرهم. إن تأكد المصرف من أن القروض الممنوحة سيتم تحصيلها في المواعيد المتفق عليها سيجعله يحتفظ بنسبة أقل مما لو كان يتوقع تعثر هذه القروض (سلمان، 2009، صفحة ب، ت).

4. نظرية إدارة الخصوم:

تعتمد هذه النظرية على قدرة البنك في جذب الأموال أكثر من اعتماده على سيولة أصوله، تطور هذا المفهوم في مطلع السبعينات من القرن الماضي الذي قام على مبدئ أن البنك يمكنه المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية (ملوح، 2016-2017، الصفحات 42-43)، أو من خلال تسييل أصوله المختلفة وتحويلها إلى نقود حاضرة، أو الاقتراض من البنوك الأخرى ضمن السوق النقدي (بلغرسة، 2020، صفحة 91).

5. نظرية إدارة الخصوم والأصول معا (النظرية الشاملة):

مكنت هذه النظرية البنوك من سهولة التحول من البنوك التجارية إلى البنوك الشاملة، تقوم نظرية إدارة الخصوم والأصول معا أو النظرية الشاملة على أسس تتلخص في:

- التقديم لكل أنواع الخدمات المالية والمصرفية، إي الانتقال من التخصص إلى الشمول؛

- تبني كل ما هو مبدع وجديد، والحث على الابداع في المجالات المالية والمصرفية؛
- مسايرة مفهوم العولمة وتطور السوق النقدية والمالية الدولية.

أضافت هذه النظرية في بنود الميزانية كامتلاك البنك أسهم يحتفظ بها كاستثمارات وبطاقات الائتمان ومنتجات توريق الديون السيادية للدول النامية ومنتجات التأمين (بوحوص ، 2019، صفحة 20).

بناء على العرض السابق للأدبيات النظرية الخاصة بمفهوم إدارة السيولة المصرفية وما يتضمنه من معاني نلاحظ تدرج في تشكل مفهوم السيولة الذي اعتمد على تعاريف مختلفة تختلف باختلاف المفكرين والعصور، بداية من تحديد معنى السيولة الذي كان يدل على النقد، ثم يتسع ويشمل الأصول السائلة، ليتم إضافة شرط قدرة الأصل على التحول لسيولة حتى يصنف الأصل ضمن قائمة الأصول السائلة، بعدها يتم اختيار الأصول السائلة بشرط (الزمن) بسرعة ودون تكلفة أثناء تحويل الأصل لسيولة، وبالتالي انتقل مفهوم السيولة المصرفية من المفهوم التقليدي (النقد) إلى الأصول التي تمكن البنك من حصوله على السيولة (النقد) اللازمة لتلبية التزاماته الفورية والقيام بعملياته اليومية.

توصلنا أيضا إلى أنه يتم إدارة السيولة المصرفية من خلال نظريات مختلفة تهدف لضمان تحقيق الاستقرار المالي الذي يساهم في رفع الربحية وبث الأمان للمتعاملين مع البنك، أي أن الغرض من وضع نظريات إدارة السيولة المصرفية هو تمكين البنك من تحقيق أفضل استثمار يحقق له ربح مضمون، وتسيير أفضل لأمواله لتحقيق التوازن بين الربحية، الأمان والسيولة، تسعى النظريات سابقة الذكر في مجملها إلى ضمان قدرة البنك على الوصول والحصول على سيولة كافية، من خلال تحديد ماهية الأصول السائلة وآليات الموازنة بين الخصوم والأصول.

تبين أن مهمة إدارة المخاطر توكل لمجلس الإدارة والإدارة العليا، التي تسعى لتأكد من أن خطر السيولة الحالي مازال ضمن حدود وقدرات البنك، أي تعمل على وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتعامل مع نقص السيولة أو صعوبة الحصول على سيولة (إما من عدم القدرة على تسيل الأصل بدون خسارة، أو صعوبة الوصول للسوق). كل خلل في إدارة السيولة المصرفية يساهم في حدوث خطر سيولة يعكس فشل الإدارة لننتقل حينها إلى مفهوم إدارة خطر السيولة المصرفية الذي يعبر عن أساليب التعامل مع خطر السيولة المستقبلي المتنبئ به أو الآني وأساليب قياسه.

ومنه يمكن القول أن إدارة السيولة المصرفية تتضمن مفهوم السيولة المصرفية التي تحدد أنواع الأصول السائلة، بينما تشرح إدارة السيولة المصرفية كيفية التعامل مع السيولة، من تسيير ومراقبة وقياس، كما تشمل مفهوم

إدارة خطر السيولة المصرفية، الذي يحقق للبنك بيئة مستقبلية متنبئ بحالات الضيق فيها التي تؤثر على حالة السيولة مما يتيح له مجال إدارة السيولة التي بحوزته بأفضل الممارسات والحد من خطر السيولة.

المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل

شهدت البيئة المصرفية في القرن العشرين تطورات في البيئة الخارجية، مع المنافسة الشديدة التي عاشتها كبرى البنوك في العالم، ونتيجة للمنافسة الغير عادلة بين البنوك الكبرى أعلنت بعض البنوك العريقة إفلاسها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مما أدى برؤساء البنوك المركزية للدول الصناعية عقد اجتماع لمناقشة أهم القضايا المرتبطة بالعمليات المصرفية وآلية توحيد الإجراءات بين مختلف البنوك في مختلف الدول العالم، وبالأخص توحيد المعاملات بين البنوك الناشطة دوليا لغرض خلق بيئة تنافسية عادلة، تم تسميتها بلجنة بازل للرقابة المصرفية، تشكلت اللجنة سنة 1974 ولازالت إلى الآن مستمرة في تقديم أهم الإرشادات والتوجيهات التي تساعد البنوك بمختلف أحجامها لتصدي ومواجهة المخاطر محتملة الحدوث، وإدارة المخاطر التي قد تؤدي لإفلاس البنك أو انتقال الأزمة لبنوك أخرى. تتكون لجنة بازل اليوم من 28 سلطة قضائية و45 مؤسسة.

المطلب الأول: اتفاقية لجنة بازل I

تقوم لجنة بازل بإصدار مقررات تواكب من خلالها التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية التي تأثر على المركز المالي للمصرف. بالإضافة إلى أساليب معالجة العمليات المصرفية بما يضمن لها القدرة على التصدي، ومواجهة الأخطار التي تعرض البنك للإفلاس. أصدرت أول مقرر لها سنة 1988 الذي يعرف بلجنة بازل I أو ما يعرف باسم اتفاقية بازل لرأس المال.

أولا: نشأة وتعريف لجنة بازل

جاءت لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision–BCBS) لإيجاد المعايير التي تعمل على ضمان حسن سير العمل المصرفي الدولي. فتزيد من كفاءته وتدعم استقرار وحداته. تأسست لجنة بازل سنة 1974 من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، بريطانيا والولايات المتحدة لأمريكية، بالإضافة لسويسرا ولوكسمبورغ تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية. حيث تم تسميتها بـ "لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية أو لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية". عملت لجنة بازل على إيجاد صيغة أكثر ملاءمة للتعامل مع المخاطر إن كان على مستوى الميزانية أو خارجها وخاصة بعد ظهور المستحدثات ومشتقات مصرفية

كعقود الخيار والعقود المستقبلية والمشتقات المالية والائتمانية. أفرزت مقررات لجنة بازل عام 1988 على ما يعرف بمقررات لجنة بازل I التي تم اعتمادها وتطبيقها حتى يومنا هذا (زايدي، 2016-2017، الصفحات 142-144). تميزت البيئة الخارجية في مرحلة تأسيس لجنة بازل بتفاقم الديون الخارجية للدول النامية، مع تزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها الممنوحة، والمنافسة القوية للبنوك اليابانية في الأسواق الأوربية والأمريكية، مع حدث إفلاس بنك "hersttat" بألمانيا وبنك "franclin national" بالولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر لجنة استشارية فنية لا تستند لأي اتفاقيات دولية، تجتمع أربع مرات سنويا برئاسة cooke محافظ بنك إنجلترا، كما أن المقررات والتوصيات التي تصدرها غير إلزامية ولا تتمتع بأي صفة قانونية. (يوسفي، 2015-2016، صفحة 60). إلا أن تجاهل القواعد والمعايير الدولية في المعاملات المالية والاقتصادية يترتب عليه صعوبة التعامل مع أطراف دولية قد تطلب خضوع معاملاتها لمستوى معين من المهنية (هاني، 2020، صفحة 56).

ثانيا: هيكل لجنة بازل وأهدافها

تتفرع لجنة بازل لخمسة مجموعة رئيسية متمثلة في كل من:

- **فريق التطوير والاشراف على المعايير SIG** تدعوا إلى تطبيق الممارسات السليمة المرتبطة بتطوير الدعامة الثانية لبازل II ورصد التطورات الطارئة على اتفاقية بازل III؛

- **فريق تطوير السياسات PDG** تقدم اقتراحات وإجراءات بغرض تعزيز سلامة الجهاز المصرفي، بدراسة وتحليل مشاكل الرقابة المصرفية؛

- **فريق الرقابة الاحترازية الكلية** يختص بالبحث عن أهم المشاكل التي تمس معايير الرقابة الاحترازية الكلية؛ - فريق خبراء المحاسبين تعمل هذه اللجنة على تطوير المعايير الدولية والمحاسبية ومعايير التدقيق التي تساعد على إدارة المخاطر في المصارف؛

- **فريق لجنة بازل الاستشارية BCG** تقدم تسهيلات ومساعدات للدول غير الأعضاء لتطبيق مختلف اتفاقيات ومبادرات اللجنة (هاني، 2020، الصفحات 58-60).

تتمثل أهداف لجنة بازل للعمل المصرفي في:

- العمل على تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك ووضع حد أدنى لكفاية رأس مال البنوك؛
- إزالة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال، وبالتالي تحقيق منافسة عادلة بين البنوك؛

– تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة المصرفية (عريس و بحوصي ، 2017، صفحة 100)؛

– العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية في مقدمتها العولمة المالية؛

– تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة؛

– المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي (شرفي و عامر، 2019، الصفحات 454–455)؛

– تشجيع البنوك المركزية على التعاون في حل مشاكل القطاع المصرفي؛

– تكوين مناهج أكثر استيعابا وأحسن معالجة للمخاطر المصرفية تلائم جميع المصارف في أنحاء العالم (هاني، 2020، صفحة 62).

ثالثا: مضمون اتفاقية بازل I

كان الدافع الرئيسي وراء الاتفاقية هو مخاوف حكام البنوك المركزية من تدني رأس مال البنوك إلى مستويات خطيرة، باعتباره الجدار الذي يمنع أية خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك. فهو يساهم في المحافظة على سلامة ومتانة واستقرار البنوك، في ظل المخاطر الائتمانية التي يشهدها البنك. أصدرت لجنة بازل مقررات تضع حدودا دنيا لرأس مال، وأصبح على كافة البنوك أن تلتزم بنسبة 8% كحد أدنى من رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية. من خلال تقسيم رأس المال إلى شريحتين شريحة رأس المال الأساسي وتعتبر الشريحة الأولى وشريحة رأس المال المساند وتمثل الشريحة الثانية. تعكس هذه الأخيرة مدى تحوط البنك للمخاطر ومدى كفاءة أدائه. في حين تعكس الشريحة الأولى قدرات البنك الذاتية من رأس مال وأرباح، أي تظهر مدى قدرته على الاستمرارية بالاعتماد على نفسه وحماية مودعيه.

كما اعتمدت على نظام أوزان المخاطر من خلال تصنيف الأصول داخل وخارج الميزانية إلى فئة ووزن مخاطرة يتناسب مع درجة المخاطر التي تتعرض لها. بالإضافة لتقسيم العالم لقسمين، الدول المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي تصنف أنها ذات مخاطر منخفضة، وباقي دول العالم ذو مخاطر مرتفعة. فحين لم يتم التمييز في الجدارة الائتمانية بين العملاء، حيث تم منحهم 100% (الشحادة، بنود، و مبيض، 2015، الصفحات 346–349). تم إضافة تعديلات على اتفاقية بازل الأولى التي صدرت في جويلية سنة 1988 حيث تم إدراج المخاطر السوقية

في صيغة معيار كفاية رأس المال سنة 1995، كما تم إضافة شريحة ثالثة لرأس المال سنة 1998 (عبادي و بويهي ، 2020، صفحة 202).

تسعى لجنة بازل إلى أن تتوصل نتائج اجتماع أعضائها دائما إلى التطوير في مقرراتها بمرور الوقت، وهذا ما شهده مقرر بازل لرأس المال. حيث تم ادخال تعديلات تمكن البنوك من تحديد الأحكام العامة أو احتياطات خسائر القروض العامة بدقة أكبر، التي يمكن تضمينها في حساب كفاية رأس المال (تم التعديل في نوفمبر عام 1991)، كما تم اصدار تعديل للاعتراف بآثار المقاصة الثنائية (bilateral netting) لمخاطر الائتمان للبنوك في المنتجات المشتقة ولغرض توسيع مصفوفة العوامل الإضافية (وهذا سنة 1995). أصدرت اللجنة سنة 1996 بعد عمليتين استشاريتين مقرر "تعديل اتفاقية رأس المال لتضم مخاطر السوق"، حيث تم تعديل مخاطر السوق للسماح للبنوك باستخدام النماذج الداخلية (نماذج القيمة المعرضة للخطر) لأول مرة كأساس لقياس متطلبات رأس المال لمخاطر السوق (BCBS, n.d.).

رغم توجيه مجموعة من الانتقادات للجنة بازل I إلا أنها كانت مبادرة ناجحة لإصدار معيار عالمي للوائح المصرفية الذي صمم في بادئ الأمر للبنوك الناشطة دوليا في الدول العشرة، الذي أصبح الآن أساس الإلهام للوائح المصرفية في باقي دول العالم وغالبا ما يتم فرضه على البنوك المحلية أيضا. شهدت التسعينات ابتكارات هائلة حول الأدوات المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان في البنوك، حيث سمحت تقنيات القياس الكمي للبنوك بالقيام بتقديرات أكثر دقة لاحتياجاتها الرأسمالية الداخلية (Balthazar, 2006, pp. 32-34). من السلبيات الموجهة للجنة بازل I تركيزها على مخاطر الائتمان وإهمال كل من خطر السوق والتشغيل، وإعطاء أولوية للدول الصناعية رغم أن الخطر يرتبط بالعميل وليس الدولة (بوحيضر و لعرابة ، 2010، صفحة 15).

المطلب الثاني: اتفاقية بازل II

بعد إصدار مقرر لجنة بازل I والتعديلات المصاحبة له، شهدت البيئة الخارجية للجهاز المصرفي تطور في الابتكارات المالية التي فرضت على المصارف التعامل بها. ونظرا للغرض الرئيسي من إنشاء لجنة بازل المتمثل في الحفاظ على الاستقرار المالي للبنوك وإصدار توجيهات ارشادية لإدارة المخاطر محتملة الحدوث، أصدرت اللجنة مقترحا لإطار كفاية رأس المال ليحل محل "اتفاق بازل لرأس المال" لمعالجة الابتكار المالي الذي حدث في السنوات الأخيرة.

أولا: مضمون اتفاقية بازل II

حافظت اتفاقية بازل II على الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8 بالمئة، مع توسيع قاعدة الأصول التي يحسب على أساسها. يَمنح اتفاق بازل II للبنك خيار اعتماد تقدير رأس المال لمواجهة المخاطر، كما تخلى هذا الاتفاق على التمييز بين المقترضين السياديين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمقرضين من غير الأعضاء في المنظمة والبنوك (ناصر، 2006، صفحة 156). قامت اتفاقية بازل II على ثلاثة محاور رئيسية:

- طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال، جاء بتغييرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان والسوق، قدمت تغطية شاملة لمخاطر التشغيل التي لم يكن لها أي حساب في اتفاقية بازل I؛
- الرقابة الإشرافية، ليست مجرد التزام بعدة معدلات كمية، بل يتضمن القيام بتقديرات نوعية حول كفاءة إدارته وقوة أنظمته؛
- الإفصاح عن رأسمال البنوك أو أي مؤسسة مالية، ومدى تعرضها للأخطار مع إيضاح الطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر، لغرض تحقيق نظام فعال يعمل على انضباط السوق والسعي لاستقراره (عبادي و بويهي ، 2020، صفحة 202).

استندت لجنة بازل في إصدارها لمقررات بازل II التي نشرت باقتراحات أولية سنة 1999 على دراسة قامت بها حول أسباب الأزمات المصرفية في العديد من الدول التي عانت من الأزمات المصرفية، ركزت في مقررها الجديد على معالجة أسباب الأزمات المتمثلة في عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية مع ضعف الرقابة الداخلية والخارجية لضمان قوة البنوك. اهتمت بتقديم إطار جديد لقياس الملاءة البنكية (كفاية رأس المال) تُضاف له معايير تأخذ في الاعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية معامل المخاطرة في ميزانيات البنوك، كما تم إصدار العديد من التوصيات. تم تنشر مقررات بازل II في صورتها النهائية في جوان 2004. هدفت لتوسيع قاعدة وإطار كفاية رأس المال، الذي يضمن تحقيق مزيد من معدلات الأمان ومتانة في النظام المالي العالمي، بالإضافة لضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات والانسجام بين الأهداف السياسية والأهداف العامة، وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة مستوياتها (الخاقاني و أبو هونه، 2017، الصفحات 227-228). تميزت بيئة المصارف في الفترة المصاحبة لمقررات بازل II بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة والاستراتيجيات الخاصة وهو ما جعل اتفاقية بازل II أكثر تعقيدا من اتفاقية بازل I، بالإضافة لتعدد أهدافها التي تسعى لتحقيقها، نلخص أهداف لجنة بازل II فيما يلي:

- تطوير آليات قياس وإدارة المخاطر البنكية؛

- تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات الكافية في الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك، بصفتهم شريك البنك في المخاطر؛
- السعي لتحسين الأساليب المتبعة من قبل البنك لقياس وإدارة الخطر، من خلال التنسيق المستمر والدائم بين مسئولي البنوك والسلطات الرقابية الوطنية (الأخضر و الطاهر، 2008، الصفحات 307-308).

ثانيا: تقييم اتفاقية بازل II

قبل أن نعرض أهم التقييمات الإيجابية والسلبية لإتفاقية بازل II نقوم بعرض الآثار المترتبة على تطبيق الإتفاقية على مستوى البنوك والزبائن.

- **على مستوى البنوك:** الحاجة إلى جمع وتخزين وتحليل معلومات شاملة وجديدة، أي اعتماد ممارسات جديدة على مستوى البنك؛
- **على مستوى الزبائن:** يواجه احتمال الحصول على خدمة أقل ومنتجات قياسية ومعدلات فوائد أعلى (بريش و سدرة، 2017، صفحة 18).

من أهم إيجابيات إتفاقية بازل II ضمان سلامة البنوك والمنافسة العادلة ما بين البنوك، وإلغاء كل تمييز ما بين الدول، وتوسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل من مخاطرها. أما السلبيات الموجهة للإتفاقية بازل III تتمثل في محدودية الاستفادة باعتبارها غير الزامية، بالإضافة لعدم مراعاتها لبعض الأنشطة الخاصة مثل البنوك الإسلامية، كما لم تعطي تصنيف ائتماني لبعض ممارسات البنوك. تتوافق إتفاقية بازل II مع البنوك الكبيرة ذات خبرة تقنية تسمح لها بتطبيق مقرر لجنة بازل (بوحيضر و لعرابة ، 2010، الصفحات 25-26).

المطلب الثالث: اتفاقية لجنة بازل III

بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2007 أعلنت لجنة بازل عن إصدار معايير تنظيمية عالمية بهدف التقليل من القيم المتطرفة للمخاطر وإقرار أوزان مرجحة للمخاطر تتبناها البنوك، حتى تتعامل بشكل صحيح مع المخاطر محتملة الحدوث تحت مسمى بازل III، التي تمكن البنك من التعامل بشكل سليم مع القيم المتطرفة للمخاطر قبل الأزمة وأثناء الأزمة وبعدها. نقدم في هذا المطلب جملة من التصريحات التي أدلى بها أعضاء لجنة بازل في الإعلام بعد انعقاد الاجتماعات الدورية، بهدف التعرف على حال البيئة المصرفية أثناء الأزمة والإصلاحات التي

صرح بها رؤساء اللجنة للإعلام، بالإضافة لاستنباط التدرج في القرارات بداية بإدخال تعديلات على لجنة بازل II إلى الإعلان عن إصدار لجنة بازل III.

أولا: أسباب ظهور اتفاقية بازل III

أبدى Nout Wellink (رئيس البنك الهولندي ورئيس لجنة بازل للرقابة المصرفية) قلقه في المؤتمر والمعرض السنوي التاسع لإدارة المخاطر في نيويورك بتاريخ 27 فيفري2007 حول نقل أو إدارة المخاطر المختلفة التي تواجه الوسطاء الأساسيين، ليس فقط في ظل ظروف السوق المالية وظروف الائتمان والسيولة التي هي أقل اعتدالا بل حول أيضا عدد من المخاطر الجديدة التي يتم استيعابها من خلال التدابير التقليدية، أي أن تقييم المنتجات المعقدة يشكل تحديا آخر بسبب عدم اختبار العديد من هذه المنتجات في ظل فترات ضغوط السيولة مما قد يكون له تأثير كبير على التقييمات، إن استخدام الأساليب التقليدية من قبل العديد من البنوك لتقييم مدى تأثرها بتمويل مخاطر السيولة قد يؤدي إلى إهمال الاعتماد المتزايد على الأسواق النشطة لإدارة سيولة البنك في بيئة مدفوعة بشكل متزايد بأسواق رأس المال. تقوم لجنة بازل حاليا باستكشاف القضايا المتعلقة بالإدارة والإشراف على سيولة التمويل بعد التراجع الائتماني الأخير، نتوقع فترة حقيقية من التوتر فقط عندما يكون لدينا التأثير المشترك لتراجع الائتمان وتحول الرغبة في المخاطرة بشكل كبير وسحب سيولة السوق (Wellink, Risk management & financial stability – Basel II & beyond, 2007).

كما صرح Nout Wellink في مؤتمر ريسك ماينذز آسيا –قمة تنفيذ بازل II بتاريخ 04 مارس 2008 في عنصر تعزيز إدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها بأن البنوك التي تملك رأس مال قوي يمكن أن تعاني من مشكال السيولة إذا لم يتم إدارة هذا المجال بشكل جيد، كما أن البنوك ذات قاعدة رأس مال ضعيف معرضة لمشاكل سيولة خلال فترات الضغط، صرح أيضا أن اللجنة الآن على طول الطريق لاستكمال مراجعة أساسية للمعايير العالمية لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها والتي أصدرتها لجنة سنة 2000، وتخطط لإصدار المعايير الجديدة للتعليق في شهر جويلية للعام القادم، تشمل بعض المجالات الرئيسية التي ستتناولها الحاجة إلى تعزيز الحوكمة الشاملة لإدارة مخاطر السيولة، والحاجة إلى تعزيز ممارسات اختبارات ضغط السيولة بما في ذلك ضبط الإنكشافات الطارئة خارج الميزانية، كما تركز على أهمية أن يكون لدى البنوك خطط تمويل طوارئ صارمة تعكس احتمالية تجفيف مصادر التمويل الرئيسية لفترات طويلة من الزمن، كما صرح عن إصدار إرشادات لتعزيز

الاشراف والحوكمة والإفصاح عن السوق، عبر عن قناعته بأن هذه المبادرة سترتقي بإدارة مخاطر السيولة والإشراف إلى مستوى جديد (Wellink, 2008).

صرح Nout Wellink –رئيس البنك الهولندي ورئيس لجنة بازل للرقابة المصرفية– في المؤتمر الدولي للمشرفين المصرفين في بروكسل بتاريخ 24 سبتمبر 2008 عن حالة البيئة المصرفية في 2008، التي شهدت إعلان بعض وأكبر المؤسسات المالية في العالم عن إفلاسها أو شراؤها أو تلقيها للمساعدة من الحكومة، مع استمرار حالة عدم اليقين وتقلبات السوق. إن سوء تنفيذ الأساسيات أي الطريقة التي يتم بها إدارة عنصر المخاطرة والرافعة المالية هو السبب الرئيسي لمشاكل الأزمة، أي أن البنوك فشلت في الإلتزام بالمبادئ الأساسية لإدارة المخاطر في فترة الأزمة المالية. أظهرت الأزمة المالية أن العديد من البنوك ركزت على توليد حجم كبير من القروض وحجز الرسوم المتلقات كدخل لإنشاء الرهون العقارية، أي لم تقم بتحليل ائتماني شامل يظهر قدرة المقترض على سداد القرض. كما شهدت بعض قطاعات السوق نقص هائل في السيولة لفترة طويلة تفوق توقع أي مشارك في السوق، مما يجب على البنوك أن تعزز احتياطيات السيولة لديها، من خلال زيادة حيازتهم للأوراق المالية السائلة عالية الجودة والأوراق المالية السائلة للحكومة المركزية. كما صرح أن إرشادات اللجنة للإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف والمتابعة الإشرافية القوية ستساعد على رفع مستوى إدارة المخاطر في البنوك، كما كشفت الأزمة أيضا عن ضعف وإهمال بعض آليات التصدي للمخاطر في معايير بازل، أوضح wellink أن المجتمع الإشرافي يعمل على معالجة النقائص من خلال تحليل نتائج الأزمة التي أظهرت أن النظام المصرفي يحتاج لتعزيز رأس المال والسيولة لتحمل فترات طويلة من الإجهاد في النظام المالي (wellink, 2008).

قام Nout Wellink في ندوة Cape Town بتاريخ 29 جانفي 2009، بمشاركة أرائه حول مستقبل الاشراف الذي يتوجه نحو وضع أساسيات الاشراف الفعال على البنوك، لمعالجة ثغرات المبادئ الأساسية للحوكمة وإدارة المخاطر إلا أن فشل البنوك في الإلتزام بالأساسيات يضخم الأزمة. أهم المبادئ الأساسية المعالجة هي مبدأ الحوكمة الذي ينص على ضرورة معرفة مجلس الإدارة البنك لجميع الأنشطة التي يقوم بها البنك (لم يكن مبدأ الحوكمة مطبق من قبل كبرى البنوك)، كما تم تعديل معايير التقييم المتعلقة بمخاطر الائتمان لتشمل مخاطر الطرف المقابل. صرح أن اللجنة تسعى لتقديم طرق تسمح للمشرفين من فهم التفاعلات بين البنوك والقطاع المصرفي وبين القطاعات المالية، بهدف تحقيق النهج الاحترازي الكلي الذي يساهم في مرونة النظام المصرفي المحلي والنظام المالي الإقليمي.

أقر على أن الأزمة أوضحت أهمية تنفيذ المعايير السليمة ومراقبتها بشكل صارم، كما أكد على أن تطوير معايير عالمية سليمة عبارة عن أولى خطوات اللجنة للوصول إلى إشراف أفضل في إدارة المخاطر وأكثر فعالية (Wellink, The future of supervision , 2009).

صرح Nout Wellink أمام لجنة الشؤون الاقتصادية والنقدية بالبرلمان الأوروبي ببروكسل في 30 مارس 2009 عن سعي اللجنة إلى إعادة الثقة في المدى القريب والحد من درجات عدم اليقين، من خلال إنتاج إطار إشرافي وتنظيمي أكثر قوة يرتكز على أربع مكونات رئيسية: رأس المال، معايير السيولة المصرفية، تعزيز إدارة مخاطر الحوكمة والإشراف والإفصاح، وضح أن العديد من البنوك التي لديها مستويات رأسمالية كافية قد وقعت في المتاعب لأنها لم تقم بإدارة السيولة بطريقة حكيمة، وهو ما جعل اللجنة تصدر مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها كخطوة أولى لتنتقل لمراقبة تنفيذ المبادئ. كما صرح Nout أن اللجنة تعمل على تطوير معايير وأدوات ومقاييس لتعزيز معايير السيولة لتصبح أكثر اتساقا للبنوك عبر الحدود، بهدف الحد من المخاطر ونقاط الضعف لدى البنوك، التي تؤدي إلى تضخيم الصدمات وهذا وفق خطة بعيدة المدى وطموحة يتم تنفيذها على مراحل (Wellink, 2009).

صرح Nout Wellink وهو رئيس لجنة بازل للرقابة المصرفية ورئيس بنك de Nederlandsche في اجتماع الربيع لمعهد التمويل الدولي فيينا–النمسا بتاريخ 11 جوان 2010 بأن المجتمع المالي عند مفترق طرق جوهري يعيد تشكيل إدارة البنوك والمشرفين على حد سواء، يتضمن برنامج الإصلاح الخاص باللجنة الإجراءات التي وضعتها في صياغتها النهائية الصيف الماضي. تمثل هذه الإصلاحات تعزيزا أساسيا لإطار عمل بازل II وتقدم لأول مرة الحد الأدنى من المعايير العالمية لمخاطر السيولة، تم تصميم هذه الإصلاحات كاستجابة لأوجه القصور الرئيسية الموجودة قبل الأزمة.

أعلن أن القطاع المصرفي دخل في الأزمة برافعة كبيرة للغاية ومصدات سيولة غير كافية، صاحب ذلك سوء في الإدارة خاصة إدارة المخاطر، بالإضافة إلى استخدام هياكل حوافز غير ملائمة (وهو ما انعكس على ضعف وسوء تسعير مخاطر الائتمان والسيولة)، والنمو الزائد للائتمان، وتفاعل المجتمع المالي مع الأزمة المالية بتقليص سريع وضخم للمديونية، وخسائر كبيرة من قبل البنوك، وركود عميق، مما أدى بالقطاع العام إلى تقديم دعم مباشر وهائل متمثل في ضخ رأس المال والضمانات والسيولة، بغرض جعل القطاع المصرفي يعمل كقوة استقرار وليس كمضخم للصدمات، أقر ضرورة رفع المعايير الدنيا لرأس المال والسيولة بهدف تمكين القطاع

المصرفي من تحمل فترات الضغط المستقبلية، كما أقر أن هذا التفويض بالتحديد تلقى مصادقة من وزراء المالية للمجموعة العشرين ومحافظو البنوك المركزية في نهاية الأسبوع الماضي عندما اجتمعوا في كوريا.

أعلن Nout عن عدم وجود حد أدنى من المعايير العالمية للسيولة حاليا، كما أوضح أن الفترة التي سبقت الأزمة كانت فيها احتياطيات السيولة غير كافية مع الاعتماد المفرط على الأموال قصيرة الأجل لتمويل الأصول غير السائلة طويلة الأجل، أكد على ضرورة استخدام البنوك عائدها إلى الربحية لتعزيز رأس المال والسيولة، صرح بأن الانتهاء من إصلاحات لجنة بازل لرأس المال والسيولة يؤدي إلى زيادة المرونة وتوفير قدر أكبر من اليقين والاستقرار، كما أكد عن حاجة جميع البلدان إلى خلق مرونة في قطاع البنوك لأن الصدمات نشأت من جميع مناطق العالم، ومن جميع أنواع فئات الأصول ومن جميع نماذج الأعمال، أعلن أيضا عن العناصر الرئيسية لبرنامج الإصلاح، نقدمها في النقاط التالية:

– التقاط جميع المخاطر ""(يتطلب من البنوك حساب القيمة المعرضة للخطر المجهدة، كون أن متطلبات رأس المال المرتفعة تلتقط المخاطر الائتمانية لأنشطة التداول المعقدة والمشتقات)؛

– رفع جودة القاعدة الرأسمالية؛

– نسبة الرافعة المالية بمثابة دعامة لمتطلبات القائمة على المخاطر؛

– مخازن لتحمل الصدمات؛

– السيولة؛

– تحسين الإشراف وإدارة المخاطر والشفافية.

أما في تصريحه حول السيولة قال أن البنوك التي تأثرت بالأزمة إما كانت تمول أصولا غير سائلة طويلة الأمد بتمويل جملة قصيرة الأجل، أو أنه لم يكن لديها احتياطي كاف من الأصول عالية السيولة لتتجاوز فترة الضغط الشديدة، بسبب افتراض سيناريو ضغط في بيئة مستقرة أثناء عملية التخطيط للسيولة، تمثلت استجابة لجنة بازل في تقديم إطار سيولة عالمي يحدد المعايير الدنيا لتمويل مخاطر السيولة، تمثلت في ضرورة امتلاك البنوك مخزونا من الأصول السائلة عالية الجودة لمدة 30 يوما في فترة الإجهاد الحاد، ونسبة هيكلية طويلة الأجل تهدف لتعزيز تمويل الأنشطة بمصادر تمويل أكثر استقرارا على أساس مستمر، يمكن للبنوك تلبية هذه المعايير عن طريق تغيير ملف تمويلها مما يجعلها أقل عرضة لصدمات السيولة، صرح أيضا في نهاية اللقاء الصحفي بأن اللجنة تضمن للبنوك الانتقال إلى معايير السيولة الجديدة بطريقة منظمة (wellik, 2010).

صرح Jaime Caruana المدير العام لبنك التسويات الدولية في المؤتمر المصرفي الدولي الثالث Santander الذي تم عقده يوم 15 سبتمبر 2010 عن نتائج سلسلة طويلة من الاجتماعات الدولية في بنك التسويات الدولية لغرض تعزيز التنظيم المالي، حيث تم التوصل في جويلية لتصميم عام لحزمة إصلاح رأس المال والسيولة يشار إلى هذه الإصلاحات معا باسم بازل III، تمثل بازل III تعزيزا أساسيا أو إصلاحا جذريا لمعايير رأس المال العالمية، مع إدخال معايير السيولة العالمية. كما تم تطوير المعايير التنظيمية لبازل III من قبل المجتمع العالمي للجنة بازل المكون من 27 دولة يمثلها 44 بنكا مركزيا وسلطة إشرافية. توفر بازل III مزيجا من معايير رأس المال والسيولة التي تساهم في زيادة مرونة القطاع المالي في مواجهة الضغوط التي كشفت الأزمة عنها، المتمثلة في عدد من أوجه القصور المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر (Caruana, 2010).

صرح Nout Wellink في المؤتمر السادس عشر للمشرفين المصرفين في سنغافورة بتاريخ 22 سبتمبر 2010 أن البنوك اعتمدت بشكل مفرط على التمويل بالجملة لتمويل الأصول المورقة وغير السائلة، مع وجود ضعف في الحوافز والحوكمة على مستوى البنك إلى جانب الافتقار إلى الشفافية، بالإضافة إلى نقص التمويل لمدة طويلة، ما جعل لجنة بازل تقترح معايير الحد الأدنى العالمية للسيولة لرفع قدرة البنوك على مواجهة الاضطرابات قصيرة الأجل المحتملة في الوصول إلى التمويل، والعمل على معالجة عدم تطابق السيولة الهيكلية طويلة الأجل في ميزانيتها العمومية، من خلال نسبة تغطية السيولة (LCR) التي تؤمن للبنك ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة لتحمل سيناريو التمويل المشدد لمدة 30 يومًا. يتم تدعيم هذه النسبة بنسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وهي نسبة هيكلية طويلة الأجل مصممة لمعالجة عدم تطابق السيولة.

أقر أن تقديم مجموعة جديدة من معايير السيولة التي تفتقر للخبرة يعد عملية معقدة، على عكس إطار العمل الرأسمالي، وهو ما أدى باللجنة للاعتماد على أسلوب ممنهج ومدروس لتصميم وسن معايير ومراجعة تأثير المقررات لتضمن تقديم معيار سيولة دقيق، كما أعلن عن إصدار نسبة تغطية السيولة عام 2015 بعد دراسة الأثر الكمي لها وتقييم شامل لسلوكها، وقيام اللجنة بمرحلة المراقبة قبل وضع اللمسات الأخيرة على نسبة صافي التمويل المستقر وإدخاله كمعيار أدنى بحلول 1 يناير 2018.

صرح أن أساس استجابة اللجنة للأزمة متمثل في معايير كل من رأس مال وتغطية المخاطر وإضافة نسبة الرافعة المالية، بالإضافة للمعايير العالمية للسيولة الجديدة، مع العمل على تطوير إرشادات إشرافية، تشمل اختبارات

الضغط والحوكمة ومبادئ محاسبة الأدوات المالية، بهدف رفع النظام المصرفي إلى مستوى مرونة أعلى. (Wellink ., A new regulatory landscape , 2010, pp. 2-4)

ثانيا: أهداف اتفاقية بازل III

سعت إصلاحات بازل III لتعزيز مكونات النظام المصرفي التي تشمل تحسين جودة رأس المال التنظيمي للبنك، حيث يتم التركيز بشكل أكبر على رأس المال الممتص للخسائر (رأس مال مشترك من المستوى الأول cet1)، وزيادة مستوى متطلبات رأس المال لضمان تمتع البنوك بالمرونة الكافية لتحمل الخسارة في وقت الشدة، وتعزيز اقتناص المخاطر من خلال مراجعة مجالات إطار رأس المال المرجح بالمخاطر، وإضافة عناصر احترازية كلية إلى الإطار التنظيمي، وتحديد الحد الأدنى لمتطلبات نسبة الرافعة المالية لتقييد الرافعة المالية، وتقديم إطار دولي لتخفيف من مخاطر السيولة المفرطة وتحولات الاستحقاق من خلال نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

تسعى إصلاحات بازل III أيضا إلى استعادة المصداقية في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر وتحسين إمكانية المقارنة بين نسب رأس مال البنوك من خلال تعزيز متانة وحساسية المخاطر للنظام الموحد لمخاطر الائتمان وتعديل تقييم الائتمان والمخاطر التشغيلية، تم استبدال أرضية مخرجات بازل II الحالية بأرضية أكثر قوة وحساسية للمخاطر بناء على مناهج بازل III المعيارية المعدلة (BCBS b. S., 2017).

شهدت البيئة المصرفية في فترة الأزمة اضطرابات كبرى أدت بالعديد من البنوك الكبرى إلى إعلان إفلاسها أو تلقيها الدعم من الحكومات ما عزز من عجز البنوك عن إدارة نقص السيولة يرجع لتطورات الحاصلة في الأدوات المالية ونمو السوق المالي الذي لجأت إليه البنوك في التحوط من المخاطر، بالإضافة إلى أن سيناريوهات الضغط التي أعدتها البنوك لم تتوقع شح سيولة السوق لمدة طويلة، كما أنها اعتمدت في خطط تمويل الطوارئ على الأدوات المالية الحديث التي تسببت في حدوث الأزمة –مثل التوريق–، وهو ما جعل البنوك تقف على أرضية تقليدية في إدارة المخاطر المصرفية، أمام ضرورة توقع حالة السيولة المستقبلية للأدوات المالية الحديثة التي تفتقر فيها البنوك لبيانات تاريخية تساهم في التنبؤ بحالتها.

من الملاحظ أيضا أن لجنة بازل اصدرت مجموعة من المبادئ والمعايير التي يجب أن تلتزم بها البنوك لإدارة سيولتها المصرفية، حيث أظهرت أن سوء تعامل البنوك مع نقص السيولة أدى إلى تفاقم الأزمة، كما كشفت الأزمة أن مجلس الإدارة في بعض البنوك خاصة الكبرى منها يجهلون أنشطة البنوك العاملين بها. أكد سوء التعامل

مع خطر السيولة على أن إدارة السيولة تتجاوز كونها عملية حساب نسب ومؤشرات تعكس وضعية سيولة البنك وفقط، بل هي عبارة عن استراتيجيات داخلية محكمة يتم مراقبتها بشكل دوري من قبل الهيئات الاشرافية على مستوى البنك والبنك المركزي كما شددت على ضرورة انتقال بيانات السيولة المصرفية بين مدراء وحدات البنك. إذا يمكن القول أن السيولة المصرفية قبل الأزمة المالية كانت تفتقر إلى مجموعة من الاستراتيجيات الداخلية مما جعل من البنوك مضخم للأزم، كما شددت اللجنة على ضرورة الاعتماد على خطط تمويل الطوارئ.

توصلنا إلى أنه في ظل انهيار السوق المالي والخسائر الكبرى التي عانى منها القطاع المصرفي لمعظم الدول، عملت لجنة بازل للعمل على إرجاع الثقة في المدى القصير، من خلال دراسة أسباب الأزمة والآليات التي تفاعل بها مدراء البنوك مع نقص السيولة، التي كانت نتيجة انعدام الرغبة في المخاطرة والتوجه نحو سحب السيولة من قبل العملاء، بعدها تم إصدار جملة من التوجيهات الإرشادية الفورية التي تساهم في الإدارة السليمة لخطر السيولة كما شددت على ضرورة مراقبة تنفيذ الإجراءات والحرص على صرامة الالتزام بها، طلبت اللجنة أيضا من البنوك الاحتفاظ بمخزون من الأصول السائلة عالية الجودة لمدة 30 يوما في فترة الإجهاد الحاد وبنسبة هيكلية طويلة الأجل لتعزز تمويل الأنشطة بمصادر تمويل أكثر استقرارا وهذا تحت شعار بازل II.

بعد جملة من الاجتماعات التي قام بها أعضاء اللجنة سنة 2010 أعلنوا عن حزمة من الإصلاحات التي مست رأس مال والسيولة تحت مسمى بازل III. استمرت اللجنة في رؤيتها بضرورة احتفاظ البنك بمخزون من الأصول السائلة عالية الجودة لمدة 30 يوم، وتعزيز تمويل الأنشطة بمصادر تمويل مستقرة وهو ما جعلها أمام عملية معقدة في استحداث نسب سيولة التي تتمثل في نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، بهدف زيادة مرونة القطاع المالي في مواجهة الضغوط التي كشفت الأزمة عنها.

المبحث الثالث: الإطار العالمي لإدارة مخاطر السيولة

عند الدخول لموقع bis.org وهو الموقع الرسمي الذي يتم نشر فيه المقررات الصادرة عن لجنة بازل ولجان أخرى التي تهدف لتحقيق الاستقرار المالي العالمي، واختيار خانة البحوث والمنشورات (Research & publications)، ثم نختار منشورات اللجنة (Committee publication) ومن منشورات اللجنة نختار لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel committee banking supervision). ونبدأ عملية البحث في خانة العنوان باختيار مخاطر السيولة (liquidity risk) دون تحديد لا الفترة ولا نوع المنشور ودون وصف حالة النشر، تظهر لنا 83 منشور منها ما هو مستبدل، معدل وحالي وموحد. منذ سنة 1992 إلى غاية 06 جويلية 2021. أي منذ لجنة بازل I مرورا بلجنة بازل II وانتهاء بلجنة بازل III، انتقالا إلى إطار عمل بازل الموحد.

عند استثناء المنشورات التي لا تحمل مصطلح السيولة أو النسب المستحدثة من قبل لجنة بازل المتمثلة في نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر نجد 62 منشور يوزع بين معايير (Standards) وقواعد إرشادية (Guidelines) وممارسات سليمة (Sound practices) وتقارير التنفيذ (Implementation reports) وأسئلة متداولة (FAQS) ومنها ما هو دراسات الأثر الكمي (QIS) واستشاري (Consultative) أو أوراق العمل (Working papers) بالإضافة للنشرات الإخبارية (Newsletters) وآخر (other).

يقتصر ذكر منشورات لجنة بازل في مطالب هذا المبحث على عنوان البحث "مخاطر السيولة" نوع البحث "معايير، القواعد الارشادية والممارسات السليمة وأخرى"، دون تحديد حالة (Publication status) لغرض قراءة تطور توجيهات لجنة بازل لإدارة السيولة. موضحة كما يلي:

- **معايير:** إن منشورات إدارة خطر السيولة التي أصدرتها لجنة بازل III تتمثل في تسع منشورات تنقسم بين معايير موحدة ومستبدلة، تم استبدال كل من معايير "**بازل 3: الإطار الدولي لقياس مخاطر السيولة ومعاييرها ومراقبتها**" الصادرة في 16 ديسمبر 2010. و"**معايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة**" الصادر في 12 جانفي 2014، و"**معايير الإفصاح عن نسبة صافي التمويل المستقر**" الصادر في 22 جوان 2015. أما الستة معايير الموحدة تتمثل في كل من "**بازل 3: نسبة تغطية السيولة وأدوات مراقبة مخاطر السيولة**" صادر في 07 جانفي 2013، و"**أدوات مراقبة لإدارة السيولة خلال اليوم**" صادر في 11 أفريل 2013، و"**نسبة تغطية السيولة وتسهيلات السيولة المخصصة للاستخدام المقيد**" في 12 جانفي 2014، و"**بازل 3: صافي نسبة التمويل**

المستقر" في 31 أكتوبر 2014، و"**تنفيذ نسبة صافي التمويل المستقر ومعالجة الالتزامات المشتقة**" في 06 أكتوبر 2017.

- **القواعد الإرشادية:** كما أصدرت لجنة بازل خمس منشورات تندرج ضمن نوع القواعد الإرشادية، منها منشوريين تم استبدالهما وهما: "**إطار قياس وإدارة السيولة**" الصادر في 28 سبتمبر 1992، و"**الممارسات السليمة لإدارة السيولة في المؤسسات المصرفية**" في 01 فيفري 2000. أما ثلاث منشورات الصادرة فهي حالية (ساري العمل بها) تتمثل في كل من "**مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها**" الصادر في 25 سبتمبر 2008، و"**مبادئ ممارسات اختبار الضغط السليم والإشراف**" في 20 ماي 2009.
- **الممارسات السليمة وأخرى:** منشور واحد تحت نوع "الممارسات السليمة" بعنوان "**مخاطر السيولة: تحديات الإدارة والرقابة**" في 21 فيفري 2008، وهو ساري العمل به (حالي)، بالإضافة إلى منشور من نوع "أخرى" بعنوان "**إدارة مخاطر السيولة في المجموعات المالية**" في 03 ماي 2006.

المطلب الأول: منشورات لجنة بازل قبل أزمة 2008

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتقديم مجموعة من الإرشادات والتوجيهات النوعية والكمية لإدارة السيولة المصرفية، بهدف تمكين البنك من إدارة أزمته النقدية دون حاجته للجوء لمصادر خارجية. نتناول بشكل موجز المقررات التي أصدرتها لجنة بازل المتعلقة بإدارة السيولة المصرفية قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بالترتيب الموالي:

- تم نشر أول منشور يحمل مصطلح السيولة أو إدارة السيولة (managing liquidity) سنة 1992 في شهر سبتمبر بعنوان "A Framework for measuring and managing liquidity" "إطار قياس وإدارة السيولة"؛
- تم إصدار ثاني مقرر سنة 2000 بعنوان "الممارسات السليمة لإدارة السيولة في المؤسسات المصرفية" "Sound Practices for Managing Liquidity in Banking Organisations"؛
- يليه ثالث إصدار سنة 2006 تحت عنوان "إدارة مخاطر السيولة في المجموعات المالية" " the management of liquidity risk financial groups".

أولا: منشور "إطار قياس وإدارة السيولة"

يندرج هذا المنشور ضمن القواعد الإرشادية، تم إصداره بتاريخ 28 سبتمبر 1992، حالته "مستبدلة" (تم استبداله بالممارسات السليمة لإدارة السيولة المصرفية المنشور بتاريخ 01 فيفري 2000). تَجمع هذه الورقة بين الممارسات والتقنيات المستخدمة من طرف المصارف الدولية في تلك الفترة، بهدف فهم الطريقة التي تسير بها البنوك الكبرى سيولتها، أوضحت بأن الإشراف الفعال على السيولة يتحقق بالتواصل الدائم بين البنك والهيئة الإشرافية. أقرت في مقدمة الوثيقة على أنه لا يمكن لأي بنك أن ينفذ القواعد الإرشادية لهذه الوثيقة حرفيا، وإنما توفر الوثيقة جملة من الإرشادات السليمة لإدارة السيولة للبنوك. أوضحت أن إدارة السيولة تعمل على التقليل من احتمال تفاقم الأزمة (كتدهور في جودة الأصول)، كما يتم تحديد فترة علاج المشكلة من خلال حجم السيولة. أكدت على أهمية السيولة على مستوى البنك نتيجة تداعيات نقص السيولة التي قد تمس النظام المصرفي.

تتضمن الوثيقة العناصر الرئيسية لنموذج قياس السيولة وإطار الإدارة الذي يحقق التوازن بين العوامل الكمية والنوعية، كما قدمت منهجية لتحليل الميزانية العمومية والأنشطة خارج الميزانية العمومية، وضحتها في ثلاثة أبعاد رئيسية: قياس وإدارة متطلبات التمويل الصافي، إدارة الوصول إلى السوق، والتخطيط للطوارئ، حتى تتمكن من فهم آلية إدارة السيولة. كما ألزمت البنوك بمراقب عمليات التمويل واستراتيجيات السيولة في ظل سيناريوهات بديلة. كما أكدت على ضرورة اعتبار سياسات السيولة الخاصة بالبنك وآليات إدارة السيولة من العناصر الأساسية لتسيير البنك. نلخص أهم التوجهات في نص هذه الوثيقة في النقاط التالية:

- يجب أن تملك البنوك سياسة سيولة واضحة ومحددة، تظهر الأهمية العامة لإدارة السيولة؛
- يجب أن تنص سياسة السيولة على جوانب أخرى مثل: تشجيع وتوثيق العلاقة مع المشرفين واستخدام أدوات مالية معينة؛
- يجب أن يصادق مجلس إدارة البنك على السياسة العامة لإدارة السيولة، يجب أن يراجع مجلس الإدارة قرارات السيولة دوريا؛
- يجب أن يكون هيكل الإبلاغ عن حالة السيولة مرن لتزويد الإدارة العليا بالمعلومة اللازمة في الوقت المناسب؛
- على البنك أن يوجه جزء من استثماره لأنظمة المعلومات المبرمجة لرصد وتحليل المعلومات الدقيقة المقدمة عن الأصول والخصوم، بسبب التغيير المستمر في احتياجات السيولة وظروف السوق؛

– يجب توفير جدول زمني لمراجعة السيولة، يفضل أن تكون المراجعات بشكل معمق، تمكن المراجعة من تصحيح مسار ممارسات السيولة لدى البنك؛

– يتم تحليل متطلبات التمويل الصافي ببناء سلم الاستحقاق وحساب صافي الزيادة أو العجز التراكمي في تواريخ الاستحقاق (يتم تحديد متطلبات التمويل الصافي للبنك من خلال تحليل تدفقاته النقدية المستقبلية بناء على افتراضات السلم المستقبلي للأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية العمومية، يتم حساب صافي الفائض التراكمي على مدار الإطار الزمني لتقييم السيولة) لفترة زمنية أو لبضعة أسابيع؛

– يتم تمثيل سلم الاستحقاق بوضع مصادر مبالغ التدفقات النقدية الداخلة (تنشأ من الأصول مستحقة السداد والأصول القابلة للبيع غير المستحقة وخطوط الائتمان الثابتة التي يمكن استغلالها) على جانب واحد من الصفحة ومصادر التدفقات الخارجة (تشمل المطلوبات المستحقة والطارئة، خاصة خطوط الائتمان الملتزم بها التي يمكن سحبها) على الجانب الآخر؛

– يأخذ الفرق بين التدفقات النقدية الداخلية والتدفقات النقدية الخارجة في كل فترة (الزيادة أو النقص في الأموال) كنقطة انطلاق لمقياس التغير في حجم السيولة المستقبلية للبنك (التي تعبر عن صافي متطلبات التمويل التي تتطلب الإدارة عادة توفيره. قد يجد البنك فجوات تمويلية كبيرة في فترات بعيدة وسيسعى إلى سد هذه الفجوات على سبيل المثال إذا كان هناك طلب تمويل كبير لمدة 30 يوما، فقد يختار البنك الحصول على أصل يستحق في ذلك اليوم أو السعي لتجديد التزام، كلما اقتربت الفجوة الكبيرة زادت صعوبة تعويضها)؛

– يلزم تحليل السيولة وفق وضع ثلاثة سيناريوهات بعنوان "what if"، حالة الاهتمام المستمر للبنك (a bank's "going–concern" condition,)، أزمة على مستوى البنك (a bank–specific crisis)، أزمة سوق عامة (a general market crisis)، بهدف تقدير حجم التقلبات في السيولة؛

– يعكس سيناريو الحالة الطبيعية (حالة الاهتمام المستمر للبنك أو الاستمرارية)، السلوك الطبيعي للتدفقات النقدية المتعلقة بالميزانية العمومية، يسمح للبنك من إدارة متطلبات التمويل الصافية في الحالة العادية للبنك؛

– يقصد بالسيناريو الأسوأ "أزمة سيولة على مستوى البنك"، افتراض أن جل التزامات البنك لا يمكن تجديدها أو استبدالها، بل وجب توفيرها بتاريخ الاستحقاق؛

– يقوم سيناريو أسوأ الحالات "أزمة السوق" على فرض أن السيولة في جميع البنوك تتأثر بأزمة السوق، مما يحدث تصنيف شديد لجودة الائتمانية للبنوك، تتجلى مستويات الاختلاف بين البنوك في قدرتهم للوصول إلى التمويل (إما بين البنوك أو بين المؤسسات المالية)؛

– قامت بتصنيف افتراضات السيولة ضمن أربع فئات عامة: الأصول، المطلوبات، الأنشطة خارج الميزانية وأخرى؛

– يجب على البنك مراقبة مستوى الاعتماد على مصادر التمويل وفقا لنوع الأداة وطبيعة الممول والسوق الجغرافي. بهدف تحقيق التنويع المناسب للمطلوبات؛

– يجب أن تتضمن خطط الطوارئ أيضا إجراءات لتعويض نقص التدفقات النقدية في فترات الضغط.

قدم في نهاية الوثيقة ملحق لنموذج إعداد سلم الاستحقاق على أساس آجال الاستحقاق التعاقدية، وجدول ثاني يظهر نموذج اليوم الأول من سلم الاستحقاق في ظل سيناريوهات مختلفة. كما تضمن أيضا جملة من الإرشادات بخصوص العملات الأجنبية (BCBS B. S., 1992).

نلاحظ أن البنوك في هذه الفترة نهاية التسعينات كانت تعتمد على سيناريوهات تحلل على أساسها مركز السيولة، كما أكدت على ضرورة وأهمية خطط الطوارئ لعلاج نقص التدفقات النقدية، قدمت أيضا نموذج لإعداد سلم الاستحقاق التعاقدي، الذي تعتمد عليه في تحديد صافي متطلبات التمويل، كما لم تهمل هذه الوثيقة أهمية مراقبة مصادر التمويل وحثت على تنويع في مصادر البنك.

ثانيا: منشور "الممارسات السليمة لإدارة السيولة في المؤسسات المصرفية"

يندرج ضمن "القواعد الإرشادية"، الحالة "مستبدلة"، تم نشره بتاريخ 01 فيفري 2000، قامت لجنة بازل في هذه الوثيقة بتقديم تعريف للسيولة على أنه "القدرة على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها"، تم تناول الممارسات السليمة لإدارة السيولة وفق 14 مبدأ مقسمة لخمسة مجالات رئيسية كالتالي: إدارة السيولة المستمرة (تضم كل من تطوير هيكل لإدارة السيولة؛ قياس ومراقبة صافي متطلبات التمويل؛ إدارة الوصول إلى السوق والتخطيطية للطوارئ)، وإدارة سيولة العملات الأجنبية، والضوابط الداخلية لإدارة مخاطر السيولة، ودور الإفصاح العام في تحسين السيولة، ودور المشرفين.

- **إدارة السيولة المستمرة:**

تطوير هيكل لإدارة السيولة: إن ضمان رقابة فعالة من مجلس الإدارة والإدارة العليا، يضمن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة. يجب أن تكون استراتيجية إدارة خطر السيولة مناسبة لمستوى المخاطر التي يتحملها البنك.

– **المبدأ 01** يجب أن يكون لدى البنك استراتيجية مصادق عليها لإدارة السيولة اليومية (يجب على البنوك تحديد الاستراتيجية العامة للسيولة والأهداف الكمية والنوعية. تعلن استراتيجية السيولة الخاصة عن سياسات تكوين الأصول والخصوم والاعتماد النسبي على استخدام أدوات مالية وقابلية تسويق الأصول، مع وجود إستراتيجيات متفق عليها للتعامل مع احتمالية حدوث اضطرابات مؤقتة وطويلة الأجل في السيولة، يجب أن تكون جميع وحدات الأعمال داخل البنك التي تمارس نشاط يؤثر في السيولة على دراية تامة باستراتيجية السيولة، كما يجب أن يكون لدى الإدارة العليا والموظفين المناسبين فهم شامل لكيفية تأثير المخاطر الأخرى بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل على استراتيجية السيولة المتبعة من قبل البنك).

– **المبدأ 02** يجب أن يصادق مجلس إدارة البنك على السياسات والإستراتيجية المتعلقة بإدارة السيولة، يجب الإبلاغ الدوري عن تطور حالة السيولة لمجلس الإدارة، مع حرص هذا الأخير من تنفيذ الممارسات الصحيحة التي تتخذها الإدارة العليا لمراقبة مخاطر السيولة (يجب أن يصادق مجلس الإدارة على السياسة الهامة التي تحكم أو تؤثر في مخاطر السيولة على مستوى البنك، كما يحب على مجلس الإدارة تدقيق سيناريوهات الضغط لمعرفة مدى قدرته على تمويل بعض أو كل العمليات في تواريخ الاستحقاق وبتكلفة معقولة)؛

– **المبدأ 03** يجب على البنك أن يحدد حجم مركز السيولة ومراجعته دوريا، كما يجب أن يتولى مهمة التنفيذ الفعال لاستراتيجية السيولة هيكل إداري متخصص (يجب أن توكل مهمة إدارة السيولة الإجمالية للبنك للجنة الأصول أو وظيفة الخزانة أو قسم إدارة المخاطر، كما يجب تقييم إجراءات وسياسات السيولة بشكل دوري ومعمق، يجب على البنك أيضا تحليل التأثير المحتمل لسيناريوهات الضغط على مركز السيولة)؛

– **المبدأ 04** يجب أن يحتوي البنك على نظم معلومات كافي للقياس والمراقبة والإبلاغ عن خطر السيولة (يجب أن تكون كل البنوك قادرة على تقدير مراكز السيولة الخاصة بها على أساس يومي وتقدير مراكز سيولة العملات الرئيسة التي يتعامل بها البنك)؛

قياس ومراقبة صافي متطلبات التمويل:

– **المبدأ 05** يجب على البنك أن يقوم بعملية قياس ورصد صافي متطلبات التمويل بشكل مستمر (أكد على ضرورة مراقبة الاتجاهات الاقتصادية والسوقية باعتبارها مفتاح إدارة مخاطر السيولة، يجب على البنك وضع

افتراض حول احتياجات السيولة المستقبلية على مدى قصير جدا ولفترات أطول، يتم تحليل متطلبات التمويل الصافي بناء سلم الاستحقاق وحساب صافي الزيادة أو العجز التراكمي في تواريخ الاستحقاق المحددة)؛

– **المبدأ 06** يجب على البنك تحليل السيولة باستخدام مجموعة من السيناريوهات "what if" (سيحتاج البنك إلى تعيين توقيت التدفقات النقدية لكل نوع من أنواع الأصول والخصوم من خلال تقييم احتمالية سلوك تلك التدفقات النقدية بموجب السيناريو قيد الفحص. تعد هذه القرارات المتعلقة بالتوقيت المحدد وحجم التدفقات النقدية جزءًا لا يتجزأ من بناء سلم الاستحقاق في ظل كل سيناريو، عند إجراء التقييم يجب أن تراعي البنوك تجربة البنوك الأخرى في الأزمة ولا تكتفي بتجربتها التاريخية)؛

– **المبدأ 07** يجب على البنك المراقبة المتكررة للافتراضات إدارة السيولة، لتعرف على مدى صلاحيتها (تم تقسيم الافتراضات ضمن أربع فئات عامة: الأصول، المطلوبات، الأنشطة خارج الميزانية وأخرى).

إدارة الوصول إلى السوق:

– **المبدأ 08** يجب على البنك التأكد من أن علاقته قوية مع الممولين، للحفاظ على تنويع المطلوبات بهدف ضمان قدرته على بيع الأصول (يحتاج البنك إلى فهم مقدار التمويل الذي يمكن أن يتوقع الحصول عليه من السوق سواء في ظل الظروف العادية أو الضاغطة، يمكن أن يوفر بناء علاقات قوية مع مقدمي التمويل الرئيسيين خط دفاع في مشكلة السيولة).

- **التخطيط للطوارئ:**

– **المبدأ 09** يجب على البنك أن يملك خطط تتعامل مع أزمات السيولة، لتعويض نقص التدفقات النقدية في ظروف الضغط (يجب أن تعالج خطط الطوارئ الفعالة سؤالين رئيسيين: هل لدى الإدارة إستراتيجية للتعامل مع الأزمة؟، هل لدى الإدارة إجراءات مطبقة للوصول إلى الأموال في حالات الطوارئ؟).

إدارة سيولة العملات الأجنبية: إن معالجة الأصول والخصوم بعملات متعددة تضيف التعقيد لإدارة السيولة في البنوك الدولية، خاصة بعد مشاكل العملة في عدد من الأسواق في التسعينات.

– **المبدأ 10** يجب على البنك أن يملك نظام قياس ومتابعة مراكز السيولة الخاصة بالعملات الرئيسية التي ينشط بها، وتقييم احتياجات السيولة الإجمالية للعملات الأجنبية، مع القيام بتحليل منفصل لكل عملة (يتعرض البنك لخطر التغيير المفاجئ في أسعار صرف العملات الأجنبية أو سيولة السوق، قد يجد البنك أن حجم فجوة التمويل بالعملة الأجنبية قد ازداد، ينبغي تحليل سيولة العملات الأجنبية في ظل سيناريوهات مختلفة)؛

– **المبدأ 11** يجب على البنك وضع حدود لحجم عدم تطابق التدفق النقدي ومراقبتها لكل عملة فردية هامة وللعملات الأجنبية بشكل إجمالي.

الضوابط الداخلية لإدارة مخاطر السيولة:

– **المبدأ 12** يجب على البنك أن يملك نظام رقابة على عملية إدارة مخاطر السيولة، يشتمل على مراجعات وتقييمات مستقلة منتظمة لفعالية النظام، مع إجراء المراجعة أو التحسين المناسب على الضوابط الداخلية. يجب أيضا أن تمنح نتائج هذه المراجعات للسلطات الإشرافية (يتضمن نظام الرقابة الداخلية الفعال لمخاطر السيولة على: بيئة تحكم قوي، إجراءات مناسبة لتحديد وتقييم مخاطر السيولة، إنشاء أنشطة الرقابة مثل السياسات والإجراءات، نظم معلومات مناسبة، المراجعة المستمرة للالتزام بالسياسات والإجراءات المعمول بها).

- **دور الإفصاح العام في تحسين السيولة:**

– **المبدأ 13** يجب على البنك أن يوفر آلية لضمان مستوى كافٍ من الإفصاح عن المعلومات حول البنك (يجب على البنوك تقديم قدر كافي من المعلومات للجمهور خاصة إلى كبار الدائنين، كما يجب على البنوك أن تقرر كيفية تعاملها مع الصحافة ووسائل الإعلام عند نشر معلومات سلبية).

- **دور المشرفين:**

– **المبدأ 14** يجب على المشرفين إجراء تقييم مستقل لاستراتيجيات البنك وسياساته وإجراءاته وممارساته المتعلقة بإدارة السيولة. كما يجب على المشرفين الحصول على المعلومات الكافية في الوقت المناسب لتقييم مستوى مخاطر السيولة لدى البنوك، بهدف التأكد من أن البنك يملك خطط طوارئ كافية للسيولة (يجب على المشرفين التحقق من أن عمليات إدارة المخاطر الداخلية للبنك تعكس المبادئ من 1–13 كما موضح في هذه الوثيقة). (BCBS B. S., Sound Practices for Managing Liquidity in Banking Organisations, 2000)

نلاحظ أن هذه الوثيقة تضمنت قياس ومراقبة السيولة اليومية، كما تناولت على شكل مبادئ توجيهات الوثيقة السابقة المرتبطة بأهمية سلم الاستحقاق وضرورة تحليله وفقا لسيناريوهات "what if"، وخطط تمويل الطوارئ، كما أكدت على أهمية الإفصاح والرقابة من قبل المشرفين لاستراتيجيات السيولة. تجدر الإشارة أن هذه الوثيقة تركت للبنك حرية اختيار الأسلوب الأفضل بناء على نوع نشاطه وحجمه.

ثالثا: منشور "إدارة مخاطر السيولة في المجموعات المالية"

يندرج هذا المنشور ضمن نوع "أخرى" حالته "حالية" صدر بتاريخ 03 ماي 2006، قامت مجموعة عمل المنتدى المشترك لتقييم المخاطر ورأس المال بمراجعة 40 مجموعة مالية كبيرة (23 مؤسسة بنكية، 5 مؤسسات مالية –الأوراق المالية–، 12 مؤسسة تأمين، تمارس 14 مؤسسة نشاطها في القطاعات سابقة الذكر) ومعقدة لها عمليات تمتد عبر الحدود الوطنية، بالاعتماد على الاستبيان والمقابلات والعروض التقديمية. لغرض معالجة خمسة أسئلة رئيسية موالية الذكر، بهدف تقديم ملاحظات موجزة للشركات التي شاركت في المراجعة، لا تهدف هذه الورقة إلى تحديد أفضل الممارسات أو تقديم توصيات للشركات أو المشرفين. نصت على أنه يُترك أي عمل إضافي بشأن الإدارة والإشراف على مخاطر السيولة لنظر من قبل اللجان الأم (أي لجنة بازل للإشراف المصرفي، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، والرابطة الدولية لمشرفي التأمين):

- كيف تدير مجموعات البنوك والأوراق المالية والتأمين الكبيرة والمعقدة مخاطر السيولة؟، لا سيما في أوقات الشدة؛
- تأثير الأساليب التنظيمية والإشرافية على ممارسات وهياكل إدارة مخاطر السيولة؛
- طبيعة المنتجات والأنشطة التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السيولة؛
- الافتراضات التي تضعها الشركات فيما يتعلق بمصادر السيولة المتاحة؛
- حجم صدمات السيولة التي تكون الشركات على استعداد لمعالجتها.

تسمح هذه الورقة بالتعرف على ممارسات إدارة مخاطر السيولة في التكتلات المصرفية الكبرى، وبالتالي نحاول تقريب الصورة بين توجيهات وإصدارات لجنة بازل لإدارة السيولة المصرفية الموجهة لكبرى البنوك الناشطة دوليا، وبين الممارسات الذاتية لهذه البنوك (الناشطة دوليا) في إدارة خطر السيولة.

إن ذكر ممارسات إدارة السيولة على مستوى البنوك ذات العمليات المعقد يسمح لنا بفتح مجال التحليل في الفصل التطبيقي كون أن معلومات هذه الوثيقة مبنية على الاستبيان والمقابلة بهدف المراجعة، وهو ما يتشابه مع هدف الدراسة المتمثل في التعرف على ممارسات إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة بالجزائر.

أظهرت الوثيقة أن المؤسسات المالية تقوم في كل القطاعات بمراقبة مخاطر السيولة بشكل أساسي، بالاعتماد على حدود المخاطر وأنظمة المراقبة وتحليل سيناريوهات خطط تمويل الطوارئ، كما أنه يتم الفصل بين إدارة مخاطر السيولة في المؤسسات الناشطة باختلاف القطاعات. وجدت مجموعة العمل نطاقا أكبر من الممارسات

داخل القطاع البنكي مقارنة بقطاعي الأوراق المالية والتأمين في مجال قياس وتحديد مستوى مخاطر السيولة، وأنواع السيناريوهات، والاعتبارات الزمنية والافتراضات الأساسية. توصل المنشور إلى أنه قد يكون للوائح التنظيمية أثر على تصميم البنك لهياكل إدارة مخاطر السيولة، كما أن بعض القيود التنظيمية تعيق حركة السيولة، مثلا قد تفرض القيود الاحتفاظ بالأصول السائلة وعملات منفصلة. من مسببات مخاطر السيولة حسب هذا المنشور المتعلقة بالمنتجات والأنشطة نذكر المشتقات والأدوات الأخرى خارج الميزانية والعقود في الميزانية العمومية، وقد تعمل اتجاهات معينة في السوق على زيادة مقدار مخاطر السيولة التي تتعرض لها المؤسسات المالية. أوضح المنشور أن افتراضات المؤسسات حول توفير مصادر السيولة في وقت الشدة تتمثل في كل من افتراض الحصول على الأموال من الاقتراض المضمون، وافتراض تعامل القطاع الرسمي مع المخاطر التشغيلية التي تسبب توتر على مستوى الأسواق، وافتراض احتمال تعرضها لمخاطر تشغيلية في سوق التمويل المضمون قصير الأجل أو في المقاصة وآليات السوق الأخرى أثناء حدوث ضغوط السيولة.

لاحظت مجموعة العمل أن هيكل إدارة السيولة المصرفية يختلف من قطاع لآخر بين شديدة المركزية وشديد اللامركزية، حيث تتولى هيئة إدارة المخاطر أعلى مستوى من هيكل التحكم المركزي في إدارة السيولة بالنسبة للعينة، وهذا إما بمفردها أو بالاشتراك مع مديري وحدات التشغيل. منحت الإدارة المركزية للمؤسسات المالية (في العينة) إدارة مخاطر السيولة في جميع فروعها مشاركة الخبرة مع المسؤولين ذوي الخبرات المحلية، والقدرة على خلق موارد نقدية وموارد إضافية، وإمكانية الاحتفاظ باحتياطات سائلة كافية على المستوى المحلي أو الفروع. تميل المصارف في العينة إلى توقع تعامل الفروع المحلية مع الأزمة في البداية، لكنها توفر لها تمويلا متزايدا ومساعدة إدارية مع تصاعد الأزمة. اعتمدت مجموعة العمل في تقيم مركزية واللامركزية في إدارة مخاطر السيولة على:

- المستوى الذي يتم فيه تصميم وتطبيق سياسات الإدارة والإجراءات والأدوات والمقاييس.
- مدى تدفق السيولة أو مدى تدفقها إلى أجزاء معينة.

أظهر المنشور أن المؤسسات المالية (البنوك، الأوراق المالية والتأمين) تقوم باختبار الضغط على مستوى السوق والمستوى الداخلي لها، كما يتم إجراء اختبار ضغط السيولة أيضًا على المستوى الفرعي عندما يتم إجراؤه على مستوى المجموعة.

إذا كانت إدارة السيولة مركزية يتم إجراء اختبار الضغط على مستوى المجموعة عموما (توجد علاقة قوية بين ميل الشركة نحو الإدارة المركزية لمخاطر السيولة وإجراء اختبار ضغوط السيولة على مستوى كل المجموعة)،

كما قد يتم إجراء اختبار ضغط السيولة أيضا على المستوى الفرعي، أما المؤسسات التي لا تقوم باختبار ضغط على المستوى الفرعي تدرك أن جميع مخاطر السيولة مصدرها الوحدة الأساسية، كما يتم مراجعة نتائج اختبارات الضغط الفرع على المستوى المركزي. تتضمن سيناريوهات الضغط الخاصة بالمؤسسة المالية تخفيض درجة الجدارة الائتمانية بدرجتين أو ثلاث درجات من قبل وكالة التصنيف الخارجية، لمعرفة عواقب الانخفاض على الميزانية العمومية والتدفقات النقدية. أما سيناريوهات ضغط السوق تتضمن المتغيرات الاقتصاد الكلي أو اضطراب السوق مثل مستوى أسعار الأسهم ومعدلات التضخم. يختبر حوالي ثلث البنوك التي شملتها الدراسة تأثير حدث خاص بالشركة في بيئة سوق غير مستقرة، في حين أن ثلثي البنوك تقريبًا تحاكي الأحداث الخاصة بالشركة وأحداث السوق بشكل منفصل.

تعتمد البنوك في وضع سيناريوهات الاجهاد على البيانات التاريخية الخاصة بها، والبيانات التاريخية الخاصة بفترات ضغط البيئة الخارجية. يتضمن سيناريو ضغط زيادة حجم التدفقات النقدية الخارجة على علاقة البنك بالعملاء، ونسبة تأمين الودائع، ومكونات الميزانية العمومية ومدة الأزمة. إن الخطر الأولي للسيولة يتمثل في حجم تدفق الودائع للخارج. تفصل البنوك في سيناريو الاجهاد الخاص بالودائع بين ودائع الافراد التي يمكن أن تكون بأرقام مزدوجة منخفضة يرجع لتأمين الأفراد لودائع، وبين ودائع الشركات والبنوك الحكومة الغير مؤمنة التي توضع في خانة الآحاد، يتمثل أسوأ نموذج في أن حجم التدفق الخارج يتراوح ما بين 20 و50 بالمائة على مدى شهر واحد. كما تفترض أن التمويل المضمون يكون من قبل البنك المركزي فقط.

تضمن المنشور الفقرات إضافية تتحدث عن اختبارات الضغط والسيناريوهات الإجهاد التي تفرضها المؤسسات حتى تتمكن من حل الأزمة.

تبين أن المؤسسات المالية تراقب مستوى مخاطر السيولة وفقا لثلاثة أساليب:

-أسلوب الأصول السائلة (تحتفظ بأصول سائلة في الميزانية يمكن السحب منها عند الحاجة، كما تقوم بالاحتفاظ بالأصول غير المرهونة عادة تكون الأوراق المالية الحكومية التي يمكن استخدامها بحصول على تمويل مضمون، المقاييس المعتمدة هي النسب)؛

– أسلوب التدفق النقدي (تقوم بمطابقة التدفقات النقدية الخارجة مقابل التدفقات النقدية التعاقدية)؛

– دمج الأسلوبين (بموجب نهج مطابقة التدفق النقدي، تحاول الشركة مطابقة التدفقات النقدية الخارجة مقابل التدفقات النقدية التعاقدية عبر مجموعة متنوعة من سيناريوهات الاستحقاق على المدى القريب).

نظرًا لأن معظم الشركات تستخدم العديد من المقاييس، كما هو مذكور أعلاه، فسيكون هناك بعض التداخل في الأساليب التي تتبعها الشركات في القطاعات الثلاثة. ومع ذلك، كشف مسح الفريق العامل عن توجهات قطاعية ملحوظة. نهج الأصول السائلة هو النهج الأكثر استخدامًا في قطاع الأوراق المالية لكل من البيئات العادية والبيئات المضطربة. يتم استخدامه بدرجة أقل في قطاعي البنوك والتأمين. يركز هذان القطاعان بشكل أكبر على نهج مطابقة التدفق النقدي. عندما تكون الفجوات في نتائج سلم الاستحقاق غير مواتية، تستخدم البنوك وشركات التأمين النهج المختلط للمساعدة في ضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها لتوفير النقد للأطراف المقابلة.

لاحظت المؤسسات المصرفية أن لاتجاهات السوق تأثير على مخاطر السيولة، حيث أن الانتقال إلى مصادر تمويل أكثر تقلبا (صناديق البيع بالجملة، وشهادات الإيداع التي تتم عن طريق الوساطة، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت 'قدرة المودعين على تبديل الأموال بين الحسابات بالوسائل الالكترونية') تؤدي إلى زيادة مخاطر السيولة وتعقيد إدارتها (BCBS B. S., The management of liquidity risk in financial groups, 2006).

نلاحظ مما سبق أن البنوك محل الدراسة تعتمد على اختبار الضغط وفق سيناريوهات مختلفة بالنسبة لكل بنك، كما تعمل على قياس السيولة بالاعتماد على سلم الاستحقاق التعاقدي، كما أظهرت أن إدارة السيولة تنتقل من شديدة المركزية إلى شديدة اللامركزية بين عينة الدراسة. الملاحظ أيضا أن البنوك تعتمد أو توافقت ممارساتها مع توصيات لجنة بازل للوثيقة الصادرة سنة 2000، خاصة بالنسبة لمبادئ قياس ومراقبة صافي متطلبات التمويل والتخطيط للطوارئ.

المطلب الثاني: منشورت لجنة بازل أثناء وبعد أزمة 2008

نحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على منشورات لجنة بازل لإدارة مخاطر السيولة وفقا لاتفاقية بازل III، والتي تمثلت في ثلاثة ركائز أساسية، نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر ومقاييس مراقبة مخاطر السيولة، بالإضافة لتناول منشورات اللجنة أثناء الأزمة المالية، كما هو موضح حسب تاريخ الإصدار:

- أول منشور أثناء الأزمة كان بعنوان "مخاطر السيولة: تحديات الإدارة والرقابة" " liquidity risk: management and supervisory challenges" سنة 2008، لتصدر في شهر سبتمبر من نفس سنة منشور بعنوان "مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها" " principles for sound liquidity management and supervision risk"؛

- كما أصدرت سنة 2009 منشور بعنوان "مبادئ ممارسات اختبار الضغط السليم والإشراف" " principles for sound stress testing practices and supervision".

- أول منشور ضمن اتفاقية بازل III بعنوان "بازل III: الإطار الدولي لقياس مخاطر السيولة ومعاييرها ومراقبتها" " basel III: international framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring" سنة 2010؛

- ثاني منشور بعنوان "بازل III: نسبة تغطية السيولة وأدوات مراقبة مخاطر السيولة" " basel III: the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools" بتاريخ 2013، أصدرت أيضا في شهر أبريل من نفس السنة منشور بعنوان "أدوات مراقبة لإدارة السيولة خلال اليوم" "tools for monitoring intraday liquidity management"؛

- يليه منشور بعنوان "معايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة" "liquidity coveragre ratio disclosure standards" سنة 2014؛ منشور في شهر جانفي من نفس السنة بعنوان "نسبة تغطية السيولة وتسهيلات السيولة المخصصة للاستخدام المفيد" " the liquidity coverage ratio and restricted-use committed liquidity facilities"، كما نشرت في شهر أكتوبر "بازل III: صافي نسبة التمويل المستقرة" "basel III: the net stable funding ratio"؛

- منشور سنة 2015 بعنوان "معايير الإفصاح عن نسبة صافي التمويل المستقر" "funding net stable ratio disclosure standards"؛

- آخر منشور سنة 2017 بعنوان "تنفيذ نسبة صافي التمويل المستقر ومعالجة الالتزامات المشتقة" "indentification and management of step-in risk.

أولا: منشور "مخاطر السيولة: تحديات الإدارة والرقابة"

تم إصدار هذا المنشور بتاريخ 21 فيفري 2008 تحت نوع "الممارسات السليمة"، حالته "حالية". يقدم ملخص للنتائج الرئيسية لتطورات السوق المالية التي تؤثر على إدارة مخاطر السيولة، تناقش أنظمة الرقابة الوطنية ومكوناتها كما تحدد الملاحظات الأولية من فترة الضغط لبداية الأزمة المالية 2007-2008 والعمل المستقبلي للجنة. عَرفت هذه الوثيقة السيولة على أنها "تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها"، كما أوضحت أن هدف إدارة مخاطر السيولة هو ضمان قدرة البنك على الاستمرار في الوفاء بالالتزامات والتزامات

التدفق النقدي غير المؤكدة بتكلفة معقولة، أدى الابتكار المالي وتطور الأسواق المالية العالمية إلى تغيير في طبيعة مخاطر السيولة خاصة في فترة ما قبل الأزمة (أي خلال سنة 2006-2007)، إن زيادة الطلب على الضمانات وقلة الشفافية أو انعدامها (الذي ساهم في انكماش الأسواق المالية وحالة من عدم اليقين للضغوط السيولة المحتملة) ساهم في إبراز أهمية إدارة السيولة خلال اليوم. تعتبر الأداة المالية المبتكرة صعبة التقييم في ملف السيولة بسبب قلة البيانات التاريخية التي تسمح بالتنبؤ بتدفقاتها النقدية في أوقات الشدة. أوكلت هذه الوثيقة مهمة احتفاظ البنوك بمستويات سيولة المناسبة التي تمكنهم من القيام والوفاء بالعمليات المصرفية خلال اليوم للمشرفين.

أوضحت هذه الوثيقة أن نظام إدارة السيولة يخضع لمسؤولية الدولة المضيفة، أي يتم إدارة السيولة في البنوك الناشطة دوليا وفقا لمبادئ الدولة المضيفة. إن تماثل أهداف الاشراف على السيولة في البلدان المنظمة للجنة بازل سمح بوجود حالات تم فيها تبن نظام إدارة السيولة في الفروع الناشطة دوليا وفقا للمصرف الأم. إلا أن هذه البلدان تشهد اختلاف كبير في ترجمة هذه الأهداف إلى قواعد إرشادية، حيث تم ملاحظة أن البنوك الكبرى تطبق قواعد مختلفة عن البنوك الصغيرة، وتتميز بكثافة إشرافية أكبر من البنوك الصغرى. قد يأتي هذا الاختلاف أساسا من قبل البنوك المركزية التي قد تمنح نوع من المرونة للبنوك في استخدام أساليب نمذجة داخلية، أو تفرض نظاما مصمما للبنوك الصغيرة. يظهر الاختلاف جليا في أمر الاحتفاظ بمخزون من الأصول السائلة الذي يكون مرتفعا في البنوك الكبرى على البنوك الصغرى. أي أن أساس الاختلاف بين البنوك المركزية في إدارة السيولة يرجع إلى الحدود الدنيا التي تحتفظ بها البنوك المفروضة عليها من قبل البنوك المركزية. تجدر الإشارة أن بعض البنوك المركزية تتبع منهج يدعم أو يركز أكثر على مراجعة ومراقبة وتعزيز أنظمة إدارة المخاطر الداخلية للبنوك. الملاحظ أن جميع الأنظمة الاشرافية في مختلف الدول تركز على ضرورة وضع خطط تمويل حالات الطوارئ وضرورة إبلاغ المشرفيين بشكل دوري بالمعلومات اللازمة عن السيولة وتوثيق سياسات السيولة لوضع الخطط والاستراتيجيات الداخلية لإدارة خطر السيولة. سجلت لجنة بازل جملة من الاختلافات المعتمدة من قبل الجهات الإشرافية للدول في آليات إدارة السيولة المصرفية والتي تم تناولها في هذه الوثيقة، نلخصها في النقاط التالية:

- تقييم الصدمات: قد يحدد بعض المشرفين نوع الصدمات التي يجب تقييمها من قبل البنوك، كما نجد السلطة الاشرافية في بعض الدول تمنح للبنك حرية اختيار نوع الصدمات التي يتم تقييمها؛

●التدفقات النقدية المستقبلية: توجد مجموعة من الأساليب التي تعتمد عليها البنوك في تقدير سلوك التدفقات النقدية، مثل الاعتماد على البيانات التاريخية، النمذجة الإحصائية، حكم الممارسين ذوي الخبرة. كما أنه يوجد اختلاف على مستوى السلطات الاشرافية للدول في التقييم والموافقة على آليات تقدير سلوك التدفقات النقدية المستقبلية (أو ما يطلق عليه الافتراضات)، وآلية التعامل مع مخرجات هذه الافتراضات، قد يقوم بعض المشرفين من تقديم إرشادات واضحة مثل الاعتماد على نتائج تقدير سلوك التدفقات النقدية المستقبلية في وضع خطط الطوارئ ووضع الحدود؛

●طلب وضع استراتيجيات داخلية: يطلب المشرفين من البنوك وضع استراتيجيات داخلية تمكن البنك إما من التنبؤ بحالة الضغط أو من ضمان استعداد البنك وقدرته على إدارة فترة الاجهاد. تتضمن هذه الخطط حدود كمية تساهم في تقييد مخاطر السيولة محتملة الحدوث، مثل: الأصول السائلة حدود الاستحقاق غير المتطابقة أو قيود على الاعتماد على مصدر تمويل معين.

●التقارير الدورية: قد يقوم البنك المركزي لبعض الدول بطلب البيانات الأولية مثل الميزانية وحركة التدفق النقدي، في حين يطلب البعض الآخر رفع المقاييس والنسب التي تعكس وضعية السيولة التي تكون محددة مسبقا في شكل نماذج وتعريفات وافتراضات موحدة. بهدف المقارنة بين البنوك، كما قد تقبل السلطات الاشرافية لبعض الدول التقارير الدورية وفقا لاستراتيجيات البنك الداخلية (من تعريفات وافتراضات مقدرة من قبل البنك)؛

●الإفصاح العلني عن نسب السيولة: يقصد بها إفصاح البنوك عن مقاييس السيولة في تقاريرها السنوية. رغم أن قواعد المحاسبة العامة تطلب من البنوك الإفصاح عن كيفية إدارة السيولة وآليات تحليل استحقاق المطلوبات إلا أن جل المؤسسات المالية لا تلتزم بالإفصاح العلني عن النسب التي تعكس حالة الميزانية العمومية.

يرجع سبب الاختلاف في أنظمة السيولة بين السلطات الإشرافية في الدول بشكل جزئي إلى تطور الأسواق المالية ومرونة النظام المصرفي.

من الملاحظات الأولية للأزمة التي تم ذكرها في هذه الوثيقة، بخصوص سلامة نظام السيولة باعتبار أن الازمة اختبار لمدى سلامة أنظمة السيولة، نلخصها في النقاطة التالية:

- ✓ من الضروري توسيع مجال اختبارات الضغط لتشمل أحداث أو صدمات على مستوى السوق أيضا؛
- ✓ واجهوا المشرفون صعوبة في تحديد مستوى المخاطر التي يتحملها البنك في بداية الصدمة، عند اعتمادهم على اختبارات الضغط الشاملة والأكثر صرامة؛

- ✓ واجهت بعض البنوك صعوبة في تنفيذ خطط طوارئ التمويل بسبب النظم القانونية والافتراضات مثل: تعامل البعض مع التوريق كمصدر دعم مرن وأساسي في حالة صعوبة الحصول على تمويل وافتراض وجود سيولة عالية ومرتفعة في الأسواق؛
- ✓ أظهرت الأزمة ضرورة الاخذ بالاعتبار مخاطر السمعة وانعكاساتها على السيولة في اعداد اختبارات الضغط؛
- ✓ إن التنسيق بين الوظائف يضمن التقدير الكامل لمخاطر السيولة المحتملة. أظهرت الأزمة تفاقم خطر السيولة في البنوك التي لم تكن وظائف الخزانة على علم بمخاطر السيولة المحتملة وفي البنوك ذات أقل صرامة في تسعير السيولة الطارئة؛
- ✓ أظهرت الأزمة أن امتلاك البنوك إدارة قوية لمخاطر السيولة تساهم في تقليل من احتمال تعرض البنك لخطر السيولة، حتى بالنسبة للبنوك ذات رأس المال مرتفع؛
- ✓ تظهر الورقة أن العديد من البنوك قد فشلت في مراعاة عدد من المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة عندما كانت السيولة وفيرة (BCBS B. S., 2008).

أظهرت هذه الوثيقة الاختلافات الجوهرية بين البنوك المركزية في إدارة مخاطر السيولة رغم تشابه الأهداف التي تسعى لتحقيقها، كما نسبت هذه الاختلافات إلى طبيعة الأسواق المالية على مستوى الدول، قدمت أيضا مجموعة من الملاحظات حول نظام السيولة على مستوى البنوك خلال الأزمة. أوضحت أيضا أن قلة الشفافية ساهم في إبراز أهمية إدارة السيولة خلال اليوم.

ثانيا: منشور "مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها"

تم إصدار هذا المنشور في 25 سبتمبر 2008، تحت نوع "القواعد الارشادية" الحالة "حالية". سبق هذه الوثيقة وثيقة استشارية صدرت بتاريخ 17 جوان 2008. تم وضع أقصى حد لرد والتعليق عليها من قبل الهيئات المصرفية والأكاديمية بتاريخ 29 جويلية 2008.

تناولت هذه الوثيقة أيضا تعريف للسيولة، حيث تم تعريفها على أنها قدرة البنك على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة.

ركزت هذه الوثيقة بشكل أساسي على تمويل مخاطر السيولة، وهي قدرة الشركة على تلبية احتياجات التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية المتوقعة والغير متوقعة بشكل فعال دون التأثير على العمليات اليومية، أو الوضع المالي

للبنك. بعد إصدار الوثيقة سنة 2000، بعنوان الممارسات السليمة، تم توفير إرشادات أكثر تفصيلا من قبل لجنة بازل حول:

-أهمية تقدير مستوى تحمل مخاطر السيولة؛

-الاحتفاظ بمستوى كاف من السيولة؛

-ضرورة تخصيص تكاليف السيولة والفوائد والمخاطر لجميع الأنشطة التجارية الهامة؛

-تحديد وقياس مخاطر السيولة، والمخاطر الطارئة منها؛

-الاعتماد على سيناريوهات اختبار الضغط؛

-وضع خطة تمويل الطوارئ قوية وعملية؛

-إدارة مخاطر السيولة اليومية؛

-الإفصاح العام.

أكدت على أهمية التعاون الفعال بين المشرفين والبنوك المركزية، كما ركزت الإرشادات على إدارة مخاطر السيولة في البنوك المتوسطة والكبيرة المعقدة، أوضحت أن المبادئ الإرشادية قابلة للتطبيق على جميع أنواع البنوك، أي أنه يجب تنفيذ هذه المبادئ من قبل البنوك وفقا لحجم وطبيعة الأعمال ومدى تعقيد أنشطة البنك. تم ترتيب الإرشادات حول 17 مبدأ.

- **المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة**

- **المبدأ 1** يتحمل البنك مسؤولية الإدارة السليمة لمخاطر السيولة، حتى يضمن احتفاظه بالسيولة الكافية نتيجة اعتماده على إطار قوي لإدارة مخاطر السيولة. من خلال التقييم المستمر لإطار إدارة مخاطر السيولة من قبل المشرفين (هدف المبدئ هو التأكد من قدرة البنك على أداء التزاماته اليومية وتحمل فترات الضغط، كون أن قيام البنوك المركزية بتوفير دعم سيولة إلى جانب الضمانات المقدمة للمودعين من خلال التأمين الودائع يمكن أن يقلل من حوافز البنك لإدارة السيولة).

- **حوكمة إدارة خطر السيولة**

- **المبدأ 2** يجب على البنك أن يقدر مستوى تحمل المخاطر بناء على نشاط البنك (تقع مسؤولية تقدير مستوى مخاطر السيولة التي يتحملها البنك على عاتق مجلس الإدارة الذي يعكس المركز المالي للبنك وقدرته على التمويل).

– **المبدأ 3** تقوم الإدارة العليا بالعمل على تطوير ومراقبة استراتيجيات وسياسات وممارسات إدارة مخاطر السيولة وفقا لمستوى تحمل المخاطر. ترفع الإدارة العليا تقارير دورية لمجلس إدارة البنك، يقوم هذا الأخير بالمراجعة والموافقة ومراقبة استراتيجيات وسياسات وممارسات إدارة السيولة مرة واحد في السنة على الأقل (يتم وضع استراتيجيات إدارة السيولة بناء على احتياجات السيولة في الظروف العادية وفترات الضغط، يقوم مجلس الإدارة بمراقبة آليات الإدارة العليا في ترجمة الإستراتيجية إلى إرشادات واضحة ومعايير تشغيلية. يجب أن تعمل الإدارة العليا على مراقبة مخاطر السيولة عبر المجموعة المصرفية وفي كل كيان على أساس مستمر. من الضروري أن يدرك كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة الروابط بين مخاطر السيولة ومخاطر سيولة السوق، وكيف تأثر مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق ومخاطر السمعة على استراتيجيات السيولة. في حال تم التنبؤ بخطر سيولة يجب إبلاغ مجلس الإدارة بشكل فوري. للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة).

– **المبدأ 4** يجب على البنك المواءمة بين حوافز مخاطرة خطوط الأعمال والتعرض لمخاطر السيولة التي تخلقها أنشطة البنك (أي يجب معالجة تكاليف مخاطر السيولة والفوائد والمخاطر بشكل صريح في عملية الموافقة على المنتج الجديد).

- **قياس وإدارة مخاطر السيولة**

– **المبدأ 5** يجب أن يملك البنك استراتيجيات سليمة لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة، تمكن البنك من التنبؤ الدقيق بالتدفقات النقدية الناشئة في عناصر الميزانية وخارج الميزانية العمومية على فترات زمنية (يتم وضع الاستراتيجيات لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة لكل فروع البنك والوكالات، يجب على البنك تقييم كل مركز رئيسي داخل وخارج الميزانية وتحديد كيف يمكن أن تؤثر على مخاطر السيولة).

– **المبدأ 6** يجب على البنك مراقبة مخاطر السيولة واحتياجات التمويل عبر كامل فروعه، مع مراعات القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية لإمكانية تحويل السيولة (يجب على البنك معرفة الترتيبات التشغيلية اللازمة لتحويل الأموال والضمانات عبر الفروع والوقت اللازم لإكمال التحويل).

– **المبدأ 7** يجب أن يقوم البنك بوضع استراتيجيات توفر تمويلا متنوعا من حيث المصدر والمدة، مع الحرص على وجوده المستمر في أسواق التمويل والحفاظ على علاقة قوية مع مصادر التمويل (هدف هذا المبدأ هو ضمان أن مصادر التمويل بالجملة متنوعة بشكل كاف للحفاظ على توافر الأموال في الوقت المناسب عند

الاستحقاق المناسب وبتكاليف معقولة، كما يجب أن تقوم الإدارة العليا بمراجعة استراتيجيات التمويل بانتظام في ضوء أي تغييرات في البيئة الداخلية أو الخارجية).

– **المبدأ 8** يجب على البنك إدارة مراكز ومخاطر السيولة اليومية، بما يخولها الوفاء بالتزاماتها في الفترات العادية وظروف الضغط (تسمح إدارة مخاطر السيولة اليومية من رفع قدرة البنك على التعامل بسرعة مع تدفقات المدفوعات غير المتوقعة وتعديل لمراكز التمويل).

– **المبدأ 9** يجب على البنك التمييز بين الأصول المرهونة والغير مرهونة، والمراقبة القانونية والاطلاع على الموقع المادي للضمانات، وآليات تسيلها في الوقت المناسب (يجب أن تكون أنظمة معلومات البنك قادرة على الإبلاغ عن الأصول غير المرهونة).

– **المبدأ 10** يجب على البنك اجراء اختبارات الضغط بشكل منتظم وفق سيناريوهات مختلفة، يتم الاعتماد على نتائج اختبارات الضغط في تعديل استراتيجيات وسياسات إدارة مخاطر السيولة وتطوير خطط الطوارئ (يجب الإبلاغ عن نتائج اختبارات الضغط ومناقشتها مع مجلس الإدارة ومشرفي البنك).

– **المبدأ 11** يجب على البنك أن يضع خطة رسمية لتمويل الطوارئ، تحدد بوضوح استراتيجيات معالجة نقص السيولة (تعمل خطة تمويل الطوارئ –contingency funding plan, cfp– على وضع مجموعة من السياسات والإجراءات وآليات التعامل مع اضطرابات عدم قدرة البنك في الحصول على تمويل).

– **المبدأ 12** يجب على البنك الاحتفاظ باحتياطي من الأصول السائلة عالية الجودة، والتأكد من قدرة هذه الأصول على التأمين ضد سيناريوهات ضغط السيولة بدون وجود عائق قانوني، أو تنظيمي، أو تشغيلي يمنع من الاعتماد عليها للحصول على تمويل (تتجلى مرونة البنك، في قدرته على مواجهة ضغوط السيولة بتوفير جملة من الأصول السائلة غير مرهونة، التي يمكن بيعها، أو التعهد بها للحصول على تمويل في ظل سيناريو الضغط).

- **الإفصاح**

– **المبدأ 13** يجب على البنك الإفصاح عن المعلومات التي تسمح للمتعاملين مع البنك بمعرفة مدى سلامة تسيير السيولة وحالتها (يجب على البنك الإفصاح عن الهيكل التنظيمي واستراتيجياته في إدارة مخاطر السيولة، بإفصاحه عن أدوار ومهام اللجان ذات صلة. يجب أن يشمل الإفصاح عن إذا ما كانت إدارة مخاطر السيولة في البنك مركزية أو لامركزية).

- **دور المشرفين**

– **المبدأ 14** يجب على المشرفين اجراء تقييم شامل ودوري لآليات إدارة مخاطر السيولة (يجب أن يكون لدى المشرفين إطار إشرافي يمكنهم من التقييم الشامل لممارسات إدارة مخاطر السيولة لدى البنك، ومعرفة حجم السيولة في البنك خلال الظروف العادية وفترات الضغط، من خلال عمليات التفتيش والمراقبة والتواصل المنتظم مع الإدارة العليا أو مجلس الإدارة).

– **المبدأ 15** يجب على المشرفين دعم تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمراقبة التقارير الداخلية والتقارير الاحترازية ومعلومات السوق (بهدف تقييم مرونة البنك، حتى يتمكن البنك من المقارنة بين البنوك، وجب وضع إطار موحد لإعداد التقارير والإشراف).

– **المبدأ 16** يجب على المشرف أن يطالب البنك بالتدخل السريع لعلاج الخلل في إدارة مخاطر السيولة (يجب على المشرف عندما يطالب بإجراء علاجي وضع جدول زمني للعمل والمتابعة. لضمان التصحيح في الوقت المناسب وبالآلية المناسبة).

– **المبدأ 17** يجب على المشرفين في البنوك المركزية التواصل بانتظام في الأوقات العادية مع المشرفين في البنوك وبشكل أكثر تكرارا في أوقات الضغط (يساعد التواصل بين المشرفين في تحسين تقييم حالة البنك والمخاطر التي تواجه البنك) (BCBS B. S., Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision, 2008).

نلاحظ أن لجنة بازل أكدت على أهمية وضع خطط تمويل الطوارئ والاحتفاظ بالأصول السائلة عالية الجودة غير مرهونة، كما قدمت توجيهات لإدارة خطر السيولة اليومية مع ضرورة امتلاك البنك علاقات قوية مع مصادر التمويل مع إلزام التنويع في مصادر التمويل. أوضحت هذه الوثيقة أهمية الاعتماد على نتائج اختبارات الضغط في تقييم استراتيجيات السيولة ووضع خطط الطوارئ، كما أكدت على دور المشرفين في الحد من مخاطر السيولة. تعبر مبادئ هذه الوثيقة عن الاستجابة السريعة والفورية للجنة بازل بهدف إعادة الثقة والحد من مخاطر السيولة على مستوى البنوك أثناء الأزمة.

ثالثا: منشور "مبادئ ممارسات اختبار الضغط السليم والإشراف"

نشرت لجنة بازل هذه الوثيقة في 20 ماي 2009، من نوع "أخرى" الحالة "الحالية"، سبق إصدار هذه الوثيقة ورقة استشارية بتاريخ 06 جانفي 2009. اعتبرت هذه الوثيقة أن اختبارات الضغط أداة مهمة لإدارة المخاطر، فهي أداة مكملة لاستراتيجيات إدارة المخاطر، وتساهم في دعم الاتصال الداخلي والخارجي، توفر مخرجات تساهم في وضع خطط رأس المال والسيولة، تعمل أيضا على تطوير خطط الطوارئ. توضح هذه الوثيقة آليات تقييم مبادئ اختبار الضغط للممارسات السليمة لاختبار الضغط أثناء الأزمة، تهدف لتحسين الممارسات وتطوير مبادئ سليمة تغطي الأهداف العامة والحوكمة وتصميم وتنفيذ برامج اختبارات الضغط.

يتم وصف اختبار الضغط على أنه تقييم للوضع المالي للبنك في ظل سيناريو صعب. أظهرت الأزمة المالية ضعف ممارسات اختبار الضغط في أربعة مجالات تم استخدامها قبل الأزمة (استخدام اختبار الاجهاد والتكامل في إدارة المخاطر؛ منهجيات اختبار الإجهاد؛ اختيار السيناريو؛ اختبار التحمل لمخاطر ومنتجات محددة)، لم تملك البنوك قبل الأزمة برنامج شامل خاص باختبار الضغط، وانما كانت تعمل على إجراء اختبارات ضغط منفصلة لمخاطر معينة أو محافظ مع تكامل محدود على مستوى البنك. كان يتم إجراء اختبار الإجهاد الخاص بالمخاطر ضمن مجال الأعمال، فحين يتم إجراء اختبار ضغط مخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة لعدة سنوات. أما اختبار الضغط لمخاطر الائتمان لم يظهر إلا مؤخرا.

تم تصميم ممارسات اختبار الضغط السليم والإشراف بهدف تطبيقها على البنوك الكبيرة والمعقدة، يجب أن يكون مدى تطبيق المبادئ متناسب مع حجم وتعقيد أعمال البنوك ومستوى المخاطر التي يتحملها.

- **استخدام اختبار الضغط والتكامل في إدارة المخاطر**

– **المبدأ 1** يجب أن يكون اختبار الضغط قابل للتنفيذ، مع ضرورة مشاركة مجلس الإدارة والإدارة العليا في برامج اختبار الضغط، حتى تؤخذ نتائج اختبار الضغط في اتخاذ القرارات.

– **المبدأ 2** يجب على البنك العمل ببرنامج اختبار الضغط (هو استراتيجية متكاملة لتلبية مجموعة من الأهداف عن طريق إنشاء وتطوير وتنفيذ وتطبيق مجموعة مناسبة من اختبارات الضغط) الذي يعزز تحديد المخاطر والتحكم فيها.

– **المبدأ 3** يجب أن يأخذ برنامج اختبار الضغط في الاعتبار وجهات النظر من جميع فروع البنك.

– **المبدأ 4** يجب أن يوثق برنامج العمل الذي يحكم برنامج اختبار الضغط، حيث يتم تسجيل سياسات وإجراءات اختبار الضغط.

– **المبدأ 5** يجب أن يمتلك البنك بنية تحتية قوية مناسبة مرنة بما يضمن استيعاب اختبارات الضغط المختلفة أو المتغيرة.

– **المبدأ 6** يجب تقييم فعالية برنامج اختبار الضغط، ومدى متانة المكونات الفردية والرئيسية بانتظام.

منهجية اختبار الضغط واختيار السيناريو

– **المبدأ 7** يجب أن تغطي اختبارات الإجهاد مجموعة من المخاطر ومجالات العمل، حتى تتمكن من تقديم صورة كاملة للمخاطر على مستوى الشركة.

– **المبدأ 8** يحب أن تغطي برامج اختبار الضغط مجموعة متنوعة من السيناريوهات، التي تهدف إلى مراعاة التفاعلات على مستوى النظام وتأثيرات التغذية العكسية.

– **المبدأ 9** يجب أن تتميز اختبارات الضغط بسناريو يحدث أكبر قدر من الضرر إما على مستوى حجم الخسارة أو فقدان السمعة. يجب أن يحدد برنامج اختبار الضغط سيناريو يكشف عن المخاطر والتفاعلات الخفية بين المخاطر.

– **المبدأ 10** يجب أن يهدف البنك إلى مراعاة الضغوط المتزامنة في أسواق التمويل والأصول وتأثير انخفاض سيولة السوق على تقييم الانكشاف، كجزء من برنامج اختبار الضغط الشامل.

– **المبدأ 11** يجب أن يسهل اختبار الضغط وضع تقنيات فعالة لتخفيف المخاطر بشكل منهجي.

– **المبدأ 12** يجب أن يغطي برنامج اختبار الضغط المنتجات المعقدة، وتعرضها لعوامل السوق المنظمة، وتأثيرات الرافعة المالية.

– **المبدأ 13** يجب أن يغطي برنامج اختبار الضغط مخاطر خطوط التوزيع المرتبطة بأنشطة الاكتتاب والتوريق ومخاطر التخزين.

– **المبدأ 14** يجب على البنك أن يعزز منهجياته الخاصة باختبار الضغط للوقوف على تأثير مخاطر السمعة. يجب على البنك دمج المخاطر الناشئة عن المركبات خارج الميزانية العمومية والكيانات الأخرى ذات الصلة في برنامجه لاختبار الضغط.

– **المبدأ 15** يجب على البنك تعزيز مناهج اختبار الضغط للأطراف المقابلة عالية الاستدانة.

مبادئ موجهة للمشرفين

– **المبدأ 16** يجب على المشرفين إجراء تقييمات منتظمة وشاملة لبرنامج اختبار الضغط الخاص بالبنك.

– **المبدأ 17** يجب أن يطلب المشرفون من الإدارة اتخاذ إجراءات تصحيحية إذا تم تحديد أوجه القصور المادية في برنامج اختبار الإجهاد، أو إذا لم تؤخذ نتائج اختبارات الإجهاد في الاعتبار بشكل كاف في عملية صنع القرار.

– **المبدأ 18** يجب على المشرفين تقييم نطاق وشدة السيناريوهات على مستوى البنك، قد يطلب المشرفون من البنوك إجراء تحليل الحساسية فيما يتعلق بمحافظ أو معايير محددة، أو استخدام سيناريوهات محددة.

– **المبدأ 19** بموجب الركيزة الثانية (عملية المراجعة الإشرافية) من إطار عمل بازل II، يجب على المشرفين فحص نتائج اختبار الإجهاد للبنك كجزء من المراجعة الإشرافية لكل من تقييم رأس المال الداخلي للبنك وإدارة مخاطر السيولة. على وجه الخصوص، يجب على المشرفين الاطلاع على نتائج اختبار الضغط لتقييم كفاية رأس المال والسيولة.

– **المبدأ 20** يجب على المشرفين التفكير في تنفيذ تمارين اختبار الإجهاد بناءً على السيناريوهات الشائعة.

– **المبدأ 21** يجب على المشرفين الدخول في حوار بناء مع السلطات العامة الأخرى والصناعة لتحديد نقاط الضعف النظامية. يجب على المشرفين أيضًا التأكد من امتلاكهم القدرة والمهارات اللازمة لتقييم برنامج اختبار الضغط الخاص بالبنك. (BCBS B. S., Principles for sound stress testing practices and supervision, 2009)

أوضحت هذه الوثيقة أن اختبار الضغط لا يمكن أن يعالج جميع نقاط الضعف في إدارة المخاطر، بل يلعب دور محوري في تعزيز حوكمة المؤسسات المصرفية ومرونة البنوك والنظام المالي.

رابعا: نسبة تغطية السيولة (LRC) The Liquidity Coverage Ratio

أول منشور صادر عن لجنة بازل تناول هدف نسبة تغطية السيولة وآلية حسابه كان بعنوان "بازل III: الإطار الدولي لقياس مخاطر السيولة ومعاييرها ومراقبتها" " basel III: international framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring"، في شهر ديسمبر سنة 2010، (الذي تم استبداله بالمنشور الثاني)؛ أما ثاني منشور كان بعنوان "بازل III: نسبة تغطية السيولة وأدوات مراقبة مخاطر السيولة" "basel III: the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools"، الصادر

بتاريخ 07 جانفي سنة 2013 من نوع "المعايير" والحالة "موحدة" ، الذي تناول الهدف من نسبة تغطية السيولة واستخدام الأصول السائلة عالية الجودة بالإضافة لقضايا أخرى؛ أما منشور "معايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة" "liquidity coverage ratio disclosure standards" الصادر بتاريخ 12 جانفي سنة 2014، أظهر نطاق التطبيق وتاريخ التنفيذ ومتطلبات وإرشادات الإفصاح؛ تظهر الوثيقة الصادرة بتاريخ 12 جانفي من نفس السنة، تحت مسمى "نسبة تغطية السيولة وتسهيلات السيولة المخصصة للاستخدام المفيد" " the liquidity coverage ratio and restricted-use committed liquidity facilities" تعديل على المستوى الثاني للأصول السائلة عالية الجودة الذي أضافته اللجنة، من خلال اضافت فقرة كاملة لوثيقة "بازل III: نسبة تغطية السيولة وأدوات مراقبة مخاطر السيولة". تم إصدار تصريح بالانتهاء من العمل على نسبة تغطية السيولة بتاريخ 12 جانفي 2014.

تم استكمال مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل سنة 2008، من خلال وضع معيارين أدنى لتمويل السيولة. بهدف تعزيز المرونة قصيرة الأجل للتأكد من امتلاك البنك ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة، الذي يضمن البقاء في ظل ضغط يستمر لمدة شهر واحد تم إقرار معيار نسبة تغطية السيولة the liquidity coverage ratio والذي يرمز لها بـ (LCR)، أما المعيار الثاني هو نسبة صافي التمويل المستقر the net stable funding ratio والذي يرمز له بـ (NSFR) هدفه تعزيز المرونة على المدى الطويل وذلك لخلق حوافز إضافية تسمح بتمويل أنشطتها بمصادر أكثر استقرارا على أساس مستمر لمدة عام. يجب تنفيذ المعايير باستمرار من قبل المشرفين في جميع أنحاء العالم، بحكم أن معظم المعلمات المستخدمة في المعايير منسقة دوليا مع وجود القليل من المعايير التي تضعها عناصر السلطة التقديرية للدول، إلا أنها يجب أن تتصف بالوضوح والشفافية (BCBS B. S., Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, 2010).

1. نسبة تغطية السيولة:

يهدف المعيار لضمان احتفاظ البنك بمستوى كاف من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة التي يمكن تحويلها إلى نقد. والتي تمكن البنك من امتلاك مخزون من الأصول السائلة لتلبية احتياجات السيولة لمدة 30 يوم من سيناريو الإجهاد، وهي الفترة التي يفترض أن تُتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة من قبل الإدارة أو التي تمكن من حل البنك بطريقة منظمة.

يتم حساب نسبة تغطية السيولة، وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون من الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الصافية الخارجة خلال 30 يوما القادمة}} \geq 100\%$$

تنص هذه النسبة على أن يساوي مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على الأقل إجمالي التدفقات النقدية الصافية الخارجة. تعبر نسبة تغطية السيولة عن الحد الأدنى من متطلبات السيولة في البنك، فهي تهدف إلى زيادة مرونة البنوك خلال تعرضها لضغوط شديدة لمدة 30 يوم (L. N. P. Hlatshwayo, 2013, p. 2). كما تحرص على ضرورة احتفاظ المصرف بكمية من الأصول السائلة عالية الجودة لا تقل عن 100% من إجمالي التدفقات النقدية الصافية للبنك على مدى 30 يوما، تسمح هذه النسبة للمشرفين من المراقبة والاستجابة بشكل مناسب للظروف الفريدة التي تؤدي إلى نقص نسبة تغطية السيولة لدى البنك (sachs, 2019, p. 1). تلتزم البنوك بحساب نسبة التغطية السيولة كل شهر والإبلاغ عنها مع احتمال رفع تقارير أكثر تكرارا في حالات الضغط. أقرت لجنة بازل III بتطبيق التدرجي لنسبة التغطية السيولة في 1 جانفي 2015 بنسبة مئوية لا تقل عن 60% مع زيادة سنوية بنسبة 10 نقاط مئوية للوصول للتطبيق النهائي لها بنسبة 100% في 1 جانفي 2019 (connect, 2018, p. 2).

أوضحت لجنة بازل III أن هدف معيار نسبة تغطية السيولة هو تعزيز المرونة قصيرة الأجل لتأكد من امتلاك البنك مقدار من الأصول السائلة عالية الجودة يضمن استمرار البنك في سيناريو ضغط لمدة شهر واحد. يمكن للمشرفين طلب مستويات إضافية من السيولة للاحتفاظ بها إذا اعتبروا أن نسبة تغطية السيولة لا تعكس وبشكل كافي مخاطر السيولة التي تواجهها البنوك. تمكن مدة 30 يوم المشرفين والإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، أو تسمح بحل البنك بطريقة منظمة، كما تمنح للبنك المركزي وقتا إضافيا لتخاذ الإجراءات المناسبة. يجب ألا تقل نسبة تغطية السيولة عن 100 بالمائة في الحالات العادية، لأن النسبة تهدف لأن يكون مخزون الأصول السائلة عالية الجودة بمثابة دفاع ضد البداية المحتملة لضغوط السيولة. يتم استخدام مخزون الأصول السائلة عالية الجودة في فترة الضغط مما يؤدي لانخفاض قيمة نسبة تغطية السيولة عن 100 بالمائة، لأن بقاء هذه النسبة عند حد لا يقل عن 100 بالمائة في فترة إجهاد قد يؤدي إلى آثار سلبية على البنك (BCBS B. S., 2013, pp. 4-6).

1.1.الأصول السائلة عالية الجودة high-quality liquid assets:

تصنف الأصول على أنها أصول سائلة عالية الجودة إذا كان من الممكن تحويلها بسهولة وعلى الفور إلى نقد بخسائر قليلة أو معدومة. أي أن التصنيف لدرجة سيولة الأصل يعتمد على سيناريو الضغط الأساسي الذي يأخذ الحجم المراد تحقيق الدخل منه والإطار الزمني في الاعتبار. يجب أن تكون الأصول السائلة عالية الجودة مؤهلة في البنوك المركزية لتلبية احتياجات السيولة اليومية. فهي توفر ثقة إضافية في احتفاظ البنوك بأصول تسيير فترة الضغط الشديد دون إلحاق الضرر بالنظام المالي، مما يخلق نوع من الثقة في سلامة آليات إدارة مخاطر السيولة في النظام المصرفي. إن مخزون الأصول السائلة لا يجب استخدامه كتحوط في مراكز التداول، أو تخصيصه كضمان أو كتعزيزات ائتمانية في المعاملات المنظمة أو يتم تغطية التكاليف التشغيلية بالاعتماد عليه. بل يجب أن يعتمد عليه كمصدر للأموال في الحالات الطارئة. يجب أن يكون المخزون تحت سيطرة وظيفة أو وظائف مكلفة بإدارة مخاطر السيولة في البنك (عادة ما يكون أمين الصندوق). أشارت لجنة بازل إلى الهيئات التنظيمية والبنوك أن تدرك أن نسبة تغطية السيولة لا تغطي احتياجات السيولة المتوقعة خلال اليوم وتختفي في نهاية اليوم. يمكن اعتبار الأصل المالي عالي السيولة إذا كانت مخاطره منخفضة، وإمكانية تسييله أثناء الأزمة لتداوله بنشاط في الأسواق الثانوية مع تحوطه من تقلبات الأسعار، والقدرة على تقييمه بسهولة. تتميز الأصول السائلة عالية الجودة بعدم التعهد بها كضمان من قبل المصرف (BCBS B. S., 2013, pp. 6-11; labont, 2021, p. no).

تنقسم الأصول السائلة عالية الجودة التي يتم إدراجها في المخزون إلى أصول المستوى الأول وأصول المستوى الثاني:

- **المستوى الأول level 1 assets:** تتمثل أصول المستوى الأول في -الأوراق النقدية والعملات المعدنية، احتياطات البنك المركزي وودائع لمدة ليلة واحدة لدى البنك المركزي، -الأوراق المالية القابلة للتداول، السندات ذات المخاطر المرجحة بنسبة 0% أو الأوراق المالية للديون السيادية.
- **المستوى الثاني level 2 assets:** تشمل الأصول التي من المحتمل أن تحقق قيمتها الكاملة تقريبا في وضع الضغط، مثل: السندات المغطاة وسندات المؤسسات منخفضة المخاطر. وبعض الأوراق المالية الصادرة عن المصارف المركزية وجهات حكومية. لا تشكل أصول المستوى 2 سوى 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة، بالتالي لا يمكن إدراج باقي الأصول التي لا تنتمي للمستوى الأول والثاني

في حساب الأصول السائلة عالية الجودة (w.hartlage, 2012, pp. 463-464). قد يتضمن هذا المستوى مستوى آخر باسم أصول المستوى الثاني "ب" – level 2B assets– التي يجب أن لا تتجاوز قيم الأصول 15 % من إجمالي مخزون المستوى الثاني للأصول. يتم تطبيق نسبة 15% كحد أدنى على القيمة السوقية الحالية لكل أصل، المحصورة في: الأوراق المالية القابلة للتسويق (تعيين وزن مخاطر بنسبة 20% بموجب نهج بازل 2 لمخاطر الائتمان، يتم تداولها في أسواق إعادة الشراء) (BCBS B. S., 2013, pp. 12-15).

2.1. إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة Total net cash outflows:

تعرف بأنها إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة (total expected cash outflows) مطروح منها إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة (total expected cash inflows) خلال سيناريو الإجهاد المقدر بثلاثين يوم. حيت يتم حساب إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة بضرب الأرصدة القائمة لمختلف فئات أو أنواع المطلوبات والالتزامات خارج الميزانية العمومية بالمعدلات التي يتوقع أن تسحب من قبل الدائنين أو تنفذ بها. يتم حساب إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة بضرب الأرصدة القائمة لمختلف فئات الذمم المدنية التعاقدية بالمعدلات التي من المتوقع أن تتدفق فيها في ظل السيناريو حتى لا تتجاوز نسبة 75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة، بهدف ضمان امتلاك البنك نحو 25% من الأصول السائلة تغطي التدفقات النقدية الخارجة. يتم حساب إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة كالتالي:

إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم القادمة = إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة – إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة ألا تتعدى 75 بالمائة من اجمالي التدفقات الخارجة المتوقعة

تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن للبنوك مضاعفة حساب البنود –مثال: أي في حال تم تصنيف الأصول كجزء من محزون الأصول السائلة، لا يمكن أن تحتسب كتدفقات نقدية داخلة– (BCBS B. S., 2013, pp. 20- 34; BCBS B. S., 2010, p. 12).

إن الفرق بين التدفقات الخارجة المتوقعة والتدفقات الداخلة هو الحد الأدنى لحجم مخزون الأصول السائلة عالية الجودة (connect, 2018, p. 1).

2. معايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة:

تم وضع اثنين من المعايير الدنيا لسيولة، تسعى إلى تحقيق هدفين منفصلين ولكن متكاملين. الهدف الأول هو تعزيز المرونة قصيرة الأجل من خلال التأكد من أن البنك يملك ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة للنجاة من سيناريو الإجهاد الكبير الذي يستمر لمدة 30 يوما، والهدف الثاني هو تقليل مخاطر التمويل على مدى فترة زمنية أطول من خلال مطالبة البنوك بتمويل أنشطتها بمصادر تمويل مستقرة بدرجة كافية من أجل التخفيف من مخاطر ضغوط التمويل في المستقبل، لغرض زيادة مرونة البنوك في مواجهة صدمات السيولة.

حيث يتم الإفصاح عن النسبة بالتزامن مع نشر البيانات المالية مع تفعيل متطلبات الإفصاح على النسبة في تاريخ أقصاه 01 جانفي 2015. يتم تقديم البيانات كمتوسطات بسيطة لملاحظات يومية على مدار الربع السابق، مثلا: يتم حساب المتوسط لمدة 90 يوم، كما قد تعفي السلطات الوطنية البنوك من حساب المتوسطات اليومية لنسبة تغطية السيولة، إلا أنه يجب على البنوك حساب المتوسطات بناء على الأرقام الشهرية. يجب على البنوك تقديم مناقشة نوعية كافية حول نسبة تغطية السيولة لتسهيل فهم النتائج والبيانات المقدمة. يمكن للبنك الافصاح عن معلومات كمية إضافية تعكس مخاطر السيولة الداخلية، تشمل مقاييس وأدوات خاصة بتقييم هيكل الميزانية العمومية للبنك. ومقاييس التنبؤ بالتدفقات النقدية وحالة السيولة المستقبلية، كما يمكن أن تقدم معلومات نوعية حول حوكمة إدارة مخاطر السيولة واستراتيجية التمويل وخطط تمويل الطوارئ. يتم الإفصاح عن المعيار وفقا للجدول رقم 1 (BCBS B. S., Liquidity coverage ratio disclosure standards, 2014, pp. 1-5)

جدول 1: نموذج الكشف عن نسبة تغطية السيولة

LCR common disclosure template

	(In local currency)	TOTAL UNWEIGHTED[a] VALUE (average)	TOTAL WEIGHTED[b] VALUE (average)
HIGH-QUALITY LIQUID ASSETS			
1	Total high-quality liquid assets (HQLA)		
CASH OUTFLOWS			
2	Retail deposits and deposits from small business customers, of which:		
3	*Stable deposits*		
4	*Less stable deposits*		
5	Unsecured wholesale funding, of which:		
6	*Operational deposits (all counterparties) and deposits in networks of cooperative banks*		
7	*Non-operational deposits (all counterparties)*		
8	*Unsecured debt*		
9	Secured wholesale funding		
10	Additional requirements, of which:		
11	*Outflows related to derivative exposures and other collateral requirements*		
12	*Outflows related to loss of funding on debt products*		
13	*Credit and liquidity facilities*		
14	Other contractual funding obligations		
15	Other contingent funding obligations		
16	**TOTAL CASH OUTFLOWS**		
CASH INFLOWS			
17	Secured lending (eg reverse repos)		
18	Inflows from fully performing exposures		
19	Other cash inflows		
20	**TOTAL CASH INFLOWS**		
			TOTAL ADJUSTED[c] VALUE
21	**TOTAL HQLA**		
22	**TOTAL NET CASH OUTFLOWS**		
23	**LIQUIDITY COVERAGE RATIO (%)**		

Surce: Basel committee on banking supervision, liquidity coverge ratio disclosure standards, bank for international settlements, 2014, p4.

يدل السطر باللون الرمادي الداكن على الأصول السائلة عالية الجودة HQLA والتدفقات النقدية الخارجة cash outflows والتدفقات النقدية الداخلة cash inflows، لا يتطلب الإفصاح عن قيمها. لا يتم إدخال أي معلومات في الخانات المشطبة. تدل الأسطر البيضاء الغير مظللة عن المكونات الفرعية للتدفقات النقدية الخارجة. أما الأسطر باللون الرمادي تعبر عن الفئات الفرعية للمكونات نسبة تغطية السيولة.

خامسا: نسبة صافي التمويل المستقر Net stable funding ratio (NSFR)

تم نشر أول معيار يحمل اسم نسبة صافي التمويل المستقر في 31 أكتوبر 2014 بعنوان "بازل III: صافي نسبة التمويل المستقرة" "basel III: the net stable funding ratio"؛ ثاني منشور 22 جوان 2015 بعنوان "معايير الإفصاح عن نسبة صافي التمويل المستقر" "funding ratio disclosure standards net stable"؛ آخر منشور سنة 2017 بعنوان "تنفيذ نسبة صافي التمويل المستقر ومعالجة الالتزامات المشتقة" "indentification and management of step-in risk"، الذي تضمن موافقة لجنة بازل على خفض وزن المطلوبات المشتقة في حساب التمويل المستقر المطلوب من 20% إلى ما لا يقل عن 5%.

استحدثت لجنة بازل هذا المعيار لتعزيز التمويل المتوسط وطويل الأجل للأصول والأنشطة المصرفية، حيث يحدد هذا المقياس الحد الأدنى المقبول للتمويل المستقر بناء على خصائص السيولة لأصول البنك وأنشطتها على مدى عام واحد. تم تصميم هذه النسبة لاستكمال معيار نسبة تغطية السيولة وتعزيز الجهود الإشرافية وضمان تمويل الأصول طويلة الأجل بحد أدنى على الأقل من الالتزامات المستقرة. بهدف تحقيق تمويل أكثر استقرارا وطويل الأجل للأصول والأنشطة التجارية.

يتم حساب نسبة صافي التمويل المستقر بالقانون الموالي:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح}}{\text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب خلا سنة على الأقل}} \geq \mathbf{100\%}$$

يتم تعريف المعيار على أنه نسبة إجمالي التمويل المستقر المتاح إلى النسبة إجمالي التمويل المستقر المطلوب، يجب ألا تقل هذه النسبة عن 100% (BCBS B. S., 2014, p. 2). يعتمد معيار صافي التمويل المستقر على المنهجيات التقليدية التي تستخدم من قبل المنظمات المصرفية الناشطة دوليا ومحللي البنوك ووكالات التصنيف على نطاق واسع، المتمثلة في صافي الأصول السائلة ورأس المال النقدي عند حساب كمية الأصول التي يجب دعمها بتمويل ثابت. يهدف هيكل التمويل المستدام إلى تقليل احتمالية أن تؤدي الاضطرابات في مصادر التمويل العادية إلى تآكل مراكز السيولة. يعمل المعيار على الحد من الاعتماد المفرط على تمويل الجملة قصير الأجل.

إن الهدف الرئيسي منه هو العمل على توفير إطار لعمل البنك الذي يستخدمه لمواجهة تحديات السوق بضمان تمويل ثابت على أساس مستقر يعالج عدم تطابق السيولة (Gideon, Petersen, Mukuddem-petersen, & Hlatshwayo, 2013, p. 2).

تعبر نسبة التمويل الصافي المستقر عن لائحة تحوطية دقيقة تهدف إلى حث البنوك على اختيار هياكل الأصول والمطلوبات التي ينظر إليها على أنها مستقرة وسليمة من منظور إدارة المخاطر، تهدف هذه النسبة إلى تثبيط بعض الممارسات المصرفية الغير سليمة من الناحية المالية (كالمسؤولية المفرطة وتركيز الأصول وعدم التطابق) والتشجيع على اعتماد وجمع أكبر للمصادر المستقرة مثل الودائع أو تمويل سوق السندات، أو حتى رأس المال. تتشابه نسبة التمويل الصافي المستقر مع ممارسات إدارة مخاطر السيولة التقليدية، مثل تحليل سيولة الميزانية العمومية ورأس المال النقدي (Gobat, Yanase, & Maloney, 2014, pp. 10-11). يتم الإبلاغ عن نسبة صافي التمويل المسقر كل ثلاثة أشهر على الأقل.

1.2.التمويل المستقر المتاح (ASF) available stable funding:

يعرف التمويل المستقر المتاح على أنه جزء من رأس المال والمطلوبات المتوقع أن يمتد إلى عام واحد. يتم حساب مبلغ التمويل المستقر المتاح على أساس درجة الاستقرار النسبي لمصادر تمويل البنك، بحيث يتم تخصيص القيمة الدفترية لرأس المال والالتزامات، ثم يتم ضرب كل قيمة في الوزن المقابل لها. وبالتالي يمكن القول أن إجمالي التمويل المستقر المتاح هو مجموع المبالغ المرجحة.

2.2.التمويل المسقر المطلوب (RSF) required stable funding:

يعرف التمويل المستقر المطلوب للأصول والانكشافات خارج الميزانية العمومية (off-balance sheet "OBS") على أنه مجموعة أصول البنك وأوزانها المقابلة على جانب الأصول. يدل ارتفاع النسبة على انخفاض مخاطر السيولة (Minh and Hoang, wilson, Managi, & Shunsuke, 2019, p. 12). يتم حساب مبلغ التمويل المستقر المطلوب عن طريق تحدد القيمة الدفترية لأصول البنك ثم يتم ضرب القيم في وزن كل فئة. وبالتالي يمكن القون أن إجمالي التمويل المستقر المطلوب هو مجموعة مبالغ مرجحة مضافة لنشاط الانكشافات خارج الميزانية العمومية المضروبة في الوزن (BCBS B. S., Basel III: the net stable funding ratio, 2014).

يوضح الجدول رقم 2 الأوزان الترجيحية للميزانية العمومية في حساب معيار صافي التمويل المستقر:

جدول 2: نسبة الأوزان المستخدمة في حساب نسبة التمويل الصافي المستقر

إجمالي الأصول	الوزن (%)	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	الوزن (%)
1 ربح الأصول		1 الودائع والتمويل قصير الأجل	
قروض	100	ودائع العملاء	
أصول الربح الأخرى	35	+ الودائع الجارية	85
		+ ودائع الادخار	70
		+ ودائع لأجل	70
		الودائع المصرفية	0
2 الأصول الثابتة	100	2 مطلوبات تدر فوائد	
		المشتقات	0
		مطلوبات متداولة	0
		مطلوبات طويلة الأجل	100
		إجمالي المطلوبات طويلة الأجل	100
		الأسهم ورأس المال الهجين	100
3 الأصول غير ربحية		3 التمويل بدون فوائد	100
نقد ومستحق من البنوك	0	4 الاحتياطات (تعثر القروض)	100
الشهرة والأصول غير الملموسة الأخر	100	5 احتياطات أخرى	100
الأصول الأخرى	100	6 حقوق المساهمين	100

Source: Vazquez,F.,& Federico, P. (2015). Bank funding structures and risk Evidence from the global financial crisis. Journal of Banking and Finance, p4, 1-14.

يعبر الجدول الثاني عن الأوزان المرجحة لعناصر الميزانية المعتمدة في حساب نسبة صافي التمويل المستقر التي اعتمد عليها الباحثان في حساب المعيار، تكمن مواطن الاختلافات بين ما أتت به لجنة بازل ودراسة vazquez,f and federico,p في عدم قدرتهما على تقسيم محافظ القروض وفقا لنوع أو تاريخ استحقاقها المتبقي وفق ما نصت عليه لجنة بازل III الذي يأخذ أوزان تتراوح بين [0,5; 1] بل افتراضا أن إجمالي محفظة القروض يتطلب تمويل ثابت واستخدما وزن 1 (Vazquez & Federico, 2015, p. 4).

3.2.معايير الإفصاح عن نسبة صافي التمويل المستقر:

يتم الإفصاح عن نسبة صافي التمويل المستقر وفق متطلبات وثيقة معايير الإفصاح عن نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio disclosure standards بدأ من 01 جانفي 2018. التي نصت وجوب إفصاح البنوك عن هذا المعيار بالتزامن مع نشر بياناتها المالية إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو على أساس سنوي. مع إرفاق ملاحظات عن نسبة صافي التمويل المستقر لكل ربع سابق للبنوك وهذا بالنسبة للبنوك التي تنشر بياناتها كل نصف سنة أو مرة في السنة. يتم الإفصاح عن معيار صافي التمويل المستقر وفق الجدول الموضح في قائمة الملاحق (رقم الملحق 5) (BCBS B. S., Net Stable Funding Ratio disclosure standards, 2015).

سادسا: أدوات مراقبة مخاطر السيولة Liquidity risk monitoring metrics

طورت لجنة بازل مجموعة من أدوات مراقبة مخاطر السيولة لقياس الأبعاد الأخرى لسيولة البنك ومخاطر التمويل. تهدف هذه الأدوات لتعزيز الاتساق العالمي في الإشراف على السيولة المستمرة وتمويل التعرض لمخاطر البنوك. تُظهر هذه المقاييس معلومات حول التدفقات النقدية للبنك وهيكل الميزانية العمومية والضمانات غير المرهونة وبعض مؤشرات السوق، أي تُستخدم لأجل المراقبة فقط. تلزم اللجنة البنوك الناشطة دوليا بتطبيق مقاييس مراقبة خطر السيولة، فحين يقوم المشرفون الوطنيون بتحديد مدى تطبيق الأدوات على البنوك الناشطة محلية فقط. يتم الإبلاغ عن أدوات المراقبة اليومية شهريا برفقة تقارير نسبة التغطية، إلا أن البنوك والمشرفين غير ملزمين بالإفصاح العلني لأدوات مراقبة مخاطر السيولة (BCBS B. S., Liquidity monitoring metrics, 2019, pp. 3-5). توفر أدوات المراقبة معلومات محددة تتعلق بالتدفقات النقدية للبنك وهيكل الميزانية العمومية والضمانات غير المرهونة المتاحة وبعض مؤشرات السوق، تشمل كل من (BCBS B. S., 2013, pp. 40-47; BCBS B. S., Liquidity monitoring metrics, 2019, pp. 5-13; BCBS B. S., Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, 2010, pp. 31-38):

1. عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي Contractual maturity mismatch:

يحدد عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي الفجوات بين التدفقات التعاقدية الداخلة والخارجة من السيولة لفترة زمنية محددة، تدل الفجوة على حجم السيولة التي قد يحتاجها البنك. يتم إجراء تحليلات عدم تطابق الاستحقاق على مستوى البنك بناء على الافتراضات السلوكية المستمرة في الظروف العادية وفترات الضغط، تستند هذه التحليلات إلى خطط إستراتيجية. تعتمد البنوك على تقارير عدم تطابق الاستحقاق في إجراء تغييرات جوهرية على

نماذج أعمالها لتقييم تأثير التغيرات على الإشراف الاحترازي. نصت اللجنة على ضرورة تقييم مدى ملائمة آجال الاستحقاق بشكل دوري حتى يتمكن البنك من تحديد حجم المخاطر في كل مؤسسة، من خلال توضيح مقدار السيولة المطلوبة.

2. تركيز التمويل Concentration of funding:

يهدف إلى تحديد مصادر التمويل بالجملة التي لها أهمية تصل لإحداث مشاكل سيولة إذا تم سحبها، فهو يشجع على تنويع مصادر التمويل الموصي بها في المبادئ السليمة. يتم حساب تركيز التمويل لكل من الأطراف المهم (الشركات أو شركة) والمنتجات المهمة (الأدوات المالية) والعملات المهمة، بالطرق التالية:

- مؤشر تركز التمويل للأطراف المقابلة المهمة: مطلوبات التمويل من كل مصدر مهم/ إجمالي الميزانية العمومية للبنك؛
- مؤشر تركز التمويل للمنتجات والأدوات المهمة: مطلوبات التمويل من كل منتج (أو أداة مهمة)/ إجمالي الميزانية العمومية –يتم اعتبار مصدر مهم أو أداة مهم إذا وصل مجموعها إلى 1% من إجمالي الميزانية العمومية للبنك–؛
- مؤشر تركز التمويل للعملات المهمة: قائمة بمبالغ الأصول والخصوم بالعملة الهامة –تعتبر العملة مهمة إذا كان إجمالي المطلوبات المقومة بالعملة يبلغ 5% أو أكثر من إجمالي مطلوبات البنك.

يجب الإبلاغ عن المقاييس السابقة للآفاق الزمنية التالية: تقل عن شهر واحد؛ من 1–3 أشهر؛ من 6–12 شهرا؛ ولسنة فأكثر.

3. الأصول المتاحة غير المرهونة Available unencumbered assets:

يوفر للمشرفين بيانات حول الكمية والخصائص الرئيسية للعملة والأصول المتاحة غير المرهونة للبنوك، تتميز الأصول بأن لها القدرة على استخدامها كضمان للحصول على تمويل إضافي مضمون في الأسواق الثانوية، أو مؤهلة للحصول على تمويل مضمون من البنك المركزي. يتعين على البنك الإبلاغ عن مبلغ ونوع وموقع الأصول المتاحة غير المرهونة التي يمكن أن تكون كضمان للحصول على مصدر إضافي للسيولة، تجدر الإشارة أن هذا المقياس لا يقارن الأصول المتاحة غير مرهونة مع مبلغ التمويل المضمون المعلق أو أي عامل قياس آخر في الميزانية العمومية، مما يجب استكمال المعلومة الناتجة بمقياس عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي وبيانات

الميزانية العمومية الأخرى. يجب على البنك أن يقدم تقريرا منفصلا عن ضمانات العميل المستلمة والتي يسمح للبنك بتسليمها أو إعادة رهنها، أو الضمانات التي يقدمها أو يعيد التعهد بها في تاريخ كل تقرير.

4. نسبة تغطية السيولة للعملات LCR by significant currency:

يسمح هذا المقياس بمراقبة وتتبع مشكلات عدم تطابق العملة المحتملة التي قد تنشأ، يتم حسابها بقسمة مخزون الأصول السائلة عالية الجودة في كل عملة مهمة على إجمالي التدفقات النقدية الصافية الخارجة على مدار فترة زمنية مدتها 30 يوما بكل عملة مهمة. لا تحتوي على حد أدنى مطلوب محدد دوليا، وإنما يتم تنبيه المشرفين بناء على افتراض الإجهاد. تهدف هذه الأداة إلى تتبع مشكلات عدم تطابق العملة المحتملة وتقييم قدرة البنك على جمع الأموال في أسواق العملات الأجنبية أو قدرته على تحويل فائض السيولة من عملة إلى أخرى.

5. أدوات مراقبة متعلقة بالسوق Market-related monitoring:

يتم استخدام بيانات السوق عالية التردد كمؤشرات إندار مبكرة في مراقبة صعوبات السوق المحتملة في البنوك، كما يتم مراقبة المعلومات على مستوى السوق (يتم مراقبة اتجاه الأسوق الرئيسية للنظر في تأثيرها المحتمل على القطاع المالي والبنك، يجب الأخذ بمعلومات السوق عند قيام البنك بتقييم افتراضات خطة تمويل البنك)، ومراقبة المعلومات حول القطاع المالي (من المعلومات التي يجب رصدها معلومات أسواق الأسهم والديون للقطاع المالي)، ومراقبة معلومات خاصة بالبنك والغرض منها هو الحصول على معلومات محددة تتعلق بالتدفقات النقدية للبنك وهيكل الميزانية العمومية والضمانات المتاحة.

سابعا: منشور "أدوات مراقبة لإدارة السيولة خلال اليوم"

تم نشر الوثيقة بتاريخ 11 أفريل 2013، النوع "معايير" الحالة "موحدة". تناولت لجنة بازل في المبدأ الثامن من المبادئ السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها إدارة مخاطر السيولة اليومية وأهميتها، أظهر المبدأ الثامن ستة عناصر تشغيلية وجب اعتمادها في استراتيجيات البنك لإدارة مخاطر السيولة اليومية، تتمثل في:

-القدرة على قياس تدفقات السيولة الإجمالية اليومية المتوقعة الداخلة والخارجة والتنبؤ بنقص صافي التمويل المحتمل الذي قد يحدث خلال اليوم؛

-مراقبة أوضاع السيولة اليومية مع اعتبار الأنشطة المتوقعة والموارد المتاحة؛

العمل على توفير تمويل يومي يضمن تحقيق الأهداف اليومية للبنك؛

-القدرة على إدارة الضمانات لتوفير السيولة اللازمة خلال اليوم؛

-القدرة على إدارة زمن تدفقات السيولة الخارجة خلال اليوم بما يتماشى مع أهدافها اليومية؛

-القدرة على التعامل مع الاضطرابات الغير متوقعة لتدفق السيولة خلال اليوم.

بعدها قامت بتقديم سبعة أدوات لمراقبة السيولة اليومية موزعة حسب طبيعة البنوك وفق ما نصت عليه هذه الوثيقة، كما تناولت كل من تعريف السيولة اليومية ومخاطرها ومصادرها، وسيناريوهات ضغوط السيولة اليومية، ومنهج تطبيق أدوات مراقبة السيولة خلال اليوم، وتاريخ التنفيذ ونموذج التقارير.

1. مفهوم السيولة اليومية ومخاطر السيولة اليومية

-مفهوم السيولة اليومية: يقصد بالسيولة خلال اليوم الأموال التي يمكن الوصول لها خلال اليوم (تستخدم في العادة لإجراء المدفوعات في الوقت الفعلي).

-مفهوم مخاطر السيولة: تعبر مخاطر السيولة اليومية على فشل البنك في إدارة السيولة اليومية بشكل فعال، أي عجزه عن الوفاء بالتزامات السداد في الوقت المتوقع، مما يؤثر على مراكز السيولة في البنك.

2. **مصادر السيولة اليومية:** قسمت مصادر السيولة اليومية إلى المصادر الخاصة ومصادر أخرى.

تضم المصادر الخاصة كل من:

-أرصدة الاحتياطي في البنك المركزي؛

-الضمانات المرهونة مع البنك المركزي أو الأنظمة الإضافية (مثل أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة) التي يمكن تحويلها بحرية إلى سيولة يومية؛

-الأصول غير المرهونة في الميزانية العمومية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى سيولة يومية؛

-خطوط ائتمان مضمونة وغير مضمونة، مرهونة وغير مرهون المتاحة خلال اليوم؛

-أرصدة البنك لدى البنوك الأخرى التي يمكن تسويتها خلال اليوم.

تضم مصادر السيولة الأخرى كل من:

-مدفوعات المشاركين لنظام دفع القيمة الكبير؛

-المدفوعات الواردة من النظم الإضافية والمدفوعات الواردة من خلال الخدمات المصرفية.

يتم استخدام السيولة اليومية في تسديد مدفوعات المشاركين الأخرين في نظام دفع المبالغ الكبيرة -large value payment system (LVPS) والمدفوعات المقدمة للأنظمة الإضافية، والمدفوعات التي تتم من خلال

الخدمات المصرفية المراسلة، خطوط ائتمان مضمونة وغير مضمونة الملتزم وغير ملتزم التي تقدم خلال اليوم، المدفوعات الطارئة المتعلقة بفشل نظام الدفع والتسوية.

قدمت هذه الوثيقة سبع أدوات لمراقبة السيولة خلال اليوم مصنفة لثلاثة مجموعات حسب طبيعة البنوك:

- **الأدوات المطبقة على البنوك القائمة بالإبلاغ (Tools applicable to all reporting banks)**

–وهي جميع المؤسسات التي تتلقى الودائع التي تقدم بيانات تدرج في الإحصاءات المصرفية الدولية التي تصدر عن بنك التسويات الدولية بالإضافة لبعض المؤسسات الغير عاملة في تلقي الودائع–، تتمثل أدوات مراقبة السيولة اليومية في كل من:

- **الحد الأقصى لاستخدام السيولة خلال اليوم Daily maximum intraday liquidity usage:**

تمكن المشرفين من مراقبة استخدام السيولة اليومية للبنك في الظروف العادية، من خلال مراقبة صافي الرصيد لجميع المدفوعات التي تم دفعها واستلامها خلال اليوم على حساب التسوية الخاصة بالبنك، قد يكون صافي الرصيد إيجابي مما يدل على تلقي البنك مدفوعات أكثر مما سدده خلال اليوم، أو سلبي مما يعني أن البنك قام بسداد مدفوعات أكثر مما استلمه، يقدر حجم السيولة التي يحتاجها البنك خلال اليوم لتمويل الرصيد بأكبر قيمة سلبية لصافي الرصيد المدفوعات. يجب أن يقوم البنك بالإبلاغ عن أكبر ثلاثة مراكز تراكمية سلبية أو إيجابية لصافي رصيد المدفوعات خلال اليوم، مع رفع تقارير عن المتوسط اليومي الصافي لرصيد.

- **السيولة المتوفرة في بداية اليوم Available intraday liquidity at the start of the business day:** تسمح هذه الأداة بالمراقبة الكمية للسيولة اليومية المتوفرة للبنك في بداية كل يوم. يجب على البنك أن يرفع تقارير حول ثلاثة أصغر مبالغ حسب قيمة السيولة اليومية المتاحة في بداية كل يوم، مع متوسط كمية السيولة المتاحة في بداية كل يوم لفترة التقرير، مرفق بتفصيل يظهر العناصر المكونة لمصادر السيولة المتاحة. مما يمكن المشرفون من الحصول على مؤشر لمقدار السيولة اليومية المتاحة للبنك للوفاء بالتزامات الدفع والتسوية في الظروف العادية.

- **مجموع المدفوعات Total payments:** يجب على البنك حساب إجمالي مدفوعاتها الإجمالية المرسلة والمستلمة في الحسابات، تسمح هذه الأداة من مراقبة النطاق العام لنشاط الدفع. ترفع تقارير عن أكبر ثلاث قيم يومية لإجمالي المدفوعات المرسلة والمستلمة مع المتوسط اليومي لإجمالي المدفوعات التي تم سدادها واستلامها خلال فترة التقرير.

▪ **التزامات مرتبطة Time–specific obligations:** قد يؤدي عدم تسوية الالتزامات في أوقاتها المحددة إلى عقوبة مالية أو الإضرار بسمعة أو فقدان الأعمال المستقبلية. يجب على البنك أن يحسب القيمة الإجمالية للالتزامات المحددة زمنيا ومتوسط إجمالي القيمة اليومية في فترة التقرير.

➢ **الأدوات المطبقة على البنوك القائمة بالإبلاغ التي تقدم خدمات مصرفية مراسلة (Tools applicable to reporting banks that provide correspondent banking services)** تتمثل الأدوات في كل من:

▪ **قيمة المدفوعات نيابة عن عملاء البنوك المراسلة Value of payments made on behalf of correspondent banking customers:** قد تكون لتدفقات تأثير كبير على إدارة السيولة اليومية للبنك المرسل–هو عبارة عن مؤسسة مالية تقدم خدمات إلى مؤسسة أخرى عادة في بلد آخر، أي يعمل على كوسيط لتسهيل إجراء المعاملات التجارية وقبول الودائع..–. يجب على البنوك المراسلة أن تحسب القيمة الإجمالية للمدفوعات التي تسددها نيابة عن جميع عملاء خدماتها المصرفية المراسلة كل يوم. يجب أن يتم الإبلاغ عن أكبر قيم إجمالية يومية ومتوسط القيمة الإجمالية اليومية لهذه المدفوعات خلال فترة التقرير.

▪ **تمديد خطوط الائتمان اليومية للعملاء Intraday credit lines extended to customers:** تسمح بمراقبة حجم عمليات البنك المراسل للائتمان اليومي لعملائه. يجب أن يتم الإبلاغ عن أكبر ثلاثة خطوط ائتمان يومية في فترة التقرير.

➢ **أداة قابلة للتطبيق على البنوك المبلغة المشاركة مباشرة (Tool applicable to reporting banks which are direct participants)**

▪ **معدل التحويلات خلال اليوم Intraday throughput:** تمكن المشرفين من مراقبة إنتاجية نشاط المدفوعات اليومية للمشارك المباشر عبر حساب التسوية الخاصة به، وتحديد التغيرات في سلوك الدفع والتسوية للبنك. يجب أن يتم الإبلاغ عن المتوسط اليومي بالنسبة المئوية لمدفوعاتهم الصادرة التي يتم تسويتها خلال اليوم.

يتم استخدام اختبار الضغط للتعرف على كيفية تغير ملف السيولة اليومي. قدمت هذه الوثيقة أربع نماذج لسيناريوهات الضغط، المتمثلة في ضغوط مالية خاصة بالبنك، وإجهاد الطرف المقابل حين يصيح غير قادر على السداد، وضغوط على مستوى بنك العميل للبنك المراسل وضغوط السيولة أو الائتمان على مستوى السوق. حيث يجب على البنك أن يأخذ في الاعتبار التأثير المحتمل لسيناريو الضغط على مراكز السيولة اليومية.

يتم الإبلاغ عن أدوات المراقبة لإدارة السيولة اليومية بشكل متزامن مع تقارير نسبة تغطية السيولة بدأ من 01 جانفي 2015 على أساس شهري (BCBS B. S., Monitoring tools for intraday liquidity management, 2013).

المطلب الثالث: معايير لجنة بازل III ووباء كوفيد-19

نشرت لجنة بازل عبر موقعها بيان صحفي يوضح تأثير إصلاحات بازل المنفذة أثناء الوباء في تخفيف من أثر الصدمة. حيث ساهمت معايير رأس المال ومعايير السيولة في امتصاص كبير لصدمة 19-coivd. حيث صرح pablo herandez de cos رئيس لجنة بازل ومحافظ بنك إسبانيا بـ "يعد كوفيد -19 بمثابة تذكير بأهمية وجود نظام مصرفي مرن تدعمه معايير عالمية وحكيمة. أثبتت معايير بازل III المطبقة حتى الآن أنها حاسمة في ضمان بقاء البنوك مرنة وداعمة لاقتصاد الحقيقي من خلال صدمة غير مسبوقة. يجب أن يعزز هذا الدرس. عزمنا على إنهاء المهمة وتنفيذ إصلاحات بازل 3 المتبقية". حيث تمكنت البنوك طوال فترة الوباء من الإقراض وتقديم باقي الخدمات المصرفية (Cos, Basel Committee's reforms helped cushion the impact of Covid-19 shock on banks , 2021).

تعتبر صدمة كوفيد-19 أول اختبار عالمي لإصلاحات بازل، حيث تم تقدير نسبة الشريحة الأولى من رأس المال بـ 12.7 % في نهاية سنة 2020 مقارنة بحجم الشريحة في نهاية سنة 2013 الذي بلغ 10.1 %. كما تم تسجيل ارتفاع في نسبة الرافعة المالية من 4.5 % إلى 6.1 %. بلغت نسبة تغطية السيولة في نهاية 2020 نسبة 140% مقارنة بسنة 2013 التي بلغت 122%، كما بلغت نسبة صافي التمويل المستقر لنفس السنة بـ 113% في حين ارتفع إلى 119% في نهاية 2020. مما يظهر أن البنوك دخلت الوباء بنسبة رأس مال وسيولة أعلى وأقوى، إن الجودة المتزايدة لرأس المال والسيولة ساهمت في استمرار الإقراض وتوفير السيولة للاقتصاد الحقيقي. من المعايير التي أقرت لجنة بازل بتطويرها ودراستها أثناء أزمة كوفيد-19، مخازن السيولة (Cos, Lessons from Covid-19 on Basel reforms and next steps, 2022).

سجلت بعض البنوك خلال الوباء ضغط قصيرة الأجل في مراكز السيولة، في مارس 2020 بسبب ضغوط السوق المالية في تلك الفترة. لاحظ المشرفون أنه كان من المرجح أن العديد من البنوك التي اعتمدت على أسواق أموال الجملة لتمويل محافظ القروض قد تعرضت لجفاف مصادر التمويل وواجهت سحوبات كبيرة على التسهيلات. ساهم تدخل البنك المركزي في تهدئة الأسواق المالية وعملت الحكومات على وضع تدابير مالية لدعم الاقتصادات. سجلت بعض البنوك أيضا انخفاض في قيمة نسبة تغطية السيولة عن الحد الأدنى. قامت كل من الهند وإندونيسيا

وكوريا والمكسيك وجنوب إفريقيا وتركيا والإمارات العربية إلى تخفيض الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة أثناء الوباء، وإدخال تعديلات على نسبة تغطية السيولة (BCBS B. S., Early lessons from the Covid-19 pandemic on the Basel reforms, 2021, pp. 45-50)

من خلال العرض السابق لإدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل III يمكن القول أن لجنة بازل اهتمت بممارسات إدارة السيولة المصرفية منذ سنة 1992 عبر وثيقتها التي عرضت ممارسات البنوك الكبرى في إدارة السيولة المصرفية القائمة على التواصل الدائم بين البنك والهيئة الإشرافية لتحقيق الإشراف الفعال على السيولة وبناء سلم الاستحقاق وحساب صافي الزيادة أو العجز التراكمي، كما يتم تحليل السيولة وفق وضع ثلاثة سيناريوهات بعنوان "what if"، كما قامت بنشر سنة 2000 الممارسات السليمة لإدارة السيولة في المؤسسات المصرفية من خلال 14 مبدئ يدعم ويؤكد على أداة سلم الاستحقاق وسيناريوهات what if، ويؤكد أيضا على أهمية الإفصاح والرقابة من قبل المشرفين لاستراتيجيات السيولة، نلاحظ أن الوثيقة الصادرة سنة 2006 أظهرت أن إدارة مخاطر السيولة في المجموعات المالية توافقت ممارساتها مع توصيات لجنة بازل للوثيقة الصادرة سنة 2000، الخاصة بمبادئ قياس ومراقبة صافي متطلبات التمويل والتخطيط للطوارئ مع بداية فترة الأزمة المالية نشرت اللجنة سنة 2008 تحديات الإدارة والرقابة لمخاطر السيولة التي قدمت فيه ملخص لنتائج تطورات السوق المالية التي تؤثر على إدارة مخاطر السيولة، كما أوضحت أيضا أن قلة الشفافية ساهمت في إبراز أهمية إدارة السيولة خلال اليوم مع تحديد الملاحظات الأولية لفترة الضغط والعمل المستقبلي للجنة وبهدف إرجاع الثقة والحد من الصدمات قامت اللجنة بتقديم 14 مبدئ إرشادي لممارسات إدارة مخاطر السيولة ركزت فيه على أهم النقاط التي توصلت لها في منشوراتها السابقة من مبادئ الإدارة اليومية للسيولة واختبار الضغط وخطط تمويل الطوارئ، كما تم تقديم مبادئ أخرى تعالج أسباب تفاقم الأزمة مثل نقص السيولة في البنوك، التي سعت لعلاجها بالزام البنوك بالاحتفاظ بالأصول السائلة عالية الجودة غير مرهونة مع ضرورة الحفاظ على علاقة قوية مع مصادر التمويل والتنويع فيها، ترجمت لجنة بازل هذه الأخيرة إلى معيارين مستحدثين يعرف بمعيار نسبة تغطية السيولة والثاني بصافي التمويل المستقر، كما قامت بإصدار سنة 2013 منشور يظهر أدوات مراقبة لإدارة السيولة خلال اليوم منذ سنة 2010 حين أعلنت اللجنة عن معايير إدارة مخاطر السيولة لم تخضع لأي اختبار حتى نهاية سنة 2019 في أزمة كوفيد-19 الذي أظهر ناجعته في امتصاص كبير لصدمة coivd-19 وضمان بقاء البنوك مرنة وداعمة لاقتصاد الحقيقي.

خلاصة

إن نشاط البنك مرهون بحجم السيولة التي يحوزها، والتي يمكن أن يوفرها. إلا أن استمراره في تقديم خدماته مرتبط بمستوى السيولة اليومية المتوفر لديه، الذي يحقق له تعزيز ثقة المودعين واقتناص فرص الاستثمار المربحة له. إن طبيعة عمليات البنوك والبيئة المتغير والخطرة التي ينشط فيها تجعل من الصعب التقدير والتحكم في مستوى السيولة، وهو ما جعل البنك يتجه إلى الموازنة بين التدفقات الداخلة والخارجة، والاعتماد على نسب متعدد يعتمد عليها في معرفة مستوى السيولة المتوفرة لديه خلال الفترة. إلا أن مسألة إدارة السيولة المصرفية تتعدى القواعد الاحترازية الكمية لتشمل المعايير النوعية. وهو ما أكدته الأزمة العالمية سنة 2007-2008 حين استجابة لجنة بازل بوضح 17 مبدئ إرشادي يهدف لتدارك الأزمة والتقليل من صدمات السيولة لدى البنوك. ثم عملت على تقديم معايير كمية مبنية على المبادئ الإرشادية، مثل: أدوات لمراقبة السيولة خلال اليوم مستخلصة من المبدأ الثامن، ونسبة صافي التمويل المستقر التي تتفق مع المبدأ السابع. يمكن تلخيص أهم نتائج الفصل الأول في النقاط التالية:

- يعكس مصطلح إدارة السيولة المصرفية مجموعة من الاستراتيجيات التي تضمن قدرة البنك على القيام بأنشطته في تواريخها المحددة؛
- يعبر مصطلح إدارة مخاطر السيولة المصرفية عن الاستراتيجيات التي تمكن البنك من التنبؤ بحالة السيولة ووضع الخطط اللازمة لتعامل مع الضغوط محتملة الحدوث أو الضغوط الحالية؛
- مقررات لجنة بازل III هي عبارة عن مجموعة من المعايير التي وضعت استجابة لعلاج مسببات الأزمة، تهدف للتقليل من تداعيات الأزمة وتحقيق نظام مصرفي مستقر ومرن؛
- قدمت لجنة بازل مجموعة من الارشادات والتوجيهات النوعية لإدارة مخاطر السيولة، تتضمن 17 مبدأ والتي أكدت على أهمية تطبيق هذه المبادئ في كل معيار يتعلق بإدارة خطر السيولة المصرفية الصادرة بعد ذلك؛
- دعمت لجنة بازل المعايير النوعية بمعايير كمية تضمن احتفاظ البنك بالسيولة لمدة 30 يوم في فترات الضغط، وامتلاكها لمصدر تمويل مستقر لا يقل عن سنة كاملة؛
- قدمت لجنة بازل أدوات كمية تساهم في رصد مخاطر السيولة، كما قدمت مجموعة من أدوات التي تهدف لإدارة السيولة اليومية؛
- أثبتت معايير للجنة بازل III قدرتها على التعزيز من استقرار البنوك وقدرته على التعامل مع أي أزمة.

الفصل الثاني: إدارة السيولة وفقا أنظمة بنك الجزائر

تمهيد

يتولى البنك المركزية مهام الإشراف على البنوك، فهو يضمن التسيير الحسن لأموال البنك من خلال إصداره للقوانين والأوامر والتعليمات. يعكس هذا الإجراء القواعد الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي على البنوك المحلية والبنوك العاملة في المحيط الجغرافي للدولة، تملك القواعد الاحترازية للبنك المركزي سلطة قانونية أي أنه يملك حرية قرار وإقرار عقوبات قد تصل لسحب الاعتماد من أي بنك إذا ما أخل بها.

تستمد البنوك والبنوك المركزية الاستراتيجيات الداخلية والقواعد الاحترازية من التطورات العالمية الحاصلة على مستوى الأدوات المصرفية، تعتبر لجنة بازل أهم هيئة دولية تقدم دراسات مصرفية تضمن للبنوك الاستقرار والاستمرارية والمرونة. تواكب جل البنوك نتائج دراسات لجنة بازل من الارشادات والممارسات التي تتلاءم مع طبيعة وحجم نشاطهم.

نحاول من خلال هذا الفصل التعرف على القواعد الاحترازية التي أصدرها بنك الجزائر بخصوص إدارة السيولة المصرفية، ومقارنتها مع مقررات لجنة بازل خاصة بازل III محل الدراسة.

المبحث الأول: نظرة عامة حول تطور الجهاز البنكي الجزائري

إن استقلال الجزائر وسعي الدولة لبناء نظام سياسي واقتصادي يعكس سيادتها، ويضمن للمجتمع الأمان والتمتع بحق العمل والسكن والغذاء. أدى بالدولة للعمل على ترميم المنشآت وتحريك عجلة الاقتصاد بدأ من استبدال عملة الدينار جزائري بدل الفرنك الفرنسي، والتوجه نحو إصلاح النظام البنكي بما يخدم مصالح الدولة عقب الاستقلال.

المطلب الأول: نشأة وتطور الجهاز البنكي الجزائري

شهد الجهاز البنكي الجزائري مراحل تطور مختلف بدأ بنشأته بعد الاستقلال إلى الإصلاحات المستمرة. إلا أن أرض الجزائر شيد عليها مجموعة من البنوك أثناء فترة الاستعمار كانت تابعة للكيان المحتل.

أولا: النظام البنكي الجزائري في فترة الاحتلال الفرنسي

عمل الاحتلال الفرنسي على محو أي استقلال نقدي وبنكي في الجزائر، أنشئ أول بنك في الجزائر سنة 1843 بمقتضى القانون الصادر، وهو أحد فروع بنك فرنسا المتواجدة في كل مستعمراتها. بدأ بإصدار النقود فعليا سنة 1848 ليتم سنة 1849 رسميا استعمال الفرنك الفرنسي كعملة للتداول في الجزائر. بعدها تم إنشاء المصرف الوطني للخصم سنة 1848 كثاني بنك إلا أنه فشل في مهمة الإقراض بسبب قلة الودائع أي أنه لم يحقق الأهداف التي وجد من أجلها. أما بنك الجزائر يعتبر ثالث مؤسسة مالية في النظام البنكي في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي، يعرف ببنك الخصم، وبنك الإصدار وبنك الودائع. اهتمت به السلطات الفرنسة وساهمت في تكوين رأس ماله، وربطته بقيود تخص مقدار الاحتياطي وحق تعيين المدير وحق تحديد فترة إصدار الأوراق النقدية، وذلك سنة 1851. وقع البنك في أزمة سنة 1880 – 1900 بسبب إفراطه في التمويل قطاع الزراعي، مما أدى بالاحتلال الفرنسي لنقل مركزه للعاصمة باريس تحت اسم بنك الجزائر وبنك تونس. إلا أن بعد استقلال تونس تم إعادته لتسميته الأصلية في تاريخ 1958/09/19.

يُقسم النظام البنكي الجزائري في هذه الحقبة إلى بنوك رئيسية وثانوية. تقوم البنوك الرئيسة بالإصدار، وتضم المؤسسة الوطنية للخصم وبنك الجزائر. أما البنوك الثانوية تضم كل من مؤسسات القرض وبنوك الأعمال والقرض التأميني. شملت مؤسسات القرض على مجموعة من البنوك التي اختلفت تواريخ تأسيسها، أول شركة تأسست سنة 1877 باسم الشركة الجزائرية وفي السنة التي تليها تأسست أول وكالة في الجزائر بقرض الليوني، أما سنة 1880 أُسس القرض العقاري الجزائري الذي يعتبر بنك للخصم وبنك للودائع وبنك عقاري، تليها مرحلة فتح وكالات في

الجزائر لـ: الشراكة العامة والشركة المارسيلية و coxand co الذي عوضه بنك باركيز، وهي عبارة عن بنوك دولية أنشئت لغرض تسهيل وضمان المبادلات التجارية بين الجزائر المحتلة وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. كما ضمت مؤسسات الإقراض أيضا بنوك محلية تعاملت مع المزارعين تمثلت مهمتها في جمع رؤوس الأموال، بلغ عددها سنة 1904 بنكين (02) ليرتفع عشية الحرب العالمية لـ 12 بنكا.

أتت بنوك الأعمال لغرض تمويل الصناعة بسبب عدم استفادت الصناعة من القروض الممنوحة من قبل بنك الإصدار وباقي البنوك التي تعتمد على الودائع قصيرة الأجل في نشاطها. منها بنك باريس والبنك الصناعي لشمال إفريقيا وبنك warms. كما ضم القرض التأميني ثلاث مؤسسات، تمثلت في: قرض التأمين الزراعي، القرض الصناعي التجاري والقرض التأميني الزراعي. كان قرض التأمين الزراعي في البداية عبارة عن صناديق محلية وإقليمية تعمل كوسيط بين السلطات والتعاونيات الزراعية لغرض تقسيم القروض وتقديم المساعدات المالية، حملت الصناديق اسم الصندوق العقاري للتأمين الزراعي. تم إنشاء مؤسسة القرض الصناعي التجاري سنة 1917 وتعرف باسم بنوك الإقراض الشعبية تقدم خدماتها لصناعيين والحرفيين والشركات التجارية، شمل نشاطها عمليات الخصم وتقديم قروض وتسهيلات للصندوق والمنشآت الصغيرة، بالإضافة إلى منح قروض عقارية لأعضائها، أما القرض التأميني الزراعي ينقسم إلى مؤسستين الشركة الأهلية والصناديق البلدية (بلغرسة، 2019، الصفحات 43-48).

ثانيا: النظام البنكي الجزائري بعد الاستقلال

بعد استقلال الجزائر عملت السلطات الجزائرية على تأميم البنوك الأجنبية لتشكيل جهاز مصرفي جزائري يخدم المصالح الجزائرية. لتنتهي بذلك مرحلة الجهاز المصرفي الذي يخدم المخططات الفرنسية. شهد النظام البنك الجزائري بعد الاستقلال مرحلة الاستقلال والتأميمات من 1962 إلى غاية 1970، ومرحلة إعادة هيكلة البنوك من سنة 1971 إلى سنة 1985.

تعتبر مرحلة الاستقلال والتأميم مرحلة بسط السلطة الجزائرية لسيادتها على المؤسسات الاقتصادية، حيث قامت ببناء نظام بنكي جزائري عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية، أو من خلال تأسيس بنوك وطنية جديدة. كما عملت على إنشاء عملة وطنية وإصدارها. شهدت الجزائر سنة 1971 سياسة اقتصادية تهدف إلى مراقبة وتسيير تدفقات العمليات المالية والنقدية الموجهة للمؤسسات العمومية (بلغالم ، 2019، الصفحات 134-135).

تم إنشاء هياكل النظام البنكي الجزائري بدأ من إنشاء البنك المركزي الجزائري في 1 جانفي 1963 وفقا للقانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، باعتباره بنك البنوك

وكلت له مهام تنظيم تداول النقد، ومراقبة وتسيير توزيع القرض، والسهر على خلق ظروف ملاءمة تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني. مما جعله يحمل صفات البنك الاحتياطي وجهاز الإدارة ومراقبة القروض باعتباره المحور الحقيقي للنظام المصرفي.

عرف النظام البنكي الجزائري بعد الاستقلال إنشاء جملة من البنوك بدأ من البنك الجزائري للتنمية بتاريخ 7 ماي 1963، تم وضعه تحت وصاية وزارة المالية. والبنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، يعمل على دعم القطاع الاشتراكي وتمويل القطاع الاقتصادي العمومي الصناعي أو الزراعي. وإنشاء القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29 ديسمبر 1966، الذي تم دمج البنوك الشعبية المتواجدة في الجزائر. بنك الجزائر الخارجي أنشيء بتاريخ 1 أكتوبر 1967، تخصص في إنشاء العمليات مع الخارج والقيام كذلك بالعمليات المصرفية التقليدية. تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 13 مارس 1982، وبنك التنمية المحلية الذي أنشيء بعد إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية سنة 1983، وهذا بتاريخ 30 أفريل 1985 (حميدات، 2014، الصفحات 125-137).

المطلب الثاني: النظام البنكي الجزائر والإصلاحات المصرفية

مر النظام المصرفي خلال الفترة من 1986 إلى 1990 بثلاثة مراحل لإصلاح المنظومة المصرفية والمالية تماشيا مع التوجه نحو اقتصاد السوق، من خلال تعديل النصوص التشريعية والتنظيمية. تم إصدار أول قانون 86-12 الصادر في 1986/08/14 المتعلق بنظام البنوك والإقراض. تم إصدار القانون 88-16 المتعلق باستقلالية المؤسسات في 1988/01/12 ممثلا المرحلة الثانية من إصلاح المنظومة المصرفية. أما قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14 جاء استكمالا للإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي، بغرض تنظيم نشاط البنوك وفق أسس الربحية ومبادئ اقتصاد السوق.

أولا: القانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقروض

منح للبنوك نمطا جديدا في إدارة وتقديم القروض. كلف البنك المركزي بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية وتمكينه من توجيه السياسة الإقراضية المتبعة من البنوك، تم إنشاء هيئات الرقابة مكونة من مجلس القروض واللجنة التقنية للبنك، بالإضافة للخطة الوطنية للقرض، مع إحداث تغييرات على مستوى هيكل النظام المصرفي، حيث فرق بين مهام بنك الجزائر وبين مهام مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام ومهام مؤسسات الإقراض ذات الطابع الخاص.

1. **مهام البنك المركزي:**

نلخص مهام البنك المركزي التي جاء بها القانون 86-12 في أربع مهمات:

- أمرت الدولة بموجب هذا القانون البنك المركزي بإصدار النقود؛
- تنظيم ومراقبة عملية الإقراض في إطار الخطة الوطنية للائتمان؛
- تكليف البنك المركزي بدور مراقب للصرف وللعلاقات الخارجية؛
- وكلت له مهمة ضمان تقديم التمويل اللازم للخزينة.

2. **مهام مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام:**

كلفت بجمع الودائع من الأفراد ومنح القروض، وضمان تسيير وسائل الدفع، والقيام بالتوظيف والاكتتاب والشراء والاحتفاظ وبيع القيم المنقولة وكل منتج مالي. وتقديم الاستشارة ومتابعة وتنفيذ الخطة الوطنية للائتمان. والقيام بجميع الخدمات المتعلقة بتسهيل نشاطات الزبائن؛

3. **مهام مؤسسات الإقراض المتخصصة:**

تقوم فقط بجمع بعض أنواع الودائع وبالتالي لا تمنح إلا بعض أنواع القروض بما يتوافق مع طبيعتها القانونية وإطار نشاطها.

4. **وظائف هيئات الرقابة:** تنقسم وظائف هيئات الرقابة إلى:

1.4. المجلس الوطني للقروض:

يقوم بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القروض والنقد، والأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القروض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية، فهو يستشار في تحديد السياسة العامة للإقراض.

1.4. اللجنة التقنية للبنك:

مكلفة بجميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، تحرص أيضا على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية. يرأس هذه اللجنة محافظ البنك المركزي الذي يسعى من خلال ترأس اللجنة إلى تشجيع الادخار ومراقبة وتوزيع القروض.

5. **أهداف الخطة الوطنية للقرض:**

تعتبر أهداف الخطة الوطنية للقرض جزء من الخطة الوطنية للتنمية تهدف لتحقيق التوازن المالي في مجال جمع الموارد وتوزيع القروض. من خلال تقليل الاعتماد على الإصدار النقدي كمورد لتمويل مخططات التنمية،

وتعويضه بتعبئة الادخار حتى تحقق التوازن في مجال الموارد، فحين تعمل على تحديد خطة القروض الواجب منحها للمؤسسات، ومدى تدخل البنك المركزي في عملية التمويل، بالإضافة لدور مؤسسات الإقراض في دراسة الأهداف وإعداد وتنفيذ متابعة القروض ومتابعة الأهداف المالية والنقدية المسطرة في مجال توزيع القروض (لعراف، 2013، الصفحات 149-152).

ثانيا: القانون 88-06 المتعلق باستقلالية المؤسسات

صدر هذا القانون المعدل والمتمم للقانون السابق (المتعلق بنظام القروض والبنوك) لمواصلة العمل على إصلاح المنظومة البنكية تماشيا مع المرحلة الاقتصادية الجديدة للدولة. أقر القانون 88-06 بإبعاد الدولة عن إدارة وتوجيه المؤسسات العامة، وإبقائها مالكة ومساهمة في رأس مال مؤسسات الإقراض، مع تولي هذه الأخيرة مسؤولية الإدارة وامتلاكها كامل الصلاحيات. أي بقاء الدولة مالكة ومساهمة في رأس مال المؤسسة الاقتصادية العامة بدون تسييرها. قام هذا القانون بإعادة هيكلة النظام البنكي الجزائري موضحه كما يلي:

1. **البنك المركزي:**

استعاد كل صلاحياته في تحديد معدلات الفائدة الموجهة وتحفيز البنوك على تعبئة الموارد.

2. **البنوك التجارية:**

سمح هذا القانون للبنوك التجارية بأن يخضع نشاطها لقواعد التجارة، تعتبر شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي. كما تهدف لتحقيق الربحية (لعراف، 2013، الصفحات 153-155).

ثالثا: القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

حدد هذا القانون مجموعة من المبادئ لغرض تنشيط وظيفة الوساطة المالية وتفعيل دور السياسة النقدية والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني. وتنظيم نشاط المصارف وفق أسس الربحية ومبادئ اقتصاد السوق. تمثلت الأهداف المنشودة من صدور قانون النقد والقرض الذي جاء استكمالا للإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي في وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي، وتعزيز الرقابة على إدارة وتسيير البنوك، وتمكين البنك المركزي من إدارة النقد والائتمان بحرية دون تعرضه لضغوط سياسية. يهدف أيضا لإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة في إمكانية الحصول على الائتمان، ويسعى لإقامة نظام مصرفي ذو مستويين. تم إنشاء مجلس النقد والقرض الذي يعد بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان، الدين الخارجي، والنقد الأجنبي والسياسة النقدية.

1. المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض:

تتمثل المبادئ الأساسية التي قدمها قانون النقد والقرض فيما يلي:

1.1. الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية:

نص قانون النقد والقرض على الفصل بين البنك المركزي والمؤسسات المالية في الاقتصاد، وبين المؤسسات الإنتاجية لسلع والخدمات المنتجة وخدمات عوامل الإنتاج المستخدمة، لغرض تمكين المؤسسات المالية من اتخاذ القرارات على أساس الأهداف النقدية والسياسة النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وإعطاء السلطة النقدية الصلاحيات اللازمة لإدارة القرض وممارسة وظيفتها في ظل عوامل الربحية والسيولة وحماية المؤسسات المالية من التعثر وعدم استرداد القروض وخطر الإفلاس. استدعى الإصلاح الفصل بين القرارات النقدية والائتمان وما تستدعيه الدائرة الحقيقية من تمويل لمشاريع التنمية الاستثمارية بتقديم الضمانات اللازمة للقروض الممنوحة للمؤسسات القطاع العام والخاص على حد سواء دون تمييز بين القطاعين.

تمثل الهدف من الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية في استعادة مكانة البنك المركزي على قمة النظام المصرفي والنقدي، واستعادة مسؤولياته في إدارة السياسة النقدية وتحريك وتنشيط السوق النقدية. هدف أيضا تسهيل منح القروض دون تميز بين القطاعين العام والخاص وتركيز منح القروض على الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

2.1. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

عزز هذا المبدأ من استقلالية البنك المركزي في حرية قرار تمويل عجز الخزينة العامة، لغرض تقليل الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، تفاديا للإصدار النقدي المفرط.

1.1. إبعاد الخزينة العامة عن دائرة الائتمان:

أصبح دور الخزينة العامة يقتصر على توجيه الاقتصاد بالسياسة المالية. كما ارتكز النظام البنكي في منح القروض على الجدوى الاقتصادية للمشروعات، بهدف تحرير السلطة النقدية من السلطة السياسية؛ منح القروض للقطاع العام والخاص بإجراءات غير متحيزة؛ التعزيز من قواعد شفافية العلاقة بين الخزينة العامة والنظام المالي.

2.الهيكل العام للنظام البنكي الجزائري وفق قانون النقد والقرض:

اتخذ هيكل النظام البنكي الجزائري الهيكل الموضح في هذا العنصر نتيجة خلق علاقة جديدة بين الجهاز المصرفي الجزائري والمؤسسات الاقتصادية العامة أساسها الاستقلالية، التجارية، والتعاقدية في جو المنافسة الحرة.

1.2. الهيكلة والتنظيم الجديد للمنظومة المصرفية:

أصبح البنك المركزي على إثر هذا القانون يحمل اسم بنك الجزائر، يتولى مهام تنظيم التداول النقدي وإصدار ومراقبة الائتمان، إضافة إلى إدارة المديونية الخارجية ومراقبة تنظيم سوق الصرف، من خلال مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية. تجددت مهام البنوك التجارية لتتماشى مع النهج الجديد للإصلاح، تم إدخال نسب المخاطرة في التعامل وإحداث ضمانات.

2.2. الأجهزة التنظيمية والهيئات الرقابية الجديدة:

تعمل هذه الهيئات على مستوى بنك الجزائر للرقابة على الجهاز المصرفي تشمل ما يلي:

1.2.2. مجلس النقد والقرض:

يتولى مهمة إدارة بنك الجزائر بدلا من المجلس الوطني للقروض الذي أنشئ وفقا لقانون 86-12، كما يعمل على صياغة السياسات الائتمانية والنقد الأجنبي والإشراف على متابعة كل من الدين الخارجي والسياسات النقدية ومعاييرها. يضم هذا المجلس النواب الثلاثة للمحافظ وثلاثة مندوبين عن الحكومة، يرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر.

2.2.2. اللجنة المصرفية:

تعمل على مراقبة عمل البنوك والمؤسسات المالية، وتتابع تطبيقها للقوانين والأنظمة الخاضعة لها، وتعاقب من يخالفها. تدعوا اللجنة المصرفية في حالات الملاءة المتعثرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة التوازن المالي.

3.2.2. مركزية المخاطر وعوارض الدفع:

هي لجنة مكلفة بجمع كل المعلومات الخاصة بأسماء المستفيدين وطبيعة وسقف القروض الممنوحة من طرف جميع البنوك والمؤسسات المالية والمبالغ المسحوبة، والضمانات المقدمة مقابل الحصول على كل قرض، لا يمكن لأي مؤسسة مالية أن تمنح أي قرض إلا بعد الحصول على الاستشارة (لعراف، 2013، الصفحات 156-162).

المبحث الثاني: القواعد الاحترازية لإدارة خطر السيولة وفق النظام 11-04

أصدر بنك الجزائر النظام رقم 11-04 المؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 24 مايو 2011، الذي يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة. أقرت المادة الأولى منه وجوب تعريف وقياس وتحليل خطر السيولة في البنوك والمؤسسات المالية وفق الشروط التي تحددها مواد النظام.

المطلب الأول: أساليب إدارة خطر السيولة وفق بنك الجزائر

في ظل إصدار مقررات لجنة بازل 3 لإدارة خطر السيولة المصرفية، بهدف تكوين نظام عالمي يعتمد عليه القطاع المصرفي في إدارة خطر السيولة، يُمكن البنوك من المواجهة والتصدي للأزمات التي يتعرض لها، بهدف تسيير الأزمة وحلها بشكل ذاتيK أصدر بنك الجزائر نظام يوضح من خلاله جملة من الإرشادات الإلزامية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، التي توضح آليات إدارة مخاطر السيولة المصرفية وأساليب قياسها ومراقبتها.

أولا: تعريف وقياس خطر السيولة وفق بنك الجزائر

قبل إصدار نظام 11-04 استعان بنك الجزائر بمؤشرات ساعدته في تحديد مستوى مخاطر السيولة، مثل: توفير فائض تمويل ذاتي من خلال زيادة حجم الودائع عن حجم القروض، واشتراط أن تكون نسبة الودائع الجارية أقل أو تساوي 40% من إجمالي الودائع، والحفاظ على وضعية موجبة للخزينة، واحتواء محفظة القروض على الأقل نسبة 15 بالمائة من الأصول القابلة للتداول أو التسييل، والسهر على احترام الحد الأقصى للتمويل أي أن تكون موارد البنك الخارجية في حدود 30 بالمائة على الأقل من موارده الدائمة (طبي، 2016-2017، صفحة 95).

أبرزت الاضطرابات الناجمة عن الازمة المالية الدولية 2007-2008 عن أهمية التحكم في خطر السيولة والسهر على تسيير المخاطر وأثرها على استقرار النظام المالي في مجمله. حدد مجلس النقد والقرض استنادا إلى مقررات لجنة بازل، وبموجب النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 الإطار الذي تلتزم به المصارف والمؤسسات المالية في إدارة خطر السيولة، باحترام معامل السيولة والحيازة على مخزون من الأصول السائلة الكافية لمواجهة استحقاقاتها على المدى القصير (بنك الجزائر، 2012، صفحة 136).

قام بنك الجزائر بتعريف خطر السيولة في المادة الأولى من النظام بـ "يعرف خطر السيولة كمخاطر عدم القدرة على مواجهة التزامات أو عدم قدرة فك أو تعويض وضعية، نظرا لحالة السوق، وذلك في أجل محدد وبتكلفة معقولة".

أظهر هذا التعريف أن خطر السيولة يرتبط بقدرة البنك على مواجهة التزاماتها، وقدرته على إدارة وضعيته التمويلية. كما ربط قدرة البنك على مواجهة التزاماته بحالة السوق وقدرته على توفير التمويل بتكلفة معقولة.

نلخص مضمون نظام رقم 11-04 المتعلق بتعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة في النقاط التالية:

- يجب على البنوك أن تحتفظ بمخزون من الأصول السائلة، يوفر لها السيولة اللازمة لمواجهة التزاماتها في كل وقت؛
- يجب على البنوك أن تضمن تأمين تنويع كافي لمصادرها التمويلية (نقصد بالتنويع كافي، أي تنويع في المبلغ أو أجل الاستحقاق أو جهة التمويل)؛
- يجب على البنوك أن تتأكد من توفر إمكانية الحصول على تمويل في الظروف العادية أو في حالة أزمة؛
- يجب على البنوك أن تعتمد على نسبة معامل السيولة بدء من 24 ماي 2011، بنسبة لا تقل عن 100 بالمائة؛
- يتم ابلاغ بنك الجزائر بنسبة معامل الحد الأدنى للسيولة كل ثلاثي (يتم الإبلاغ عن نسبة الشهرين المنقضين والشهر الموالي)؛
- يجب على البنوك أن تستجيب لطلب اللجنة المصرفية في حال طالبت بحساب معامل السيولة بتواريخ أخرى؛
- يجب على البنوك أن تستخرج عناصر حساب معامل السيولة من محاسبة البنوك؛
- يتم الإبلاغ عن نسبة معامل السيولة في تاريخ الاقفال لثلاثة أشهر الموالية لتاريخ الاقفال؛
- يتم تقديم استثناءات بصفة مؤقتة في حساب نسبة معامل السيولة إذا واجه البنك صعوبات في حساب معامل السيولة في الثلاثي الأخير في الشهرين الأخريين. حيث يسمح باللجوء لطرق إحصائية في حساب النسبة؛
- قبل أن يقوم البنك بحساب نسبة معامل السيولة لشهرين الأخريين لثلاثي الأخير بالطرق الإحصائية، يجب أن توافق اللجنة المصرفية على طريقة أو آلية الحساب؛
- يجب على البنوك أن تقوم بإعداد جدول توقعات الخزينة لمتابعة وضعية السيولة أسبوعيا على الأقل؛
- يتم إعداد جدول توقعات الخزينة بناء على المميزات وفرضيات التي حددها البنك لتدفقات الخزينة لمدة أسبوع؛
- يجب على البنوك أن تقوم بتفصيل توقعات إجمالي التدفقات الناتجة عن كل عملية مع بنك الجزائر؛

المحددة في القروض والافتراضات ما بين البنوك؛ عمليات شراء السندات الممثلة لديون وبيعها وأخذها ووضعها تحت نظام الأمانة؛ الأوراق المالية التي أصدرتها؛ مسحوبات وإيداعات الزبائن؛ الالتزامات الممنوحة والمقبوضة؛ كل عملية في السوق، غير تلك المصرحة في مكان آخر، بما فيها عمليات الصرف؛ كل عنصر آخر خاصة الأعباء التي تؤثر بصفة ملموسة على وضعية سيولتها؛

- يجب على البنوك أن تحدد الموارد التمويلية الإضافية لأسبوع واحد، المتمثلة في: الأصول المقبولة وغير المدرجة بعد كضمان لدى بنك الجزائر؛ الأصول الأخرى الممكن تقديمها كضمان لدى الأطراف المقابلة الأخرى؛ الأصول الأخرى القابلة للتنازل عنها؛ اتفاقيات التمويل المستلمة؛ كل مصدر آخر للتمويل متوفر يجب تحديده؛
- يجب على الهيئة التنفيذية للبنك تحديد مستوى المخاطر الذي يتحمله البنك؛
- يجب على الهيئة التنفيذية للبنك تحديد السياسة العامة لتسيير السيولة عند مستوى المخاطر التي يتحملها البنك؛
- يجب على الهيئة التنفيذية للبنك وضع إجراءات وأنظمة تعمل على تحديد خطر السيولة وآليات قياسه وإدارته؛
- يجب على الهيئة التنفيذية للبنك تقييم الإجراءات والأنظمة التي تعتمد عليها إدارة خطر السيولة؛
- يجب على الهيئة التنفيذية رفع تقرير بخصوص نتائج تقييم آليات إدارة خطر السيولة في البنك إلى هيئة المداولة؛
- يجب أن تقوم المصالح المكلفة بالرقابة الداخلية بالتأكد من تطبيق إجراءات ونظم إدارة خطر السيولة وفقا لما وضعته الهيئة التنفيذية؛
- يجب على المصالح المكلفة بالرقابة الداخلية أن تقييم مدى سلامة الفرضيات والمعايير المستعملة لقياس خطر السيولة؛
- تعلن الهيئة المداولة عن مستوى المخاطر الذي يمكن تحمله وسياسات إدارة خطر السيولة وآليات الحد من خطر السيولة وأساليب قياسه وتعريفه، مرة واحدة على الأقل في السنة؛
- يجب على الهيئة المداولة أن تصادق على أي تعديل جوهري لآليات الداخلية في إدارة خطر السيولة؛
- يجب على الهيئة المداولة تحليل ومراجعة نتائج الهيئة التنفيذية للبنك؛
- يجب على الهيئة المداولة الاطلاع على نتائج سيناريوهات الأزمة والإجراءات الواجب اتخاذها؛

- يجب على هيئة التدقيق (إن وجدت) أن تفحص المنهجيات الداخلية والفرضيات بشكل دوري؛
- يجب أن تبين الإجراءات الداخلية للبنك مؤشرات قياس ومراقبة وتحديد خطر السيولة بناء على فرضيات دقيقة؛
- يجب أن تكون فرضيات التدفقات الواردة والصادرة (الناتجة عن كافة تحركات عناصر الميزانية وخارج الميزانية) حذرة بصفة كافية؛
- يجب على البنوك أن تقييم آليات ووسائل الحد من مخاطر السيولة بشكل دوري؛
- يجب على البنوك أن تمتلك مخزون من الأصول عالية الجودة، قابلة للتعبئة في أي وقت وخالية من أي التزام؛
- يجب على البنوك تنويع هيكلها التمويلي لهدف الوصول لمصادر التمويل؛
- يجب على البنوك أن تحدد تدابير غرض التعبئة السريعة لمصادر التمويل التكميلية؛
- يجب على البنوك تقدير المخاطر المحتملة لتكتل الأصول السائلة؛
- يجب على البنوك أن تملك سياسة تمكنها من تحديد الأصول عالية الجودة الخالية من كل إلتزام والمتوفرة في وقت الأزمة. كما تتحقق من قابلية الأصول لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر والمؤسسات القانونية وقدرتها على تحولها إلى سيولة بسرعة؛
- يجب على البنوك أن تقوم بوضع حدود لمؤشرات الكشف عن الأصول عالية الجودة ومؤشرات إدارة خطر السيولة؛
- يجب على البنوك أن تُوافق حدود المؤشرات سابقة الذكر مع توقعاتها وحالة السوق؛
- يجب على البنوك أن تقيم توفر التمويل من مصادر تمويلها بشكل فردي في الحالة العادية أو في حالة حدود أزمة؛
- تقوم البنوك باختبار إمكانيات الاقتراض وآلياتها لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر بصفة دورية مباشرة؛
- يجب على البنوك وضع خطط طوارئ وإجراءات الإنذار في حالة تجاوز الحدود؛
- يجب على البنوك أن تختبر بصفة دورية مستوى تحملها لخطر السيولة الذي قامت بتحديده ومدى دقة فرضياتها؛

- يجب على البنوك أن تضع سيناريوهات لتختبر أزمة ما، قد تكون أزمة تؤدي إلى تدهور إمكانيات حصولها على تمويل، أي تتسبب في صعوبة وصولها لمصادر التمويل، أو قد تكون أزمة سيولة، أو كلتاهما؛
- تعتمد البنوك على نتائج سيناريوهات الاختبارات عند تحديد آليات إدارة خطر السيولة؛
- توفر البنوك مخططات استعجالية رسمية بهدف التصدي لحالات الأزمة؛
- توضع الخطط والإجراءات الاستعجالية الواجب اتباعها لإدارة السيولة وفقا لسيناريوهات مختلفة؛
- يجب أن تحتوي الإجراءات على معلومات حول الأشخاص المعنين، ومستوى مسؤولياتهم ومهامهم والبدائل اللازمة كحلول للحصول على أزمة؛
- يجب على البنوك أن تقيم مخططاتها الاستعجالية بصفة دورية بالاعتماد على نتائج سيناريوهات الأزمة بهدف التأكد من سلامة وصحة السيناريوهات؛
- يجب على البنوك أن تذكر في تقرير المراقبة الداخلية المناهج المستعملة في إدارة السيولة وتقييمها وكل تغيير مهم.

نلاحظ أن تشريع بنك الجزائر لإدارة خطر السيولة تضمن توجيهات نوعية وكمية لتسيير السيولة، كما قام بتقسيم مهام إدارة السيولة بين الهيئة التنفيذية وهيئة المداولة والمصالح المكلفة بالرقابة الداخلية، بالإضافة لهيئة التدقيق. ترك بنك الجزائر حرية على مستوى البنوك لوضع فرضيات السيناريوهات المعتمدة من قبل البنوك في الحالة العادية وفي حالة الأزمة، إلا أنه فرض ضرورة وضع خطط استراتيجية للحد وتقديم حلول وبدائل لأزمة تدهور القدرة على توفير التمويل وأزمة سيولة أو الاثنين معا. على أن يتم اعتماد استراتيجيات تعريف وقياس والحد وإدارة خطر السيولة الداخلية للبنك بعد موافقة اللجنة المصرفية. أقر أيضا بضرورة تقييم كل آليات إدارة السيولة بما فيها تحديد مستوى تحمل خطر السيولة بشكل دوري من قبل البنك.

ثانيا: معامل الحد الأدنى للسيولة

أقرت المادة 03 من النظام رقم 11-04 على ضرورة أن تحترم البنوك والمؤسسات المالية نسبة المعامل الأدنى للسيولة الذي يكون أكبر أو يساوي على الأقل 100%. كما أعلنت أن تحديد مكوناتها وطرق إعدادها يتم بناء على تعليمه لاحقة من بنك الجزائر (التعليمة رقم 07-11). إلا أن نص المادة أوضح أن على البنوك أن "تحترم نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من

البنوك من جهة ومن جهة أخرى، بين المدى القصير والالتزامات المقدمة". يمكن كتابة معادلة معامل الحد الأدنى للسيولة بناء على النص التشريعي المصرفي، كما يلي:

$$\text{معامل الأدنى للسيولة} = \frac{\text{مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير}}{\text{التزامات التمويل المستلمة من البنوك مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير + الالتزامات المقدمة}} \geq 100\%$$

يتم حساب النسبة كل شهر، على أن ترفع نسبة المعامل الأدنى للسيولة (معامل المراقبة) في نهاية كل ثلاثي لبنك الجزائر، كما أن اللجنة المصرفية مخولة بطلب حساب معامل السيولة في تواريخ أخرى، يتم استخراج عناصر حساب معاملات السيولة من محاسبة البنوك والمؤسسات المالية. في حالة مواجهة صعوبات في حساب معاملات السيولة لكل من الشهرين الأخيرين للثلاثي الأخير يمكن اللجوء إلى طرق إحصائية للحساب بصفة مؤقتة بعد أن توافق عليها اللجنة المصرفية. وفق ما أتت به المادتين 04 و05، وهذا كما ذكرنا سابقا. يوضح الجدول رقم 3 مكونات نسبة معامل السيولة والنسب المئوية التي يجب الأخذ بها في الاعتبار عند حساب النسبة.

جدول 3: مكونات نسبة معامل الحد الأدنى من السيولة والنسب المئوية

بسط نسبة معامل السيولة	مقام نسبة السيولة
حصة 100%	
نقد في الصندوق	حسابات الائتمان الموجودة بالدينار للبنوك والمؤسسات المالية
أصول في حسابات بعملة حقوق الملكية مودعة لدى بنك الجزائر	إعادة الخصومات مع بنك الجزائر وإعادة التمويل في إطار السياسة النقدية التي لا يتجاوز استحقاقها شهرًا
الأصول المتداولة لدى بنك الجزائر المقابلة للاحتياطي الحر والاستثمارات لأجل التي لا يتجاوز أجل استحقاقها شهرًا واحدًا	القروض في سوق المال بين البنوك والتي يتم سدادها خلال فترة لا تتجاوز شهرًا
الودائع لدى الخزانة العامة والبريد الجزائري	
حسابات المدين أمام البنوك والمؤسسات المالية والمراسلين الأجانب	سندات وقروض ثانوية وقروض أخرى مستحقة السداد في غضون شهر واحد
قروض في سوق المال بين البنوك لا يتجاوز تاريخ استحقاقها شهرًا	

أذون الخزانة القابلة للتداول في سوق الأوراق المالية الحكومية الثانوية	الجزء غير المستخدم من اتفاقيات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لمدة لا تتجاوز ستة (06) أشهر
الأوراق المالية المشاركة بخزينة قابلة للاسترداد عند الطلب الأول	
السندات والأوراق المالية الأخرى ذات الدخل الثابت التي تصدرها الدولة والمدرجة في سوق رسمي	رصيد حسابات التحصيل عندما يكون مقترضًا
رصيد حسابات التحصيل عندما يكون مقرضا	
حصة 75%	**حصة 70%**
تُمنح المسابقات التي يستغرق تشغيلها شهرًا واحدًا (01) على الأكثر في شكل اعتمادات تشغيلية	الودائع لأجل (بالدينار) والقسائم النقدية التي لها شهر واحد (01) على الأكثر للتشغيل
قروض الاستثمار وعمليات التأجير والتأجير البسيط	
حصة 60%	**حصة 30%**
السندات والأوراق المالية الأخرى ذات الدخل الثابتة الصادرة عن الشركات العامة والخاصة والمدرجة في السوق الجزائرية الرسمية	حسابات التوفير المصرفية
حصة 50%	**حصة 25%**
ارتباطات التمويل الواردة من البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر واستيفاء الشروط المنصوص عليها بالفصل 7 من هذه التعليمة.	ودائع الشركات بالدينار
حصة 10%	**حصة 20%**
الأسهم والأوراق المالية ذات الدخل المتغير الأخرى المدرجة في السوق الجزائرية الرسمية	ودائع أخرى تحت الطلب (بالدينار).
	حصة 15%
	حسابات توفير الإسكان.
حصة 5%	
_____	الالتزامات خارج الميزانية العمومية الممنوحة لصالح البنوك والمؤسسات المالية بخلاف تلك التي تم الحصول عليها بنسبة 100٪، والالتزامات خارج الميزانية العمومية لصالح العملاء أو بناءً على طلبهم.
_____	

Source: Banque d'Algérie, Instruction N°07-2011 du 21 décembre 2011 portant coefficients de liquidite des banques et des etablissments financiers.

نلاحظ أن حساب نسبة معامل الحد الأدنى للسيولة يتم حسابها بناء على الأوزان الترجيحية لمكونات بسط ومقام النسبة.

سجلت مديرية الرقابة على أساس المستندات المتعلقة باحترام المعايير الاحترازية المنظمة للنشاط المصرفي انخفاض في المعاملات الخاصة بالسيولة في ثمانية (08) مصارف، التي قدرت دون الحد الأدنى (100%)، إلا أن مصرفا واحدا منها تمكن من تعديل نسبته في الثلاثي الأخير من نفس السنة (2018). تجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر لم يلعن عن قيمة نسبة معامل الحد الأدنى للسيولة في التقارير التي يصدرها، حين يصف حالة سيولة القطاع البنكي، وإنما قام بنشر النسب الموضحة في الجدول رقم 04 (بنك الجزائر، 2019، صفحة 120):

جدول 4: نسب السيولة في القطاع البنكي الجزائري

	2014	2015	2016	2017	2018
المصارف العمومية					
الأصول السائلة/اجمالي الأصول	37,04%	25,85%	22,66%	21,88%	18,43%
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل	83,41%	60,20%	58,84%	52,17%	46,30%
المصارف الخاصة					
الأصول السائلة/اجمالي الأصول	43,95%	35,87%	29,11%	33,11%	28,52%
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل	75,38%	69,79%	56,25%	60,58%	52,61%
القطاع المصرفي					
الأصول السائلة/اجمالي الأصول	37,96%	27,14%	23,52%	23,51%	19,84%
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل	82,06%	61,64%	58,39%	53,70%	47,45%

المصدر: التقرير السنوي 2018 التطوير الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص87.

نلاحظ الانخفاض المستمر في نسب السيولة في المصارف العمومية والخاصة على حد سواء، وهو ما انعكس على الانخفاض أيضا في نسبة كل من (الأصول السائلة/اجمالي الأصول) ونسبة (الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل) على مستوى القطاع المصرفي ككل. كانت قيمة نسبة (الأصول السائلة/اجمالي الأصول) مرتفعة في المصارف الخاصة عن قيمها في المصارف العمومية. كانت أيضا قيم نسبة (الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل) مرتفعة في المصارف الخاصة على المصارف العمومية باستثناء سنتي 2014 و2016.

سجلت مهمات الرقابة الشاملة أثناء المعاينات التي تمت على مستوى مصرفين غياب في كل من ترسيم سياسات وإجراءات ذات الصلة بإدارة المخاطر، واستراتيجية في مجال تسيير خطر السيولة، وخريطة المخاطر وخطة لمعالجة الحالات الطارئة. سجلت المعاينة ضعف الرقابة الدائمة في تغطية خطر السيولة ونقص في تنفيذ

تمارين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في مجال إدارة مخاطر السيولة. جر التقييم في وضع يتميز بنفاذ السيولة على مستوى الساحة المصرفية، مما أدى إلى ارتفاع في المستوى العام للطلب على السيولة. إلا أن المصارف محل المعاينة سجلت نسب سيولة أعلى بكثير من المعايير التنظيمية المحددة (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2019، الصفحات 126-127).

المطلب الثاني: الإجراءات الاستثنائية في ظل جائحة كوفيد 19 من قبل بنك الجزائر

واصل كل من مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر أعمال تعزيز وتدعيم الإجراءات التنظيمية والاحترازية، بهدف مطابقة التدابير الاحترازية مع الممارسات الدولية الصادرة عن لجنة بازل، مما أذى بها لإعادة صياغة وإثراء التدابير المعمول بها، حيث أن الجهد المستمر لمجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية وبنك الجزائر في مجال التنظيم، والرقابة والإشراف على النشاط المصرفي يندرج ضمن الهدف الأول المتمثل في تجنيب الصناعة المصرفية كل المخاطر الكبيرة (الجزائر، 2013، صفحة 111). شرع بنك الجزائر في عمليات الملائمة وتعزيز التدبير الاحترازي لغرض تدعيم الرقابة الداخلية لمصارف والاشراف على المخاطر ما بين البنوك والسيولة.

استجاب مجلس النقد والقرض للاضطرابات الناجمة عن الازمة المالية الدولية 2007-2008 التي أبرزت أهمية التحكم في خطر السيولة وأهمية تسيير المخاطر وأثرها على استقرار النظام المالي في مجمله، بتحديد النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 الذي يظهر الإطار الذي ستمارسه البنوك والمؤسسات المالية في إدارة خطر السيولة استنادا إلى مقررات لجنة بازل (بنك الجزائر، 2012، الصفحات 135-136).

أكدت نتائج مردودية المصارف التي تم الإفصاح عنها في التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، (مردودية الأموال الخاصة، عائد الأصول، الهامش المصرفي وهامش الربح) على فائض السيولة التي تم تسجيله على مستوى البنوك العاملة بالجزائر، وهو ما أكدته أيضا مؤشرات الصلابة المالية بأن السيولة الإجمالية للمصارف أكثر اتساعا في المصارف العمومية مقارنة بالمصارف الخاصة، أي أن المجموعتين من المصارف تتميز بفائض متزايد في السيولة (بنك الجزائر، 2010، الصفحات 132-141). كما أظهر هذا التقرير بأن الفائض الهيكلي للسيولة منذ بداية 2002، الناجم عن تقيد الموجودات الخارجية والمغذى جزئيا بالتوسع في نفقات الميزانية، الذي يترجم بطلب ضعيف جدا للسيولة في السوق النقدي ما بين المصارف. الأمر الذي يقلص من جهة خطر السيولة ومن جهة أخرى خطر العدوى كمكون للخطر النظامي.

أظهرت الفقرات سابقة الذكر السعي المستمر لبنك الجزائر في مواكبة التطورات ومع وباء كوفيد-19 الذي تسبب في اضطرابات مست البيئة الاقتصادية، التي تعاملت البنوك المركزية لكافة الدول مع آثار الوباء من خلال فرض جملة من الإجراءات الاستثنائية بغية تخفيف القواعد الاحترازية للحفاظ على مستويات السيولة في البنوك، وتفعيل دور البنوك في ضخ عجلة الاقتصاد في ظل شح السيولة على مستوى المؤسسات المالية وضعف القدرة الشرائية للأفراد.

وهو ما اتجه ببنك الجزائر إلى تخفيف أعباء المعايير الاحترازية بموجب التعليمة رقم 20-05 المؤرخة بتاريخ أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية في مجال السيولة تم تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى نسبة 60 بالمائة بعد ما كان لا يجب أن تقل عن 100 بالمائة، كما تم إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان والتي نسبتها 2 بالمائة من الأموال الخاصة القانونية. كما تم تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة القروض لكل العملاء المتأثرين بجائحة كوفيد-19، كما تم تخفيض معدلات الاحتياطيات الإجبارية مرتين متتاليتين من 12% إلى 8% ثم إلى 6% (يحياوي، 2021، صفحة 507).

المطلب الثالث: التدابير الاحترازية لبنك الجزائر والممارسات الدولية للجنة بازل

بعد استكمال الجوانب النظرية للدراسة نحاول تسليط الضوء على القواعد الاحترازية التي سعى بنك الجزائر من خلالها لمواكبة توجيهات لجنة بازل، من خلال عرض الأنظمة والتشريعات والتعليمات التي تتشابه في الهدف مع الأدوات المصرفية الصادرة عن لجنة بازل مع تقديم آليات إدارة خطر السيولة وفق تشريعات بنك الجزائر بالاعتماد على نتائج الدراسات التي قامت بالمقارنة بين توجيهات كل من بنك الجزائر ومقررات لجنة بازل الخاصة بجانب إدارة خطر السيولة المصرفية.

أولا: مواكبة بنك الجزائر لمعايير لجنة بازل

يتعبر النظام رقم 91-09 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 14 أوت 1991 أول توجه يدل على تبني المعايير الدولية المتمثلة في بازل I، الذي حدد قواعد الحذر (بوطروة و سمايلي، 2016، صفحة 176).

تم إدخال جملة من التعديلات على قانون النقد والقرض، التي تهدف للتأقلم مع معايير لجنة بازل، نلخصها كالتالي:

▪تم إدخال تعديلات على قانون النقد والقرض سنة 2001 بإصدار الأمر 01-01، الذي تضمن المادة 03 والمادة 13، نص مضمونهما على إدخال تعديل في المادة 23 وإلغاء المادة 22 من قانون النقد والقرض، نصت المادة 03 على إلغاء الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض التي نصت على عدم السماح للمحافظ والنواب الاقتراض من أي مؤسسة جزائرية أو أجنبية، ليتم تعديله إلى قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات من مؤسسات جزائرية أو أجنبية، كما يتاح التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر (الأخضر و الطاهر، 2008، صفحة 304).

▪تناولت المادة 8 المتعلقة بمجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، الصادرة من التعليمة رقم 94-74 بتاريخ 29 نوفمبر 1994، قامت التعليمة أيضا بتصنيف أوزان المخاطرة الخاصة بعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية في المادة 11 من نفس التعليمة، التي تتشابه مع مقررات لجنة بازل I. خاصة في فرض نسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8%. كما قام بنك الجزائر بإصدار التنظيم رقم 02-03 سنة 2002، كمحاولة منه لمواكبة اتفاقية بازل II. الذي جاء لفرض ما نصت عليه هذه الاتفاقية من ضرورة تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية (ناصر، 2006، صفحة 158).

▪تضمن النظام رقم 02-03 الصادر في 14 نوفمبر 2002، المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. الذي تناول مجموعة من المواد التي تظهر محاكاة بنك الجزائر لاتفاقية بازل II، مثل اعترافه بمخاطر التشغيل ومخاطر السوق. منها ما نصت عليه المادة رقم 02 من نفس النظام. كما نصت المادة رقم 21 من النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 على نسبة الأموال الخاصة اللازمة لتغطية الخطر التشغيلي، وهي ذاتها المنصوص عليها في اتفاقية بازل III المقدرة بـ 15% وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي. كما أكد بنك الجزائر على تبني مفهوم الشفافية، من خلال نفس النظام (النظام رقم 14-01) على ضرورة الإفصاح المالي وفقا لما نصت عليه المادة رقم 35 والمادة رقم 36. عمل بنك الجزائر على مواكبة أهم التطورات الحاصلة على مستوى الهيئة البنكية الدولية، من خلال إصدار نظام يتضمن تعريف، قياس، تحليل، وتسيير خطر السيولة رقم 11-04 الصادر بتاريخ 24 ماي 2011. الذي أقر نسبة المعامل الأدنى للسيولة التي لا تقل عن 100 بالمائة (عياش و العايب، 2019، الصفحات 26-30).

ثانيا: مواكبة بنك الجزائر للممارسات الدولية لإدارة خطر السيولة

برغم من بطء تعامل النظام البنكي الجزائري بالأساليب الحديثة لقياس وتحديد مخاطر السيولة البنكية، إلا أنه يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال البنكية في مجال إدارة المخاطر البنكية بشكل عام وفي مجال إدارة مخاطر السيولة بشكل خاص، حيث كان النظام رقم 11-04 الصادر سنة 2011 والمحدد لآليات القياس والرقابة على خطر السيولة البنكية. يوضح أهم المبادئ الاحترازية التي تقوم عليها عملية إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر الواردة في اتفاقية بازل III. الأمر الذي يدل على أن النظام البنكي في الجزائر يحاول مواكبة التطورات الحاصلة في شروط سلامة العمل البنكي وتسيير مخاطره (فخاري و زبيري، 2018).

إن أوجه التشابه بين تشريعات بنك الجزائر ومقررات لجنة بازل يتمثل في فرض نسبة معامل الحد الأدنى للسيولة التي تحقق هدف نسبة تغطية السيولة، إلا أن مكونات مقام نسبة تغطية السيولة مختلفة عما أتت به لجنة بازل. كما أن بنك الجزائر لم يصدر أي تشريعات بخصوص معيار نسبة صافي التمويل المستقر. أي أن هناك دمج جزئي وليس كلي للمعايير الكمية التي جاءت بها اتفاقية بازل III في التشريعات الصادرة عن بنك الجزائر.

يطبق النظام المصرفي الجزائري عمليا، المعايير الكمية المتضمنة في اتفاقية بازل III التي تم دمجها في التشريعات المصرفية الصادرة عن بنك الجزائر (الحد الأدنى لرأس المال الأساسي للأسهم العادية، الحد الأدنى لرأس المال الأساسي، الحد الأدنى لرأس المال الإجمالي واحتياطي الحفاظ على رأس المال) باستثناء معيار نسبة تغطية السيولة التي لا يتم تطبيقها رغم دمجها في النظام 11-04 والتعليمة 07-11 الصادرة عن بنك الجزائر، بل يطبق نسبة سيولة أخرى هي: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم قصيرة الأجل (بوشرمة، 2018).

شرع بنك الجزائر منذ سنة 2011 في تنفيذ مقررات بازل III، ولغرض مطابقة الإطار الاحترازي الجزائري مع الإطار الاحترازي العالمي، اتجه إلى مقاربة إصلاحين لبازل III، الأول متعلق بالأموال الخاصة والثاني بنسبة السيولة على المدى القصير (بوطروة و سمايلي، 2016).

ومنه يمكن القول أن بنك الجزائر اعتمد على مقررات لجنة بازل لإدارة مخاطر السيولة خاصة النوعية منها التي تنص على الاحتفاظ بالسيولة الكافية من الأصول عالية الجودة التي تضمن احتفاظ البنك بالسيولة الكافية في كل الأوقات، مع التأكد من مقدرة البنك في الحصول على تمويل باستخدام الأصول دون أي عائق. بالإضافة

إلى تقدير درجة تحمل خطر السيولة والتنبؤ بالتدفقات النقدية واجراء سيناريوهات ضغط متنوعة تساهم في وضع خطط تمويل الطوارئ.

وضع بنك الجزائر نسبة معامل الحد الأدنى للسيولة التي يتم الإبلاغ عنها كل ثلاثة أشهر فهي تحقق نفس هدف نسبة تغطية السيولة الصادرة عن لجنة بازل III، كونها تضمن احتفاظ البنك بنسبة من الأصول السائلة عالية الجدوة تغطي صافي التدفقات النقدية الخارجة لمدة 30 يوم. كما لم يصدر بنك الجزائر أي نسبة تتشابه مع نسبة صافي التمويل المستقر التي تهدف لامتلاك البنك مصدر تمويل مستقر لا يقل عن سنة، إلا أن اعتماده اقتصر على المبدأ الارشادي الذي تم استنباط نسبة صافي التمويل المستقر منه. ينص المبدئ على وجوب قيام البنك بوضع استراتيجيات توفر تمويل متنوع من حيث المصدر والمدة، مع الحرص على وجوده المستمر في أسواق التمويل والحفاظ على علاقة قوية مع مصادر التمويل (هدف هذا المبدأ هو ضمان أن مصادر التمويل بالجملة متنوعة بشكل كاف للحفاظ على توافر الأموال في الوقت المناسب عند الاستحقاق المناسب وبتكاليف معقولة، كما يجب أن تقوم الإدارة العليا بمراجعة استراتيجيات التمويل بانتظام في ضوء أي تغييرات في البيئة الداخلية أو الخارجية).

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعكس الدراسات السابقة أهم النتائج المتوصل لها في مجال البحث، فهي تمنح الباحث قاعدة علمية ومعرفية تمكنه من الإجابة على إشكالية بحثه، كما تساهم الدراسات السابقة في اختيار منهج وأداة الدراسة المناسب لاختبار فرضية البحث، بعد الاطلاع على الدراسات المرتبطة بموضوع إدارة السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل III بمختلف اللغات تبين وجود اختلاف عميق بين البحوث الأجنبية المطبقة في بيئة مصرفية تتميز بالإفصاح وبين البحوث المحلية في بيئة مصرفية تتميز بالسرية.

اتجهت الدراسات الأولى لدراسة أثر مقررات لجنة بازل III على أداء المصارف ووضع برامج تهدف إلى تقدير مخاطر السيولة، بينما قامت البحوث المحلية بدراسات تحليلية والوقوف إذا ما قام البنك المركزي بتبني مقررات لجنة بازل III، نقدم أهم الدراسات في مجال البحث بتقسيمها لدراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الإنجليزية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

تناولت الدراسات العربية موضوع البحث من مبدأ هل البنوك المركزية تواكب معايير لجنة بازل أم لا إما بدراسة تحليلية أو تطبيقية، كما تسعى الدراسة لتعرف على درجة الأمان والممارسات السليمة في البنك. من أهم الدراسات العربية التي ركزت على موضوع إدارة السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل III هي:

1. دراسة "**أحلام بوعبدلي وحمزة عمي سعيد**" مقال منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات بعنوان "دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة"، سنة 2014.

تهدف الدراسة إلى إبراز أنواع السيولة التي تهم البنوك، وكيف يمكن للبنوك من تجنب مخاطر السيولة باستعمال المعايير الدولية للجنة بازل كدراسة تحليلية، تمثلت إشكالية الدراسة في "ما مدى مساهمة بازل III في إدارة مخاطر السيولة؟ وهل تعتبر مبادئها كافية لحماية البنوك والقطاع المالي؟" تطرق الباحثان إلى إضافات بازل III بخصوص مخاطر السيولة، التي شملت مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة وتقديم نسب السيولة قصيرة وطويلة الأجل التي أتت بها لجنة بازل. اهتمت هذه المعايير بوضع مبادئ أساسية لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة وتحديد دور جهات الإشراف في إدارة مخاطر السيولة وكيفية قياس وإدارة مخاطر السيولة، كما خلصت الدراسة إلا أنه لا يمكن الحكم على نجاعة الإجراءات حتى يتم استكمال تطبيق هذه الاتفاقية في حدود نهاية 2019.

2. دراسة "**رمضان عبد الحميد الميهي**" رسالة ماجستير بعنوان "القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية **IFRS:** دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية"، بتاريخ أكتوبر 2015، جامعة عين شمس كلية التجارة–مصر.

تهدف الدراسة إلى بيان مستوى التوافق بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS9 ومقررات لجنة بازل III للرقابة المصرفية، كما تسعى لتقديم مقترح يدعم التوافق للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة. حيث تم صياغة مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات التي حتى تقديم إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة يوافق بين مقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية. تم اتباع المنهج الاستقرائي لتعرف على أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة التي تواجه البنوك وأثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS9، واتباع المنهج الاستنباطي الذي يهدف لاستخلاص إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ضوء معايير كل من لجنة بازل والتقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS9.

بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة قام الباحث بإعداد استبيان مقسم لأربعة محاور (الأول: طبيعة وأهمية مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية–من حيث مصادر حدوثها وأسباب حدوثها–، الثاني: المتطلبات النوعية والكمية لإدارة مخاطر السيولة بالبنوك التجارية في ظل مقررات بازل III ومعايير IFRS، الثالث: مدى قيام البنك بالقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة البنكية طبقا لمقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS، الرابع: المقومات الأساسية التي تعكس الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة البنكية طبقا لمقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS9). تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 132 مفردة موزعة على البنوك العامة والخاصة البالغ عددها خمسة بنوك (البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة، البنك التجاري الدولي CIB وبنك قطر الوطني الأهلي QNB)، شملت العينة على مسئولي إدارة مخاطر السيولة، ولجنة إدارة الأصول/الالتزامات (ALCO) والإدارة المالية بالمراكز الرئيسية للبنوك محل الدراسة.

تم اجراء تحليل أراء العينة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss، باستخدام معامل ارتباط ألفا كرونباخ وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري)، وأسلوب مان وتيني لتحليل الفروق وأسلوب الارتباط الرتبي البسيط لسبيرمان.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نستعرض منها أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أن مسئولي كل من إدارة المخاطر وإدارة الأصول/الالتزامات والإدارة المالية في البنوك محل الدراسة مدركين لأهمية القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ضوء الالتزام بالمعايير الدولية للجنة بازل ومعايير التقارير المالية الدولية. ومن التوصيات التي تم تقديمها ضرورة قيام إدارة المخاطر بالبنك بوضع السقوف الداخلية اللازمة لضبط مخاطر السيولة بالبنك، مع ضرورة وضع سياسات وإجراءات احترازية لقياس وإدارة مخاطر السيولة بما يتمشى مع تعليمات السلطات الرقابية والإشرافية. والعمل على تحديد دور مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية ومدى مسؤولية السلطات الإشرافية في الرقابة على المخاطر المصرفية.

3. دراسة " **صلاح سعاد وبن رجم محمد خميسي**" مقال منشور في مجلة المستقبل الاقتصادي، بعنوان "إدارة خطر السيولة من منظور اتفاقية بازل III". تم نشرها سنة 2016.

تهدف الدراسة لتسليط الضوء على اقتراحات واسهامات اتفاقية بازل III حول السيولة، تمثلت إشكالية الدراسة في "كيف تساهم المعايير العالمية الجديدة بازل III في اتجاه البنوك نحو ممارسة قدر أكبر من الحذر في إدارة خطر سيولتها؟" قامت الدراسة بالتعرف على أهمية الحفاظ على مستوى معين من السيولة على مستوى البنوك

والوقوف على أهم مبادئ ومعايير لجنة بازل III. كما ألقت الضوء على اقتراحات بازل III فيما يخص إدارة خطر السيولة. توصلت الدراسة إلى أن لجنة بازل وضعت معايير تنظيمية من خلال اقتراح نسبتي السيولة قصيرة وطويلة الأجل، كما تم وضع مبادئ ومعايير لرصد ومراقبة خطر السيولة، كما أوضح الباحثان على أنه لن يتم الحكم على نجاعة ومدى تحقيقها لأهدافها قبل استكمال تطبيقها.

4. دراسة "**خوبيزي مريم**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك بعنوان "إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية"، سنة 2018. بجامعة الجزائر 3.

تهدف الدراسة لتعرف على أهم التعديلات التي مست نظم وآليات ومناهج إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. تمثلت إشكالية الدراسة في "كيف يتم ضبط وإدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك وفقا لمعايير الرقابة المصرفية الدولية للجنة بازل؟ وما مدى التزام البنوك الجزائرية بهذه المعايير" تمثلت الحدود الزمنية للدراسة من 2011 إلى 2015 حيث قامت الباحثة بعرض آليات إدارة وتسيير مخاطر كل من الائتمان والسيولة. وتقييم مدى صرامة النظم الرقابية المطبقة بالاعتماد على حالة تطبيقية لتحديد واقع الممارسات الخاصة بالائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية، بالإضافة لاعتمادها على بعض الأدوات الإحصائية التي تساعد في تحليل البيانات وتقييم وضعية وحجم تلك المخاطر، ولمعرفة وضعية إدارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية الجزائرية قامت بقياس بعض المؤشرات الدالة على حجم مخاطر الائتمان في المنظومة البنكية الجزائرية مثل: حجم القروض المصنفة والمؤونات لبنك الجزائر، نسب القروض المتعثرة والمؤونات المخصصة لها، حجم القروض، أما فيما يخص تسيير وإدارة مخاطر السيولة المصرفية اعتمدت على مؤشر حجم الموارد المجمعة لنفس الفترة بالاعتماد على منشورات بنك الجزائر التي تبين حجم الودائع للبنوك العمومية والخاصة. (نسبة الودائع الآجلة/ مجموع القروض) كما تطرقت للعلاقة بين السوق النقدية والسيولة المصرفية من خلال إيضاح تطور حجم فائض السيولة لبنك الجزائر.

من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن إصلاحات الأنظمة الصادرة في 2014 تعمل على ادخال متطلبات إضافية لرأس المال وتحقيق نسب ملاءة تتماشى مع معايير بازل III، حقق الجهاز البنكي الجزائر درجة كبيرة من التوافق بين قواعد الحذر المطبقة لتسيير مخاطر السيولة والقواعد المنصوص عليها في اتفاقية بازل III.

من التوصيات التي قدمتها العمل على تدريب العنصر البشري في مجالات عديدة كإدارة المخاطر من خلال التكوين المتواصل والمستمر من أجل تمكينهم من مواكبة مختلف التقنيات والأنظمة الحديثة المعتمدة دوليا خاصة في مجال أنظمة التقييمات الداخلية للائتمان، تحفيز البنوك على القيام باختبارات الضغط الخاصة بالمخاطر الائتمانية والسيولة.

5. دراسة "**بلغالم حمزة**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات بعنوان "الأساليب الوقائية ودورها في تحقيق الأمان المصرفي من منظور لجنة بازل 3 حالة النظام المصرفي الجزائري"، بجامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف–الجزائر. سنة 2019.

تهدف إلى دراسة تناول أهم الأساليب الوقائية التي لعبة دور مهم في تحقيق الأمان المصرفي كما تهدف لتطرق لأهم لإصلاحات المصرفية التي مر بها النظام المصرفي الجزائري، ومدى التزامه باتفاقيات لجنة بازل. تمثلت إشكالية الدراسة في "ما مدى مساهمة الأساليب الوقائية للجنة بازل الثالثة المطبقة في الجهاز المصرفي من أجل تحقيق الأمان المصرفي؟". بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة ركز الباحث على الأساليب الوقائية المنتهجة من قبل لجنة بازل III في تحقيق الأمان المصرفي بالاعتماد على بيانات الوحدات المصرفية الجزائرية المتمثلة في كل من البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطي، بالإضافة لثمانية بنوك خاصة تمثلت في (بنك المؤسسة العربية المصرفية، بنك سوسيتي جنرال، بنك الخليج الجزائري، بنك الثقة الجزائري، بنك بي أن بي الجزائر، بنك ناتكسيس الجزائر، بنك إتش إ س بي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر)، للفترة (2009–2015). استخدم بيانات زمنية مقطعية متوازنة للمؤشرات التالية: الأمان المصرفي (حقوق الملكية على إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر) كمتغير تابع، تمثلت المتغيرات المفسرة في كل من كفاية رأس المال (رأس المال الأساسي+ رأس المال المساند)/(مخاطر الائتمانية+ مخاطر السوق+ مخاطر التشغيلية)×12.5%، السيولة المصرفية (النقد في الصندوق+ النقد لدى البنك المركزي+ أرصدة سائلة في المصارف الأخرى)/ إجمالي الودائع، المخاطرة (الانحراف المعياري للنتيجة الصافية)، الربحية (معدل العائد على الأصول، معدل نمو الودائع، معدل العائد على حقوق الملكية).

قام الباحث بإجراء مجموعة من الاختبارات للكشف عن مشكلة التعدد الخطي حيث أظهرت النتائج عدم وجود مشكلة التعدد الخطي، فاضل الباحث بين نموذج الأثر التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات

العشوائية من خلال قيم الاحتمالية prob الأقل من 0.05 حيث تم الاعتماد على نموذج التأثيرات الثابتة، ولغرض الأخذ بنتائج النموذج قام الباحث بالتأكد من أن النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية لخلوه من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء وخلوه من مشكلة عدم ثبات التباين. من خلال اختبار عدم تجانس التباين حيث أظهرت النتائج أن نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشاكل إحصائية وهي وجود الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم التباين، وبالتالي تم معالجة المشاكل باستخدام طريقة تصحيح الأخطاء في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية مساهمة الأساليب الوقائية المطبقة في الوحدات المصرفية الجزائرية في تحقيق الأمان المصرفي إلى وجود علاقة طردية بين كل من كفاية رأس المال والسيولة المصرفية وإدارة المخاطرة والحوكمة المصرفية.

من أهم التوصيات التي توصل لها الباحث التي لها علاقة بالسيولة هي:

إيجاد أساليب وطرق فعالة لإدارة السيولة خاصة الفائض، بسبب الأثر السلبي على الربحية والأمان المصرفي الذي مس وحدات الجهاز المصرفي نتيجة ارتفاع حجم السيولة لديه بسبب ارتفاع البترول؛

العمل على تطوير الأدوات المالية المستعملة وتنشيط السوق المالي في الجزائر حتى تتمكن المصارف من استيفاء متطلبات السيولة وفقا لمقررات لجنة بازل III.

6. دراسة "**هبة عبد المنعم**" منشورة عبر موقع صندوق النقد العربي في أبو ظبي دولة الإمارة العربية المتحدة، بعنوان "إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III في الدول العربية"، سنة 2019.

تهتم الورقة بموقف الدول العربية من تنفيذ متطلبات الرقابة لإدارة مخاطر السيولة المصرفية، خاصة المتطلبات الكمية والنوعية، كما تهدف الورقة إلى التعرف على التحديات التي تواجه المصارف العربية في تطبيق المتطلبات. قامت الأمانة الفنية للجنة العربية للرقابة المصرفية بإعداد استبيان وتوزيعه في المصارف المركزية، تمت الإجابة على الاستبيان من قبل خمس عشرة دولة عربية (شملت كلا من الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، العراق، عمان، فلسطين، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا) خلال شهري جويلية وأوت سنة 2017. تم التطرق إلى الإطار الرقابي لإدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III (تطرقت إلى: مبادئ الإدارة الحصيفة والرقابة على مخاطر السيولة، نسبة تغطية السيولة، نسبة صافي التمويل المستقر ومصفوفة رصد مخاطر السيولة)، كما تم تناول تجارب المصارف المركزية للدول العربية حول تطبيق متطلبات إدارة مخاطر السيولة.

توصلت إلى تبني كل من عمان السعودية والكويت لنسب بازل للسيولة المصرفية كما أنه يجري التطبيق التدرجي لهذه النسب في كل من الإمارات وتونس والعراق ومصر والمغرب، أما لبنان اتجهت لتطبيق المباشر دون اعتماد فترة انتقالية، في حين قامت كل من البحرين والأردن والسودان وفلسطين وموريتانيا وليبيا بدراسة متطلب نسب بازل للسيولة ووضع خطط للتطبيق. كما اتجهت البنوك المركزية إلى فرض إجراءات رقابية في حال عدم الالتزام بنسب السيولة حيث يتم توجيه إنذار أولي ونهائي في حالة عدم الوفاء بالحدود الدنيا للسيولة في العراق، مع منح للمصرف مهلة زمنية لتعزيز السيولة. أما في المغرب فقد يتخذ البنك المصرفي بموجب القانون المصرفي عقوبة تأديبية تتمثل في غرامة مالية. كما توصلت الدراسة إلى أن التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة تتضمن أيضا متطلبات نوعية التي صدرت عن لجنة بازل سنة 2008 قد تم تبنيها من قبل البنوك المركزية للدول العربية. مما يلزم المصرف من تطوير استراتيجيات وسياسات وإجراءات محددة لإدارة مخاطر السيولة تحت رقابة مجلس الإدارة والإدارة العليا وضرورة وضع خطط للطوارئ بما يساهم في تعزيز مستويات السيولة المصرفية.

من النتائج التي توصلت لها الدراسة أن المصارف المركزية العربية سعت إلى تذليل الصعوبات التي تواجه المصارف في تطبيق متطلبات السيولة بالعمل على توفير أدوات إدارة سيولة لكافة البنوك المحلية من أجل تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة وبذل الجهود اللازمة لتطوير أسواق النقد وأسواق رأس المال. كما شجعت المصارف على تنويع مخزون الأصول السائلة عالية الجودة إما على مستوى المصرف أو الوحدات التابعة لها حتى لا يتم استعمال أي فائض في السيولة لوحدة من الوحدات المصرفية في تغطية نقص السيولة لدى الوحدة الأخرى. كما حرصت بعض المصارف المركزية العربية على تشجيع المصارف التي تعاني من انخفاض نسبة تغطية السيولة إلى تسييل الموجودات أو تعزيز رؤوس الأموال للوفاء بالنسبة. تلتزم المصارف المركزية في عدد كبير من الدول العربية بالمتطلبات النوعية لإدارة مخاطر السيولة المتمثلة في المبادئ العالمية للإدارة الحصيفة والرقابة على مخاطر السيولة، مما يتعين على المصرف تطوير استراتيجيات وسياسات وإجراءات محددة لإدارة مخاطر السيولة تحت إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا.

من التوصيات التي قدمتها اللجنة العربية للرقابة المصرفية دعوة المصارف المركزية العربية لمواصلة جهودها الرامية إلى تطبيق المتطلبات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وفق مقررات بازل III، كما تؤكد على أهمية قيام السلطات الإشرافية بالرقابة من قيام المصرف على إجراء اختبارات الضغط لتقييم مخاطر السيولة. يتكامل مع

أهمية مواصلة جهود السلطات الرقابية الرامية إلى ضمان التزام المصارف بالمتطلبات النوعية لإدارة مخاطر السيولة للتأكد من وجود استراتيجيات ملائمة لتحديد مستوى المخاطر المقبول بحيث يشرف عليها مجلس الإدارة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الإنجليزية

ركزت الدراسات الأجنبية على وضع نماذج إحصائية للتنبؤ بخطر السيولة بالاعتماد على نسب بازل III (LCR, NSFR) ودراسة أثر معايير بازل على حالة البنك، من أهم الدراسات باللغة الإنجليزية التي تناولت موضوع إدارة مخاطر السيولة نذكر منها:

1. دراسة كل من "sutan emir hidayat" و"Maryam duaij al-khalifa" و" alfatih gessan pananjung aryasantana" بعنوان "مسح مستوى فعالية إدارة مخاطر السيولة للمصارف الإسلامية في البحرين" **a survey on the level of effectiveness of liquidity risk management of Islamic banks in bahrain**" منشورة سنة 2012 في مجلة " International Research Journalof Finance and Economics"

تهدف الدراسة لوصف وفهم فعالية إدارة مخاطر السيولة للمصارف الإسلامية في البحرين من منظور المودعين وموظفي البنوك. بالاعتماد على الاستبيان بأسلوب أخذ عينات هادفة، حيث تم اختيار 50 مودع (ذو علاقات نشطة مع البنوك الإسلامية) و50 موظف في البنوك (المديرين والمشرفين). تم صياغة الاستبيان لتقييم مستوى فعالية إدارة مخاطر السيولة من حيث إدارة الودائع والتمويل القائم على حقوق الملكية والطلب على السيولة. بالاعتماد على سلم ليكرت الخماسي (فعالة جدا، فعالة، فعالة/وغير فعالة، غير فعالة، غير فعالة جدا) تم تحليل نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج spss.

خلصت الدراسة إلى أن المبحوثين غير متأكدين من فعالية إدارة الودائع في البنوك الإسلامية كما كان لهم تصور إيجابي على حالة التمويل المستند إلى حقوق الملكية والذين يعتقدون أنه فعال، كما يرى المستجيبون أن البنوك الإسلامية لديها ممارسات جيدة فيما يتعلق بالطلب على السيولة. كما أظهر أنه لا يوجد فرق جوهري في الإدراك بين الموظفين والمودعين على مستوى فعالية إدارة مخاطر السيولة من حيث محفظة الودائع وتمويل حقوق الملكية ومع ذلك هناك اختلاف كبير قي التصورات حول طلبات السيولة بين مجموعتي المستطلعين.

منا التوصيات التي قدمتها الدراسة أنه يجب على المصارف الإسلامية أن تتبنى ضوابط داخلية كافية في إدارة مخاطر السيولة تكون جزءا من نظام الرقابة الداخلية.

2.دراسة كل من "Galiya jaxybekova" و "Aliya nurgaliyeva" و "Awhqr nurmagambetova" و "Nazira gumar" و "Altyani asanova" بعنوان "تقييم مخاطر السيولة" "**liquidity risk evaluation**" بتاريخ 28-02-2018 منشور في مجلة "revistaESPACIOS".

تطرق الباحثون لي أدوات الابتكار لتقييم وإدارة مخاطر السيولة المصرفية في البنوك ذات الدرجة الثانية في كازاخستان من خلال تقديم تعريف تقييم مخاطر السيولة. يهدف البحث لوضع نموذج لتقييم مخاطر السيولة المصرفية لتحسين الأساليب الحالية لإدارة المخاطر، من خلال تحليل ديناميكيات أصول وخصوم البنك. بينت الدراسة أن عملية تقييم مخاطر السيولة تمر بخمسة مراحل. لتقدير النموذج تم الأخذ بمجموعة من المخاطر مقسمة لقسمين مخاطر كمية ومخاطر السعر التي قدرة بثمانية متغير (من المؤشرات الخارجية التي تؤثر على خطر السيولة التي اختارها الباحثين: حجم الودائع التي تم سحبها، خطر انخفاض قيم الأصول عن قيمها في الميزانية العمومية في السوق (خطر السوق)، خطر انخفاض في قيم أو جزء من أصول الدائن، خطر العملة، خطر سحب الأموال الأخرى (يتكون من سحب الودائع ومخاطر سداد الأموال)، خطر تخصيص فائض من السيولة بحجم كبير، خطر تعثر القروض، خطر التشغيل)، كما تم الاعتماد على مؤشرات كمية: نسبة السيولة السريعة ونسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. ليصبح عدد المتغيرات المستقلة في النموذج إحدى عشر متغير. وتمثل المتغير التابع في قيمة مخاطر السيولة. ولغرض تحديد النموذج اختار الباحثون الاعتماد على تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات. النموذج الرياضي:

$$\hat{y} = 2.8 + 5.4r_1 - 0.21r_2 - 1.71r_3 + 2.52r_4 + 0.05r_5 - 0.3r_6 + 1.64r_7 + 0.03r_8 - 4.33r_9 - 2.48r_{10} - 2.13r_{11}$$

تم ذكر المتغيرات المستقلة سابقة الذكر في المتن بنفس ترتيبها في المعادلة.

توصلت الدراسة إلى عوامل خطر السيولة في ذات الوقت بالأخذ بعين الاعتبار مؤشرات المخاطر المصرفية الأخرى؛ ومؤشرات الميزانية العمومية ونسبة السيولة قصيرة الأجل ونسبة صافي التمويل المستقر. كما تم عمل نموذج لتقييم مخاطر السيولة المصرفية على أساس عوامل خطر السيولة التي تم التوصل إليها. الذي يحقق ميزة قياس أرقام المخاطر المصرفية بشكل متزامن مع أرقام هيكل الميزانية العمومية. مما يساعد على اتخاذ قرارا أ كثر جدوى بخصوص إدارة السيولة.

قدم الباحثون ملاحظة لمسيرين البنوك إذا ما تم الأخذ بنموذج الدراسة، ضرورة التعديل على متغيرات النموذج بما يتماشى مع طبيعة البنك.

3.دراسة كل من "Peter Grundke" و"André Kühn" بعنوان "تأثير نسب السيولة لبازل 3 على البنوك: دليل من دراسة محاكاة" **The impact of the Basel III liquidity ratios on banks: Evidence a simulation study from** منشور في مجلة "The Quarterly Review of Economics and Finance" تم نشرها بتاريخ 06 مارس 2019.

تهدف الدراسة إلى بناء نموذج يعتمد على الميزانية العمومية المصنفة من قبل البنك لقياس تأثير كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. يراعي نموذج المحاكاة مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة وتفاعلاتها. تم الاعتماد على نموذج محاكاة الميزانية العمومية الشامل.

تم معاينة أنواع مختلفة من البنوك الألمانية المتمثلة في خمسة بنوك بشكل عشوائي، تم اختيارها. قام الباحثان ببناء تسع ميزانيات مختلفة لكل قطاع مصرفي في ألمانيا (بنوك الادخار، البنوك التعاونية، البنوك الخاصة) كما يتم الفصل بين البنوك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة داخل كل قطاع، حتى يتمكن من دراسة تأثير نسب السيولة على كل من عائد حقوق الملكية في البنوك، ونمو الميزانية العمومية. كما يعمل الباحثان على تقييم دقة نسب السيولة في تحديد حجم السيولة لدى البنك، وتأثير النسبتين على التدفقات النقدية الصافية للبنك. للفترة من 01 يناير 2010 إلى 31 ديسمبر 2013.

توصلت النتائج إلى أن القيم الأولية لنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر تتوافق مع الملاحظات التجريبية. تظهر نتائج المحاكات أن نسب بازل III ليس لها تأثير واضح على عائد حقوق الملكية ولا على نمو الميزانية. توصلت أيضا إلى أن تقصير فترة الاستحقاق يؤدي إلى سد فجوات السيولة وهو ما لم تحققه استراتيجية استبدال الأصول البسيطة.

4.دراسة "Hysen Lajqi" بعنوان "نظام بازل III للسيولة ونظام كوسوفو المصرفي" "**BASEL III LIQUIDITY RISK AND KOSOVO BANKING SYSTEM**" منشورة في مجلة " KNOWLEDGE International Journal –" سنة 2019.

تهدف الدراسة لتعرف على حالة القطاع المصرفي في كوسوفو، قام الباحث بدراسة نسب كفاية رأس المال ومؤشر كل من نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ونسبة تغطية القروض المتعثرة بمخصصات خسائر القروض، والسيولة (نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل)، كما سلطت الضوء على المعايير الدولية المتفق عليها للسيولة الصادرة عن لجنة بازل III.

قدرة فترة الدراسة من 2014 حتى 2017 شملت عشرة بنوك. قام الباحث بتخصيص الجزء النظري لتعرف على معايير لجنة بازل III فيما يخص كفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، واعتمد على جملة من المؤشرات المالية بالإضافة لاختبارات ضغط في تقدير قوة القطاع المصرفي لكوسوفو.

توصلت الدراسة إلى أن البنوك والمشرفين لم يولوا اهتماما كافيا لإدارة خطر السيولة خلال الفترة السابقة للأزمة بسبب ظروف السوق المستقرة، كما أوضحت أن نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر التي تقوم على سيناريو الضغط لا تتطلب وفقط ضرورة الاحتفاظ بالأصول السائلة عالية الجودة، وإنما تركز أيضا على إدارة مخاطر السيولة. كما تميز القطاع المصرفي في كوسوفو بمستوى سيولة مرتفع، كما أنه يملك قدرة مرضية على مواجهة السيناريوهات المفترضة لسحب الودائع، أظهرت نتائج تحليل اختبار الضغط قدرة البنوك على مواجهة الأوضاع المتطرفة.

5.دراسة كل من "Simona Galletta" و"Sebastiano Mazzù" و"Enzo Scannella" بعنوان "تعقيد لجنة المخاطر ومخاطر السيولة في الصناعة المصرفية الأوروبية" "**complexity and Risk committee liquidity risk in the European banking industry**" منشورة بمجلة " Journal of Economic Behavior and Organizatio"، بتاريخ 17 نوفمبر 2021.

تهدف الدراسة إلى التحقيق في كيفية ارتباط خصائص حوكمة البنوك بمخاطر السيولة. من خلال تحليل تكوين مجلس الإدارة والجنس ولجنة المخاطر، بالاعتماد على نموذج بيانات البانل على عينة من البنوك الأوروبية خلال الفترة من (2011-2017)، قام الباحثين بجمع معلومات ملفات تعريف أعضاء مجلس الإدارة في البنوك. تسعى أيضا لتسليط الضوء على دور لجنة المخاطر المكونة من أعضاء لديهم خبرة في التعرض لمخاطر السيولة. الهدف العام لهذه الدراسة، هو التأكيد على أهمية إدارة المخاطر.

لغرض التحقق من العلاقة بين حوكمة الشركات ومخاطر السيولة المصرفية، تم استخدام عدم تطابق آجال استحقاق نسبة القروض إلى الودائع كمتغير تابع في معادل الانحدار المتعدد التالية:

$$LTDm_{it} = \gamma\ LTDm_{t-1} + \beta_1 RISKCOMM_{it} + \beta_2 BOARDSIZE_{it} + \beta_3 INDEP_{it} + \beta_4 MALE_{it} + \beta_5 BANKAGE_{it} + \beta_6 BOARDAGE_{it} + \beta_7 LNTA_{it} + \beta_8 TIER_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \delta t + \varepsilon it$$

تمثلت متغيرات المعادلة، كالتالي:

LTDm: متغير تابع مخاطر السيولة (نسبة القروض إلى الودائع المعدلة لعدم تطابق الاستحقاق –مبلغ القروض على المدى الطويل على مبلغ الودائع تحت الطلب) (LTDST–القروض للودائع والتمويل قصير الأجل–، LADST–الأصول السائلة على الودائع والتمويل قصير الأجل–) كمتغيرين تابعين إضافيين.

γ LTDmt–1: المتغير التابع متأخر بفترة واحدة؛

RISKCOMM: الأعضاء الذين لديهم خبرة في قضايا وممارسات إدارة المخاطر ؛

BOARDSIZE: حجم مجلس الإدارة ولجنة المخاطر (إجمالي عدد أعضاء مجلس إدارة البنك)؛

INDEP: النسبة المئوية لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين من إجمالي أعضاء مجلس الإدارة؛

MALE: النسبة المئوية للمديرين الذكور إلى جمالي المديرين؛

BANKAGE: المتغيرات الوهمية لعمر البنك (تساوي 1 إدا كان البنك أكثر من 30 عاما من تاريخ تأسيس)؛

BOARDAGE: متغير وهمي لمتوسط عمر المديرين (تساوي الواحد إذا كان المديرون أكبر من 60 عاما)؛

LNTA: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول بالنسبة لحجم البنوك؛

TIER: نسبة المستوى الأول إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر ؛

ROA: صافي الدخل مقسوما على إجمالي الأصول، كربحية أصول البنك.

أظهرت النتائج أن زيادة لجنة المخاطر بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مخاطر السيولة بنسبة 0.02%، وأن وجود الذكور لا يؤثر على إدارة مخاطر السيولة. أكدت على أن البنوك الكبرى أكثر خطورة. توصلت الدراسة إلى أن الدور الأساسي للجنة المخاطر يوفر الحماية الكافية للبنوك ضد مخاطر السيولة العامة، أتت نتائج الدراسة داعمة لدراسة لجنة بازل للرقابة المصرفية "بعنوان: مبادئ حوكمة الشركات للبنوك" والتي تمثلت في تعزيز مسؤوليات إدارة المخاطر لمجلس الإدارة خاصة فيمل يتعلق بالمهام المحددة للجنة المخاطر.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة

نسعى من خلال هذا المطلب للتعليق على الدراسات سابقة الذكر، وإظهار أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين موضوع الدراسة "إدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل III –دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجزائر–".

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة لكل من: أحلام بوعبدلي (2014)، سعاد بن صلاح (2016)، رمضان عبد الحميد الميهي (2015)، مريم خوبيزي (2018)، هبة عبد المنعم (2019)، sutan emir hidayat

(2012)، Hysen Lajqi (2019) في الهدف الدراسة . كما تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة (هبة عبد المنعم (2019)، رمضان عبد الحميد الميهي (2015)، sutan emir hidayat (2012)) في أداة الدراسة (الاستبيان) لمعتمدة لاختبار فرضية الدراسة. تشابهت أيضا الدراسة الحالية مع جميع الدراسة السابقة في مجتمع الدراسة المرتبط بالقطاع البنكي.

اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة: حمزة بلغام (2019)، مريم خوبيزي (2018)، Galiya jaxybekova (2018)، Peter Grundke (2019)، Hysen Lajqi (2019)، Simona Galletta (2021)، في أداة الدراسة. كما اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة: (هبة عبد المنعم (2019)، رمضان عبد الحميد الميهي (2015)، sutan emir hidayat (2012)) في حجم العينة.

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تطوير معارفها النظرية والحصول على المراجع، وتحديد منهج الدراسة، بالإضافية إلى كيفية إعداد أداة الدراسة. كما مكنت الدراسات السابقة الباحثة من استخدام الأساليب الإحصائية والتعليق عليها، وساهمت أيضا في طريقة اقتراح استراتيجيات إدارة السيولة.

تميزت الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات ذات الصلة التي سبق عرضها بأنها دراسة تهتم بتسليط الضوء فقط على إدارة خطر السيولة في البنوك العاملة بالجزائر ومدى مواكبة استراتيجيات إدارة خطر السيولة المصرفية المتبعة من بنك الجزائر والبنوك العاملة بالجزائر لمعايير بازل III لإدارة مخاطر السيولة المصرفية. فهي تعتبر من أولى الدراسات في الجزائر –في حدود علم الباحثة– المكملة لدراسة صندوق النقد العربي (هبة عبد المنعم (2019)، لغياب دولة الجزائر من عينة دراستها وهو ما أدى بنا لإتباع نفس المنهج وأداة الدراسة. إلا أن دراستنا سلطت الضوء أيضا على مبادئ الإدارة الحصيفة لمخاطر السيولة والأدوات الكمية لرصد مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل المتبعة (أي مدى تبنيها) في البنوك العاملة في الجزائر.

خلاصة

أظهر الجانب النظري لهذا الفصل المراحل التي مر بها القطاع البنكي الجزائري، مع الإشارة لمراحل إصلاح المنظومة المصرفية من خلال إصدار القوانين والأنظمة لتعزيز استقلالية الجهاز البنكي وتطويره بهدف مواكبة الممارسات الدولية الصادرة عن لجنة بازل، مثل النظام رقم 11-04 الذي يواكب من خلاله بنك الجزائر الممارسات الدولية الذي أكدت على أهمية إدارة السيولة المصرفية. كما قام بنك الجزائر بفرض إجراءات استثنائية نتيجة جائحة كوفيد-19.

نلخص أهم نتائج الفصل في النقاط التالية:

- مر القطاع البنكي الجزائر بمراحل مختلفة، تهدف لتطوير المنظومة المصرفية ومواكبة أهم التطورات التشريعية الصادرة عن الهيئات المصرفية العالمية (مقررات لجنة بازل)؛

- تعكس التعديلات المتكررة على القوانين والأنظمة الصادرة من بنك الجزائر اطلاعه على التغيرات في الممارسات المصرفية الدولية ودراسة آثارها على استقرار البنوك التجارية؛

- تضمن النظام رقم 11-04 جملة من التوجهات والإرشادية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، منها ما هو كمي ونوعي؛

- ألزم تشريع بنك الجزائر البنوك العاملة بالجزائر بضرورة اعتماد استراتيجيات داخلية للكشف عن مخاطر السيولة وإدارتها؛

- أصدر بنك الجزائر نسبة تهدف لتوفير الحد الأدنى من السيولة التي يجب أن تتوفر بحوزته على المدى القصير، كما طالب بحسابها شهريا ورفع نتائجها لبنك الجزائر كل ثلاثة أشهر؛

- تعامل بنك الجزائر مع جائحة كورونا بخفض نسبة معامل الحد الأدنى السيولة التي لا تقل عن 100% لتصبح لا تقل عن 60%؛

- أظهرت الدراسات التي تناولت المقارنة بين القواعد الاحترازية للجنة بازل وبنك الجزائر، اتجاه هذا الأخير لمواكبة مقررات لجنة بازل.

الفصل الثالث: مدى إعتماد البنوك محل الواسة على الإطار العالمي لإدارة السيولة

تمهيد

تحرص كل من لجنة الرقابة والإشراف المصرفي–لجنة بازل– وبنك الجزائر على تحقيق الاستقرار المصرفي، والسهر على التسيير السليم لإدارة المخاطر التي تواجه البنوك من خلال تقديم جملة من القواعد الاحترازية بصفة مستمرة.

إن الأهمية البالغة للسيولة المصرفية في تحقيق سلامة القطاع المصرفي التي برزت بعد تشخيص أزمة 2008، واتجاه جل التشريعات المصرفية في دول العالم إلى إقرار معايير نوعية وكمية لإدارة خطر السيولة، مثل لجنة بازل III. أدت ببنك الجزائر إلى مواكبة هذه التطورات بإصداره نظام 11–04 والتعليمة رقم 07–11 الذي يشرح للبنوك العاملة بالجزائر آليات إدارة خطر السيولة.

أقر الجهاز المصرفي للدول الكبرى خاصة الدول التي تضم محافظي البنوك المركزية كأعضاء مكونين للجنة بازل باعتماد مقررات إدارة خطر السيولة لاتفاقية بازل III في إدارة السيولة المصرفية على مستوى الجغرافي للبنوك الناشطة ضمنه، في حين استوحى البعض الآخر تشريعاته المصرفية في تسيير خطر السيولة من اتفاقية بازل III.

نسعى من خلال هذا الفصل للتعرف على إن كانت البنوك العاملة بالجزائر محل الدراسة تعتمد في إدارة مخاطر السيولة على اتفاقية بازل III في تشريعاتها المصرفية بخصوص تأمين السيولة ومواجهة خطر السيولة، بالاعتماد على أداة الاستبيان التي تم توزيعها على مستوى أربع بنوك عاملة بالجزائر.

المبحث الأول: عينة الدراسة

نحاول من خلال هذا المبحث التعريف بعينة الدراسة التي تتكون من 3 بنوك عمومية وبنك خاص، بالإضافة إلى عرض مصادر جمع المعلومات التي تسمح لنا باختبار الفرضيات.

المطلب الأول: البنوك محل الدراسة

يتكون الجهاز البنكي في الجزائر من 06 بنوك عمومية و14 بنك خاص حسب مقرر رقم 21-01 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 03 جانفي 2021 كما هو موضح في الجدول رقم 05 (الجريدة الرسمية، 2021، صفحة 27):

جدول 5: قائمة البنوك المعتمدة إلى غاية 03 جانفي 2021

البنوك العمومية	سنة التأسيس	البنوك الخاصة	سنة التأسيس
بنك الجزائر الخارجي	1967	بنك البركة	1991
البنك الوطني الجزائري	1966	سيتي بنك-الجزائر (فرع بنك)	1998
القرض الشعبي الجزائري	1966	المؤسسة العربية المصرفية-الجزائر	1998
بنك التنمية المحلية	1985	نتيكسيس-الجزائر	1999
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	1982	سوسيتي جينيرال-الجزائر	2000
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك)	1964	ترست بنك-الجزائر	2002
		بنك الإسكان للتجارة والتمويل-الجزائر	2003
		بنك الخليج-الجزائر	2004
		فرنسا بنك-الجزائر	2006
		كريدي اقريكول كربورات وانفستمانت بنك ألجيري	2007
		إتش.إس.بي.سي-الجزائر (فرع بنك)؛	2007
		مصرف السلام-الجزائر	2008
		البنك العربي-الجزائر (فرع بنك)	2001
		بي. ن. بي باريباس-الجزائر	2002

المصدر: الجريدة الرسمة. (2021)، بنك الجزائر، قائمة البنوك المعتمدة في الجزائر. العدد الخامس. صفحة 26.

أولا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر في 13 مارس 1982، بموجب المرسوم رقم 82-206، برأس مال اجتماعي قدره 22 مليون دج كمؤسسة مالية وطنية، كما يعتبر بنك بدر شركة ذات أسهم من حيث الشكل القانوني، يعمل على تمويل الفلاحة والصناعات الغذائية والصيد البحري وتربية المائيات، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمارس عمليات تلقي الودائع ومنح القروض مع صدور قانون النقد والقرض (90-10) أي أنه بإمكان البنك تقديم قروض من أجل ترقية التحويلات التجارية مع الخارج، يتكون البنك من 321 وكالة عبرة التراب الوطني(BADR BANQUE, 2022 ;نجار، 2014، الصفحات 240-241).

يوضح الجدول رقم (06)، بالإضافة لباقي جداول عينة الدراسة كل من نسبة خطر السيولة، نسبة الرافعة المالية، نسبة توزيع المخاطر ونسبة متطلبات رأس المال الأساسي وفقا لتشريعات بنك الجزائر الصادرة لمواكبة مقررات بازل III. حيث نصت التشريعات أن نسبة خطر السيولة التي يتم حسابها وفق النظام رقم 11-04 يجب ألا تقل عن 100 بالمائة والتي يفترض تطبيقها بدأ من سنة 2011 في البنوك العاملة بالجزائر، تحت مسمى معامل الحد الأدنى للسيولة.

حدد النظام رقم 14-01 متطلبات رأس المال الأساسي حسب المادة 03 التي نصت على أن "تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق بواقع 7 بالمائة على الأقل". والنظام رقم 14-02 الذي يتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات، حيث تم تعريف في المادة 02 من النظام الخطر الكبير بأنه "مجموع المخاطر التي يتعرض لها بنك أو مؤسسة مالية بخصوص نفس المستفيد جراء عملياته التي يتعدى مبلغها 10 بالمائة من الأموال الخاصة للبنك أو المؤسسة المعنية"، يقصد بمساهمات أنها "سندات تسمح حيازتها المستمرة بممارسة تأثير أو رقابة على الشركة المصدرة، وتعتبر هذه الوضعية قائمة عندما يمتلك بنك أو مؤسسة مالية 10 بالمائة على الأقل من رأس المال أو حقوق التصويت في تلك الشركة". أظهرت المادة 05 من النظام أنه "يجب ألا يتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي يتعرض لها بنك أو مؤسسة مالية ثمانية (8) أضعاف مبلغ أمواله الخاصة القانونية." أما نسبة الرافعة تم حسابها وفقا لمقرر لجنة بازل III التي نصت على وجوب أن تساوي على الأقل 3 بالمائة.

جدول 6: النسب الاحترازية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR							
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
*نسبة خطر السيولة%	115,13	99,22	116,65	94,97	126,43	53,90	78,14
*نسبة الرافعة المالية %	27,63	20,46	18,4	19,93	21,18	21,36	15,35
*نسبة توزيع المخاطر%	162,76	281,22	276,97	644,0	657,66	613,12	610,3
متطلبات رأس المال الأساسي %	12,78	12,09	12,59	10,75	9,20	9,69	10,16

المصدر: الأخضر، مالك. (2020). *دوافع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 3 دراسة حالة الجزائر (2009-2016)* (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3: الجزائر العاصمة، الجزائر. صفحات 137-144.

*تم حساب النسب في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة.

نلاحظ من الجدول أن متطلبات رأس المال الأساسي لبنك بدر تفوق الحد الأدنى 7 %، التي تم تطبيقها بدأ من 01 أكتوبر 2014. ومنه يمكن القول أن حجم الأموال الخاصة على مستوى بنك بدر تساهم في التغطية من المخاطر.

نلاحظ أن نسبة كل من الرافعة المالية ونسبة توزيع المخاطر تفوق الحد الأدنى المقدر بـ 3 % للرافعة المالية وهو ما يؤكد احترام بنك بدر للحد الأدنى للنسب المحسوب من قبل الباحث.

تم العمل بنسبة الحد الأدنى لمعامل السيولة بدأ من 2011 على ألا تقل عن 100 %، نلاحظ أن بنك بدر سجل انخفاض في معدلات نسبة خطر السيولة عن الحد الأدنى المنصوص في النظام رقم 11-04 في سنة 2013 و2015 و2016 وهو ما يدل على انخفاض مستوى الأصول السائلة المتاح على المدى القصير عن التزامات التمويل المستلمة من البنوك ومجموع المطلوبات في المدى القصير والالتزامات الممنوحة. يرجع إلى حالة القطاع البنكي في هذه الفترة التي كان يشهد فيها شح سيولة بسبب انخفاض أسعار البترول على الودائع البنكية وممارسات الدولة المنصبة للرفع من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الضخمة.

ثانيا: البنك الوطني الجزائري BNA

تم إنشاء البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، بموجب المرسوم رقم 66-178، كأول بنك تجاري وطني، يعتبر أول بنك حاز على اعتماد بتاريخ 05 سبتمبر 1995. كان نشاطه موجها لتمويل الزراعة قبل إنشاء بنك بدر المتخصص في التمويل الزراعي وبإصدار القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض الذي سمح بصياغة جذرية للبنك الوطني الجزائري الذي أصبح يعتبر كشخص معنوي يؤدي كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس وعمليات القروض ووضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن (نجار، 2014، صفحة 242 ; La Banque Nationale d'Algérie, s.d).

جدول 7: النسب الاحترازية للبنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري BNA							
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
47,05	46,33	37,96	70,91	78,76	63,20	87,56	***نسبة خطر السيولة%**
16,81	11,67	10,84	12,62	9,63	8,54	10,01	***نسبة الرافعة المالية %**
112,22	459,93	-	102,61	96,57	84,27	44,94	***نسبة توزيع المخاطر%**
13,42	13,35	10,11	21,68	16,04	18,76	28,39	**متطلبات رأس المال الأساسي %**

المصدر: الأخضر، مالك. (2020). *دوافع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 3 دراسة حالة الجزائر (2009-2016)* (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3: الجزائر العاصمة، الجزائر. صفحات 137-144.

*تم حساب النسب في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة.

نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري سجل نسب تفوق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الأساسي المقدرة بـ 7 % مما يدل على أن الأموال الخاصة للبنك الوطني الجزائري قادرة على مواجهة المخاطر. نلاحظ أيضا أن نسبة الرافعة المالية تفوق الحد الأدنى المقدر بـ 3 %.

كما نلاحظ أن نسبة معامل الحد الأدنى للسيولة في البنك الوطني الجزائري تقل عن الحد الأدنى المقدر بـ 100% في كل سنوات (2010-2016)، ومنه يمكن القول أن البنك غير قادر على توفير السيولة في المدى القصير الأجل (يتم حسابها كل شهر) أي أن الأصول السائلة المتاحة غير قادرة على تغطية الالتزامات المستحقة،

فسر بنك الجزائر في تقريره السنوي للمخالفات المسجلة في نسبة معامل السيولة (خطر السيولة) للفترة التي تميزت بنقص سيولة على مستوى الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار البترول.

ثالثا: بنك التنمية المحلية BDL

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85-85 بتاريخ 30 أفريل 1985. برأس مال قدر بنصف مليار دينار جزائري. يعتبر بنك عمومي يتكون من 155 وكالة منتشرة على مستوى التراب الوطني، يسعى البنك لتعزيز الاستثمار وتلبية حاجات تمويل الخواص، أي يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني (Banque de Développement Local, 2022 ;نجار، 2014، الصفحات 242-243).

جدول 8: النسب الاحترازية لبنك التنمية المحلية

بنك التنمية المحلية BDL							
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
***نسبة خطر السيولة%**	112,64	100,09	63,32	56,17	68,59	69,15	57,35
***نسبة الرافعة المالية %**	18,76	19,37	17,88	19,63	28,15	15,83	11,86
***نسبة توزيع المخاطر%**	-	-	16,45	80,41	135,71	51,68	58,21
متطلبات رأس المال الأساسي %	11,98	10,98	7,81	6,40	4,64	8,72	9,10

المصدر: الأخضر، مالك. (2020). *دوافع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 3 دراسة حالة الجزائر (2009-2016)* (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3: الجزائر العاصمة، الجزائر. ص ص 137-144.

*تم حساب النسب في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة.

نلاحظ أن متطلبات رأس المال الأساسي أكبر من الحد الأدنى مقدر من قبل بنك الجزائر بـ 7% مما يدل أن بنك التنمية المحلية يعمل على مواجهة المخاطر بالاعتماد على الأموال الخاصة.

قدرة نسبة الحد الأدنى لمعامل السيولة (خطر السيولة) بقيم أقل من 100% في سنوات الدراسة بعد فرض تطبيق النسبة، يرجع هذا الانخفاض في قيم نسبة خطر السيولة إلى شح السيولة في تلك الفترة. قام بنك التنمية المحلية بالإفصاح عن نسبة معامل الحد الأدنى للسيولة في التقرير السنوية لسنة 2017 و2018 كما موضحة في الجدول رقم (09):

جدول 9: معامل الحد الأدنى السيولة (نسبة خطر السيولة) لبنك التنمية المحلية

	2018	2017	2016	2015
معامل السيولة %	86	60	98	122

Source: bdl, (2018), rapport annuel, p 25 ; Et (2017) rapport annuel, p 28.

تم تسجيل معامل سيولة منخفض عن الحد الأدنى وفق تشريع بنك الجزائر، أي أنه لا يوجد اختلاف بين نسبة معامل السيولة وفق دراسة الأخضر مالك (2020)، وقيم النسبة المفصح عنها بشكل سنوي من قبل البنك التي تعكس أيضا تسجيل البنك لمعامل سيولة منخفض عن الحد الأدنى.

رابعا: بنك سوسيتي جينيرال–الجزائرSGA

هو بنك خاص تم تأسيسه عام 2000، مملوك من قبل مجموعة سوسيتي جنرال بنسبة 100%. يتكون من 91 فرعا موزعة على 31 ولاية، يعتبر أول بنك فرنسي أُسيس في الجزائر، يمارس كل العمليات المصرفية ويصنف كبنك شامل (SOCIÉTÉ GÉNÉRALE ALGÉRIE, s.d.) .

جدول 10: النسب الاحترازية لبنك سوسيتي جينيرال–الجزائر

بنك سوسيتي جينيرال–الجزائرSGA							
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
***نسبة خطر السيولة%**	48,83	58,74	83,13	76,02	81,28	51,50	53,25
***نسبة الرافعة المالية %**	8,71	8,44	8,7	9,11	10,70	8,14	2,67
***نسبة توزيع المخاطر%**	71,94	63,12	14,80	74,04	186,90	180,0	188,28
متطلبات رأس المال الأساسي %	15,89	16,62	19,19	17,92	11,13	11,80	11,69

المصدر: الأخضر، مالك. (2020). *دوافع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 3 دراسة حالة الجزائر (2009–2016)* (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3: الجزائر العاصمة، الجزائر. ص ص 137–144.

*تم حساب النسب في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة.

نلاحظ أن بنك سوسيتي جينيرال–الجزائر التزم بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الأساسي الذي قدر بـ 7% أي أنه يعتمد على أمواله الخاصة في التصدي للمخاطر.

كما أنه لم يلتزم بنك سوسيتي جينيرال–الجزائر بالحد الأدنى لمعامل السيولة طوال فترة الدراسة، كونها أقل من الحد الأدنى المطبق على النسبة ويرجع الانخفاض في آخر سنتين (2015–2016) إلى شح السيولة الحاصل على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة.

نلاحظ أن كل البنوك محل الدراسة حسب دراسة الأخضر مالك لم تحقق الحد الأدنى لمعامل الدراسة، في حين التزمت بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الأساسي، مما يوحي أن البنوك محل الدراسة تعمل على التصدي ومواجهة المخاطر بالاعتماد على الأموال الخاصة.

رغم تسجيل البنوك محل الدراسة لمعامل حد أدنى للسيولة أقل من 100% إلا أن وضعية السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري تسجل فائض في السيولة (يتم حساب فائض السيولة من خلال الفرق بين إجمالي الودائع وإجمالي القروض) كما هو موضح في الجدول رقم (11):

جدول 11: حالة السيولة في النظام المصرفي الجزائري

السنوات	فائض سيولة	إجمالي القروض	إجمالي الودائع
2001	817.90	1078.40	**1896.30**
2002	970.00	1266.80	**2236.80**
2003	1137.90	1380.20	**2518.10**
2004	1235.10	1535.00	**2770.10**
2005	1369.60	1779.80	**3149.40**
2006	1840.80	1905.40	**3746.20**
2007	2504.90	2205.20	**4710.10**
2008	2800.40	2615.50	**5415.90**
2009	2262.80	3086.50	**5349.30**
2010	2796.10	3268.10	**6064.20**
2011	3631.20	3726.50	**7357.70**
2012	3775.20	4287.60	**8062.80**
2013	3400.10	5156.30	**8556.40**
2014	3523.20	6504.60	**10027.80**
2015	2319.20	7277.20	**9596.40**

2016	1409.20	7909.90	**9319.10**
2017	1377.70	8880.00	**10257.70**
2018	1733.60	9976.30	**11709.90**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات 2008-2019.

نلاحظ أن الجهاز المصرفي الجزائري حقق فائض سيولة منذ 2001 إلى غاية 2018، قدر فائض السيولة سنة 2012 بـ 3775,20 مليار دج إلا أن استراتيجيات بنك الجزائر المعتمدة لامتصاص فائض السيولة التي ساهمت في تسجيل انخفاض في فائض السيولة بدأ من سنة 2013 ليصل سنة 2017 إلى 1377,70 مليار دج من خلال فرض تطبيق معامل السيولة واستخدام أدوات السياسة النقدية، يرجع الانخفاض في فائض السيولة أيضا إلى انخفاض حجم الودائع بسبب انخفاض أسعار البترول هذا من جهة وإلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة من جهة أخرى نتيجة قيام الدولة بتقديم الدعم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الكبيرة.

المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات

نوضح من خلال هذا المطلب مصادر جمع المعلومات واستعراض أداة الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة في اختبار الفرضيات.

أولا: مشكلة وأداة الدراسة

تهتم هذه الدراسة بتسليط الضوء على آليات إدارة السيولة المصرفية في الجهاز البنكي الجزائري، أي التعرف على التعاميم الصادرة من بنك الجزائر بخصوص تعريف وقياس ومراقبة خطر السيولة. بالإضافة لمعرفة مدى تبنى بنك الجزائر لمعايير بازل III في إدارة خطر السيولة المصرفية.

1- مشكلة الدراسة:

بالاطلاع على نظام 11-04 الصادر عن بنك الجزائر سنة 2011 الذي يوضح تعريف وقياس ومراقبة خطر السيولة، تبين أن بنك الجزائر أكد على ضرورة تبني البنوك إستراتيجيات داخلية لإدارة ومراقبة السيولة الخاصة بكل بنك. وهو ما يؤدي بنا إلى التساؤل حول ما هي الاستراتيجيات الداخلية التي اعتمدت عليها البنوك العاملة بالجزائر في إدارة السيولة، وهل تم الاعتماد على أي من توجهات بازل III في استراتيجياتها الداخلية؟، خاصة أن معظم الأنظمة المصرفية والبنوك تعتمد في إصدار التعاميم على مقررات لجنة بازل الموجهة للبنوك الناشطة دوليا إما بتبنيها للمعايير كما هي، أو تعمل على تكييف مقررات لجنة بازل مع بيئتها المصرفية حتى تواكب الممارسات المالية الدولية.

ومن هنا يتجلى التساؤل الرئيسي للدراسة المتمثل في: **ما مدى اعتماد البنوك العاملة بالجزائر على اتفاقية بازل III في إدارة مخاطر السيولة؟**

يسمح لنا هذا التساؤل من معرفة مدى قدرة الجهاز البنكي الجزائري على تجاوز الصدمات السيولة محتملة الحدوث مستقبلا، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19 الذي شهدها العالم، والتي تظهر أن القطاع المصرفي قد يواجه جملة من المخاطر لم يتعامل معها من قبل، ولا يملك لها تاريخ يمكن المسؤولين بعامل الخبرة من اختيار الاستراتيجية التي تضمن للبنك مواجهة وتجاوز الأزمة.

إن تسجيل بنك الجزائر فائض سيولة على مستوى الجهاز البنكي قد يخلق نوع من الراحة في إدارة خطر السيولة من قبل مسؤولين البنك، وهذا ما لامسنها من نتائج دراسة الأخضر مالك (2020) التي توصلت إلى عدم إعطاء أهمية لمخاطر السيولة خاصة المرتبطة بالمخاطر على المدى الطويل لغياب النص القانوني الذي يلزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة دنيا، مع تسجيل مخالفات في تطبيق نسبة معامل السيولة، بالإضافة إلى ضعف السوق المالية في الجزائر مما يجعل الجهاز البنكي الجزائري بعيدا عن المخاطر الناتجة عن انتقال الازمات عبر الأسواق المالية، وهو سبب عدم تأثر الجهاز البنكي الجزائري بالأزمة المالية التي شهدها العالم سنة 2007-2008. إلا أن ضعف السوق المالية في الجزائر يخلق تحدي لها في ظل سعيها لمواكبة تطور الادوات الحاصلة في البيئة المصرفية.

2- أداة الدراسة:

إن البيانات المطلوب الحصول عليها ترتبط بآليات إدارة السيولة المصرفية المعتمدة من قبل البنوك العاملة في الجزائر، بما يسمح من استنباط الاستراتيجيات الداخلية التي تمارسها البنوك محل الدراسة في قياس ومراقبة وتقييم إدارة خطر السيولة وخطط الطوارئ التي تلجأ لها في فترات الضغط.

حيث تم كتابة عبارات الاستبيان بناء على المعايير والإرشادات والممارسات السليمة الصادرة عن لجنة بازل خاصة اتفاقية بازل III بخصوص إدارة خطر السيولة. كمصدر أولي في جمع المعلومة. بهدف الإجابة على تساؤل الدراسة اعتمدنا على عينة من البنوك العامل بالجزائر العاصمة، والمتمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني، بنك التنمية المحلية وبنك سوسيتي جنيرال-الجزائر.

تمثل أفراد عينة الدراسة في الموظفين بالبنوك محل الدراسة حيث اقتصر على العاملين في المصالح التي تملك معلومات حول إدارة السيولة ومدير البنك. شملت الموظفين في المصلحة المالية، مصلحة التدقيق، مصلحة

المخاطر، ومدير بنك بالإضافة لفئة أخرى مسؤولة عن إدارة خطر السيولة على مستوى البنوك العاملة في الجزائر العاصمة. التي تم الإجابة عنها باسم "أمين صندوق"، كما تم استخدام أسلوب العينة عشوائية، نوضح في الجدول رقم 12 أسماء البنوك وعدد الاستبيانات المستردة.

الجدول رقم 12: عينة الدراسة

اسم البنك	عدد الاستبيانات الموزعة للمديرية	عدد الاستبيانات المستردة من المديرية	عدد الاستبيان الموزعة على الوكالات	عدد الاستبيانات المستردة من الوكالات	عدد الاستبيانات المستردة عن كل بنك
الفلاحة والتنمية الريفية بدر	10	05	10	09	14
البنك الوطني الجزائري	10	01	05	04	5
بنك التنمية المحلية	10	03	10	08	11
سوسيتي جينيرال–الجزائر	10	01	05	01	2
مجموع الاستبيانات	40	10	30	22	32

المصدر: من إعداد الطالبة.

قامت الباحثة بتوزيع 40 استبيان على الموظفين في البنوك العاملة بالجزائر وتم استرجاع 32 استبيان. حيث قدرت نسبة إجمالي الاسترداد بـ 80 %، تم توزيع الاستبيان على مستوى المديريات العامة للمفتشية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية وسوسيتي جينيرال–الجزائر إلا أن عدد الاستبيانات المستردة لم يتجاوز 10 استبيانات من أصل 40 استبيان، وهو ما أدى بنا لتوزيع باقي الاستبيانات (عددها 30) على مستوى وكالات البنوك محل الدراسة، تم اختيار 2 من الوكالات في كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، ووكالة واحدة في البنك الوطني الجزائري وسوسيتي جينيرال–الجزائر الناشطة على مستوى العاصمة

تم إعداد الاستبيان بالاعتماد على المراجع كما هي موضحة في الملحق رقم (01)، مما تطلب تقسيمه إلى قسمين:

- **القسم الأول:** يضم المعلومات الشخصية لمفردات العينة، التي تظهر المستوى التعليمي، الأقدمية (الخبرة المهنية) والمستوى الوظيفي؛
- **القسم الثاني:** تناول فقرات تظهر مدى تبني الجهاز البنكي الجزائري لمقررات لجنة بازل III في إدارة السيولة المصرفية، الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور:

-**المحور الأول** تضمن المحور الأول عبارات تتعلق بمدى الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مبادئ بازل III البالغ عددها 29 عبارة؛

- **المحور الثاني** تضمن 11 فقرة تظهر معلومات حول مدى العمل بالنسب العالمية لقياس مخاطر السيولة (نسبة التغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر)؛

- **المحور الثالث** قسم لخمسة أبعاد شكلت 23 فقرة حول الأدوات الكمية لرصد مستويات إدارة مخاطر السيولة (أنظر الملحق رقم 2).

يعتبر الاستبيان مهيكل وفقا لمتغيرات الدراسة وأهدافها تم تصميمه على أساس مقياس ليكرت الخماسي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة).

ثانيا: الأدوات الإحصائية المستخدمة

يتم تحليل الاستبيان عبر أربع خطوات (عرض أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة، تحليل نتائج الاستبيان، الاختبارات الإحصائية والإجابة على فرضيات الدراسة) (أقطي، 2017، صفحة 54). تم اختيار مجموعة من الأساليب الإحصائية المتعارف عليها في مجال البحوث الخاصة بالعلوم الاجتماعية، في تحليل بيانات الاستبيان، حيث تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 26، في إجراء الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل ارتباط ألفا كرونباخ للتحقق من درجة الاعتمادية والثبات في المقاييس؛
- أساليب التحليل الإحصاء الوصفي الوسط الحسابي والانحراف المعياري؛
- ومعامل الارتباط بيرسون.

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي للإجابات

يعالج هذا المبحث الاختبار الاحصائي لإجابات الموظفين في البنك، من خلال تحليل البيانات الشخصية للمجيبين، واجراء باقي الاختبارات المرتبطة بالثبات والصدق.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لأفراد العينة

نقدم من خلال هذا المطلب وصف وتلخيص البيانات الشخصية للاستبيان، بالاعتماد على الجداول التكرارية للمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي والخبرة المهنية (الأقدمية).

أولا: التحليل الوصفي للمؤهل العلمي

يوضح الجدول رقم 13 توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول 13: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

	العدد	النسبة %
ثانوي فأقل +ديبلوم	10	31.3
ليسانس	10	31.3
ماستر	6	18.8
ماجستير	6	18.8
المجموع	32	100

المصدر: مخرجات SPSS 26.

نلاحظ من الجدول أن النسبة المئوية للمؤهل العلمي للمجيبين الحاملين لشهادة ليسانس وفئة ثانوي فأقل + ديبلوم قدرة بـ 62.6%، فحين بلغت فئة المجيبين الحاملين شهادة الماستر والماجستير ودكتوراه 37.5%.

ثانيا: التحليل الوصفي للمسمى الوظيفي

يعكس الجدول رقم 14 النسب المئوية لأفراد العينة حسب وظائفهم في البنك:

جدول 14: توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

	العدد	النسبة %
مدير بنك	10	**31.3**
موظف في المصلحة المالية	9	**28.1**
موظف في مصلحة التدقيق	7	**21.9**
موظف في مصلحة المخاطر	2	**6.3**
أخرى	4	**12.5**
المجموع	32	**100**

المصدر: مخرجات SPSS 26.

نلاحظ من الجدول أن العدد الأكبر من المجيبين على العينة هم موظفي في منصب مدير بنك بنسبة 31.3%، تليه موظف في المصلحة المالية 28.1%، في حين تم الإجابة على الاستبيان من موظف في مصلحة أمين صندوق تحت فئة أخرى بنسبة 12.5%. في حين كانت أقل فئة مجيبة في الموظفين في مصلحة المخاطر بنسبة 6.3%.

ثالثا: التحليل الوصفي لفترة العمل

تتوزع عناصر عينة الدراسة وفقا لفترة العمل في البنك، كما يظهره الجدول رقم 15:

جدول 15: توزيع عينة الدراسة حسب فترة العمل

	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	7	21.9
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	7	21.9
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	4	12.5
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	10	31.3
فوق 20 سنة	4	12.5
المجموع	32	100

المصدر: مخرجات SPSS 26.

نلاحظ من الجدول أن أكبر نسبة للمجيبين من حيث الأقدمية كانت من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة حيث قدرة بـ 31.3%، فحين بلغت نسبة المجيبين 43.8% العاملين للأقل من 10 سنوات.

المطلب الثاني: اختبار الثبات والصدق

إن اختبار ثبات وصدق الاستبيان يهدف لمعرفة إذا كانت الإجابات المقدمة من قبل المجيب على عبارات الاستبيان تقدم لنا المعلومات التي تم صياغة عبارات الاستبيان لأجلها. فحين ثبات الاستبيان يوضح لنا قيمة احتمال الحصول على نفس النتائج (أو نتائج مقاربة) إذا ما تم توزيع الاستبيان على عينة أخرى، يعكس معامل الثبات قيمة احتمال تساوي النتائج (البحر و التنجي، 2014، صفحة 14).

أولا: اختبار الثقة/ الثبات في مقاييس الدراسة

الصدق الظاهري للاستبيان تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة العاملين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955–سكيكدة وجامعة باجي مختار عنابة كما هو موضح في الملحق رقم (03) الذي يظهر رد المحكمين أيضا.

بهدف التأكد من ثبات الفقرات المستخدمة في الاستبيان قمنا بحساب معامل الثبات (Cronbach's Alpha) الذي تكون قيمه محصورة بين الصفر والواحد، كما تم حساب معامل الصدق عن طريق أخذ جدر لألفا–كرونباخ، تم صياغة النتائج الاختبار المتوصل لها في الجدول رقم 16:

جدول 16: نتائج اختبار الثقة/ الثبات في مقاييس الدراسة

	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق	الملاحظة
كل فقرات الاستبيان	**63**	**.967**	**.983**	**درجة عالية من الثبات**
المحور الأول: مدى الإدارة والرقابة على خطر السبولة وفق مبادئ بازل III في المصرف	**29**	**.952**	**.975**	**درجة عالية من الثبات**
المحور الثاني: مدى العمل بنسب الرقابة العالمية لقياس مخاطر السيولة (نسبة التغطية السيولة ونسبة التمويل صافي المستقر)	**11**	**.901**	**.949**	**درجة عالية من الثبات**
المحور الثالث: الأدوات الكمية لرصد مستويات إدارة مخاطر السيولة	**23**	**.928**	**.963**	**درجة عالية من الثبات**

المصدر: مخرجات SPSS 26.

يظهر الجدول أن كل قيم معامل الثبات قريبة من الواحد، تمثلت قيمة معامل الثبات للمحور الأول 0.952، أما معامل الثبات للمحور الثاني قيمته هي 0.901 وقدر معامل الثبات للمحور الثالث بـ 0.928. كما بلغ معامل الثبات لكل لفقرات الاستبيان قيمة 0.967. وهو ما يدل على أن الاستبيان ثابت بدرجة عالية. أظهر الجدول أن قيم معامل الصدق كانت قريبة أيضا من الواحد لفقرات الاستبيان بقيمة 0.983 و بـ 0.975 للمحور الأول، أما المحور الثاني سجل أقل نسبة معامل صدق بـ 0.949، في حين بلغ معامل الصدق للمحور الثالث قيمة 0.963. وبالتالي يمكن القول بأن الاستبيان يمثل المجتمع الذي سحبت منه العينة، ومنه يمكن القول من أن الاستبيان صادق ومماثل للمجتمع المدروس.

ثانيا: اختبار صدق المقاييس

بهدف التعرف على مدى اتساق عبارات الاستبيان مع المحاور، نلجأ لحساب معامل الارتباط. الذي يحدد العلاقة المتبادلة بين متغيرين متكافئين، تكون قيم معامل الارتباط ضمن مجال $[1+ ,1-]$، كما يتم تحديد شكل العلاقة حسب قيم معامل الارتباط. ومنه يمكننا معرفة إذا ما كانت العبارات تقيس فعلا ما وضعت لقياسه، أم لا.

1-الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (مدى الإدارة والرقابة على خطر السبولة وفق مبادئ بازل III في المصرف):

تمثلت نتائج اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول، في الجدول رقم 17:

جدول 17: نتائج اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

فقرات المحور الأول	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
فقرة رقم 1-1	**.629****	**0.000**
فقرة رقم 1-2	**.644****	**0.000**
فقرة رقم 1-3	**.745****	**0.000**
فقرة رقم 1-4	**.810****	**0.000**
فقرة رقم 1-5	**.737****	**0.000**
فقرة رقم 1-6	**.658****	**0.000**
فقرة رقم 1-7	**.538****	**0.001**
فقرة رقم 1-8	**.681****	**0.000**
فقرة رقم 1-9	**.790****	**0.000**
فقرة رقم 1-10	**.761****	**0.000**
فقرة رقم 1-11	**.773****	**0.000**
فقرة رقم 1-12	**.784****	**0.000**
فقرة رقم 1-13	**.726****	**0.000**
فقرة رقم 1-14	**.653****	**0.000**
فقرة رقم 1-15	**.605****	**0.000**
فقرة رقم 1-16	**.690****	**0.000**
فقرة رقم 1-17	**.638****	**0.000**
فقرة رقم 1-18	**.541****	**0.002**
فقرة رقم 1-19	**.557****	**0.001**
فقرة رقم 1-20	**.526****	**0.002**
فقرة رقم 1-21	**.715****	**0.000**
فقرة رقم 1-22	**.676****	**0.000**
فقرة رقم 1-23	**.602****	**0.000**
فقرة رقم 1-24	**.613****	**0.000**
فقرة رقم 1-25	**.473****	**0.006**
فقرة رقم 1-26	**.440***	**0.012**
فقرة رقم 1-27	**.419***	**0.019**
فقرة رقم 1-28	**.587****	**0.001**
فقرة رقم 1-29	**0.353**	**0.051**

المصدر: مخرجات SPSS 26.

نلاحظ من الجدول اختلاف مقدار معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول، حيث قدر أكبر معامل ارتباط بـ 0.810 للعبارة الرابعة وأدنى معامل ارتباط 0.353 بمستوى معنوية أكبر من 5% قدر بـ 0.051، أي أن الفقرة رقم 29 مرتبطة مع المحور الأول ارتباط وهمي، باستثناء العبارة الأخيرة الغير معنوية يصبح أدنى معامل ارتباط بقيمة 0.419، ومنه يمكن القول أن فقرات المحور الأول تختلف في نوع العلاقة مع المحور من علاقة طردية متوسطة إلى علاقة طردية قوية. وهو ما يدل على أن عبارات المحور الأول تعبر وبشكل جيد على المحور الأول.

2-الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (مدى العمل بنسب الرقابة العالمية لقياس مخاطر السيولة -نسبة التغطية السيولة ونسبة التمويل صافي المستقر-):

يعرض الجدول رقم 18 نتائج اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول.

جدول 18: نتائج اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

فقرات المحور الثاني	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
فقرة رقم 2-30	**.887****	**0.000**
فقرة رقم 2-31	**.740****	**0.000**
فقرة رقم 2-32	**.869****	**0.000**
فقرة رقم 2-33	**.859****	**0.000**
فقرة رقم 2-34	**.786****	**0.000**
فقرة رقم 2-35	**.715****	**0.000**
فقرة رقم 2-36	**.670****	**0.000**
فقرة رقم 2-37	**.717****	**0.000**
فقرة رقم 2-38	**.696****	**0.000**
فقرة رقم 2-39	**.796****	**0.000**
فقرة رقم 2-40	**.460***	**0.011**

المصدر: مخرجات SPSS 26.

نلاحظ من الجدول أن كل فقرات المحور ترتبط طرديا مع المحور الثاني، حيث بلغ أكبر معامل ارتباط 0.887 وهي تدل على وجود علاقة طردية قوية بين الفقرة رقم 30 والمحور الثاني. وهي ذات نفس العلاقة بين الفقرات من 31-39 والمحور الثاني بمستوى معنوية موحد قدر بـ 0.000. فحين قدر معامل الارتباط بين الفقرة

40 والمحور الثاني بـ 0.460 بمستوى معنوية 0.001. ومنه يمكن القول أن كل فقرات المحور الثاني تعبر وبشكل جيد على المحور الثاني.

3-الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (الأدوات الكمية لرصد مستويات إدارة مخاطر السيولة):

يظهر الجدول رقم 19 اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث.

جدول 19: نتائج اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

فقرات المحور الثالث	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
فقرة رقم 3-41	.609**	0.000
فقرة رقم 3-42	.605**	0.000
فقرة رقم 3-43	.624**	0.000
فقرة رقم 3-44	.548**	0.001
فقرة رقم 3-45	.677**	0.000
فقرة رقم 3-46	.513**	0.003
فقرة رقم 3-47	.590**	0.000
فقرة رقم 3-48	.665**	0.000
فقرة رقم 3-49	.728**	0.000
فقرة رقم 3-50	.683**	0.000
فقرة رقم 3-51	.522**	0.002
فقرة رقم 3-52	.604**	0.000
فقرة رقم 3-53	.662**	0.000
فقرة رقم 3-54	.660**	0.000
فقرة رقم 3-55	.600**	0.000
فقرة رقم 3-56	.645**	0.000
فقرة رقم 3-57	.546**	0.001
فقرة رقم 3-58	.641**	0.000
فقرة رقم 3-59	.681**	0.000
فقرة رقم 3-60	.641**	0.000

فقرة رقم 3-61	**.622**	**0.000**
فقرة رقم 3-62	**.572**	**0.001**
فقرة رقم 3-63	**.494**	**0.004**

المصدر: مخرجات SPSS 26.

تظهر نتائج اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث، أن قيم معامل الارتباط بيرسون ذات مستوى معنوية أقل من 0.004، في حين قدرة أكبر قيمة لمعامل الارتباط لعبارات المحور الثالث بـ 0.728 بمستوى معنوية 0.000 للعبارة رقم 49 مع المحور الثالث بعلاقة طردية قوية، فحين تم تسجيل أدنى معامل ارتباط للعبارة رقم 63 بمعامل 0.494 بمستوى معنوية 0.004 مع المحور الثالث بعلاقة طردية متوسطة. تبين هذه النتائج أن عبارات المحور الثالث تعبر بشكل جيد عن المحور الثالث بمستوى معنوية أقل من 0.01.

4-الصدق الاتساق البنائي للاستبيان:

يوضح الجدول رقم 20 قيم معامل الارتباط بيرسون بين المحاور الاستبانة والدرجة الكلية له.

جدول 20: نتائج اختبار الصدق الاتساق البنائي للاستبيان

محاور الاستبيان	معامل الارتباط بيرسون	
	R	sig
مدى الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مبادئ بازل III في المصرف	**.871****	**.000**
مدى العمل بنسب الرقابة العالمية لقياس مخاطر السيولة (نسبة التغطية السيولة ونسبة التمويل صافي المستقر)	**.832****	**.000**
الأدوات الكمية لرصد مستويات إدارة مخاطر السيولة	**.794****	**.000**

المصدر: مخرجات SPSS 26.

يلاحظ وجود ارتباط داخلي قوي بين محور الاستبيان، حيث قدر معامل الارتباط بيرسون بين محور الأول والدرجة الكلية للاستبيان بـ 0.871 عند مستوى معنوية 1%، وهي علاقة طردية قوية. بلغ معامل الارتباط بيرسون بين المحور الثاني مع والدرجة الكلية للاستبيان بـ 0.832 بمستوى معنوية 0.000 وهي علاقة طردية قوية. سجل معامل الارتباط بيرسون بين المحور الثالث مع والدرجة الكلية للاستبيان بـ 0.794 بمستوى معنوية 0.00 وهي علاقة طردية قوية.

وبذلك تعتبر فقرات الاستبيان صادقة وتقيس ما وصفت له.

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي

بهدف التعرف على نوعية البيانات المجمعة للدراسة، أي إذا كانت تتوزع الإجابات توزيعا طبيعيا أم لا، نقوم بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة، بهدف الاجابة على الفرضية التالية:

H_0: تخضع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي؛

H_1: لا خضع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي.

يظهر الجدول رقم 21 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي:

جدول 21: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

	قيمة t	مستوى المعنوية
المحور الأول	.142	.099[c]
المحور الثاني	.254	.000[c]
المحور الثالث	.114	.200[c,]

المصدر: مخرجات SPSS 26.

نلاحظ أن مستوى المعنوية في المحور الأول والثالث أكبر من 0.05 أي أن بيانات الدراسة تخضع لتوزيع الطبيعي. حيث قدر مستوى المعنوية للمحول الأول 0.099 والمحور الثاني 0.2. بينما بلغ مستوى الدلالة لبيانات المحور الثاني قيمة 0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي لا تخضع بيانات المحور الثاني للتوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة يفوق العدد 30 يمكن اجراء الاختبارات المعلمية لبيانات الدراسة.

المبحث الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية

بعدما قمنا بتحليل الوصفي للبيانات الشخصية للموجبين واجراء مجموعة من الاختبارات التي أثبت قوة ثبات وصدق عبارات الاستبيان، والتحقق من الصدق الداخلي لفقرات الاستبيان، نعالج من خلال هذا المبحث اختبار الفرضيات محل الدراسة، ولكن قبلها لابد من عرض طريقة تصحيح الاستبيان خماسي التقدير إيجابي الفقرات، والمتوسط المرجح للتقديرات الذي يتم حساب طول الفئة من خلال قسمة عدد المسافات 4 على عدد الخيارات وهو 5 خيارات، الذي يساوي 0,8، يتم منح لكل تقدير درجة ومتوسط مرجح نوضحها في الجدول رقم 22:

جدول 22: طريقة تصحيح الاستبيان

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
إيجابية	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	[5؛4.2]	]4.2؛3.4]	]3.4؛2.6]	]2.6؛1.8]	]1.8؛1]

المصدر: من إعداد الطالبة، وليد عبد الرحمن خالد الفرا، (2009)، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، *تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 26*، صفحة 7، وصفحة 26.

المطلب الأول: اختبار الفرضيات الفرعية

بعد عرض نتائج التحليل الوصفي لأفراد العينة وتسجيل معامل صدق وثبات مرتفع نتجه إلى اختبار الفرضيات بناء على الاختبارات الإحصائية المعلمية.

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تمثلت الفرضية الأولى بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة في:

H_0: لا تلتزم البنوك العاملة بالجزائر بمبادئ الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مقررات بازل III.

H_1: تلتزم البنوك العاملة بالجزائر بمبادئ الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مقررات بازل III.

بهدف اختبار الفرضية الأولى، والوصول لقرار قبولها أو رفضها. اعتمدنا على حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة في المحور الأول، لتعرف على درجة الإلتزام بها من قبل البنوك وفقا لرأي المجيب على الاستبيان. قدرت قيم المتوسط والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول (مدى الإدارة والرقابة على خطر السبولة وفق مبادئ بازل III في البنك) وفقا لبرنامج SPSS 26 في الجدول رقم 23:

جدول 23: المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال لكل فقرات المحور الأول

الفقرات مرقمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية	تفسير الدلالة
1- يحتفظ البنك بالسيولة الكافية من الأصول عالية الجودة غير المرهونة.	3.3750	1.07012	1.982	.056	غير معنوي
2- يقوم مجلس إدارة البنك بتقدير درجة تحمل خطر السيولة بما يتناسب مع إستراتيجية أعماله.	3.7188	.92403	4.400	.000	موافق
3- تقوم الإدارة العليا بتطوير إستراتيجية إدارة خطر السيولة.	3.4688	.91526	2.897	.007	موافق
4- تضمن الإدارة العليا احتفاظ البنك بالسيولة الكافية في كل الأوقات.	3.3750	1.00803	2.104	.044	محايد
5- تقوم الإدارة العليا بمراجعة التقارير الدورية الخاصة بالسيولة والعوامل المؤثرة عليها بشكل دوري.	3.6563	.90195	4.116	.000	موافق
6- تُرفع التقارير الخاصة بموقف السيولة والعوامل المؤثرة عليها إلى مجلس الإدارة بشكل دوري.	3.7500	.95038	4.464	.000	موافق
7- يقوم مجلس الإدارة بالمراجعة والتدقيق والتصديق على استراتيجية إدارة خطر السيولة بشكل دوري على الأقل مرة كل سنة.	3.6875	.96512	4.030	.000	موافق
8- يأخذ البنك في الاعتبار التكاليف والمزايا المتعلقة بالسيولة عند إقرار وتسعير منتجات مصرفية جديدة وتقييم الأداء.	3.5625	1.13415	2.806	.009	موافق
9- يمتلك البنك إطارا عمليا سليم لتحديد، قياس، رصد والسيطرة على خطر السيولة.	3.6250	1.07012	3.304	.002	موافق
10- يحقق الإطار العملي السليم للبنك التنبؤ بالتدفقات النقدية الناشئة عن الموجودات والمطلوبات وبنود خارج الميزانية.	3.6129	.88232	3.868	.001	موافق
11- يقوم البنك برصد والتحكم في مستويات التعرض لمخاطر السيولة، ورصد احتياجات التمويل.	3.8438	.95409	5.003	.000	موافق
12- يمتلك البنك استراتيجية تمويل تضمن التنويع الفعال في مصادر وآجال التمويل.	3.7813	.90641	4.876	.000	موافق
13- يتمتع البنك بعلاقة قوية مع مقدمي التمويل.	3.8438	.95409	5.003	.000	موافق
14- يحافظ البنك على تواجده الدائم في أسواق التمويل.	3.8438	1.05063	4.543	.000	موافق
15- يدير البنك مراكز السيولة اليومية والمخاطر التي يتعرض لها.	3.9063	.92838	5.522	.000	موافق
16- يقوم البنك بالتمييز بين الأصول المرهونة والغير مرهونة.	3.9063	.89296	5.741	.000	موافق

17- يقوم البنك بتحديد إمكانية تسييل الأصول عند اللزوم، ومراقبة النظم القانونية وأماكن التواجد الجغرافي لضمانات الأصول.	3.8438	1.13903	4.190	.000	موافق
18-يقوم البنك بإجراء اختبارات الضغط لمجموعة متنوعة من السيناريوهات الضغط على المدى القصير والمتوسط.	3.6452	1.08162	3.321	.002	موافق
19- يستخدم البنك نتائج اختبار الضغط لضبط وتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف إدارة مخاطر السيولة.	3.4063	1.18755	1.935	.062	غير معنوي
20- يستخدم البنك نتائج اختبار الضغط في وضع خطط طوارئ فعالة.	3.3750	1.12880	1.879	.070	غير معنوي
21- يحدد البنك استراتيجيات معالجة نقص في السيولة في حالات الطوارئ.	3.6774	.94471	3.992	.000	موافق
22- يعمل البنك على اختبار خطط استراتيجيات معالجة نقص السيولة وتحديثها بانتظام للتأكد من فعاليتها من الناحية التشغيلية.	3.8125	.85901	5.351	.000	موافق
23- يُأمن البنك مجموعة من السيناريوهات الضاغطة على وضعية السيولة باحتفاظه بحزمة من الأصول السائلة غير المرهونة.	3.3750	.97551	2.175	.037	محايد
24- يتأكد البنك من عدم وجود أي عائق قانوني أو تنظيمي أو تشغيلي لاستخدام الأصول للحصول على تمويل.	3.9375	.98169	5.402	.000	موافق
25- يلتزم البنك بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بوضعية السيولة.	3.4688	1.26960	2.089	.045	موافق
26- تقوم السلطات الرقابية بالتأكد من مدى قدرة البنك على مواجهة الظروف الضاغطة للسيولة.	3.5938	1.07341	3.129	.004	موافق
27- تراقب السلطات الرقابية التقارير الداخلية والتقارير الاحترازية ومعلومات السوق، لتقييم إطار إدارة مخاطر السيولة للبنك ووضعية السيولة.	3.2903	1.29598	1.247	.222	غير معنوي
28- تستجيب السلطات الرقابية لطلب المصرف لعلاج أوجه القصور في عمليات إدارة مخاطر السيولة أو وضعية السيولة في حال وجود مخاطر في الوقت المناسب.	3.6452	.87744	4.094	.000	موافق
29- يتواصل البنك المركزي بشكل دوري منتظم مع المصرف للإشراف والرقابة على مخاطر السيولة خلال الأوقات العادية وبدورية أكثر تسارعا في ظروف الضاغطة.	3.4839	.92632	2.908	.007	لها ارتباط وهمي مع المحور
مدى الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مبادئ بازل III في البنك	3.6367	.63132	5.705	.000	موافق

المصدر: مخرجات SPSS 26.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيم المتوسط الحسابي لعبارات المحور الأول تندرج ضمن الموافق، وفقا للمتوسط المرجح لجدول ليكرت خماسي التقدير. باستثناء العبارتين 4 و23 التي كانت في خانة المحايد بمتوسط مشترك قدر بـ 3.375 وانحراف معياري 1 وَ0.97 على الترتيب، نلاحظ أن متوسط العبارتين قريب جدا من المتوسط المرجح لخانة الموافق.

قدر مستوى الدلالة للعبارة الأول بـ 0.56، وهي أكبر من 0.5 وبالتالي تصبح العبارة الأولى غير معنوية. وبالنظر للجدول نجد أن العبارة رقم 19 و20 و27 تملك مستوى دلالة أكبر من 0.5، نذكر قيم مستوى الدلالة على التوالي 0.062 و0.07 وَ0.222، ومنه يمكن القول أن العبارة رقم 1 و19 و20 و27 هي عبارات غير معنوية أي غير دالة إحصائيا.

في حين سجل المتوسط الحسابي لباقي العبارات قيم تقع ضمن مجال المتوسط المرجح لتقدير موافق [3.4؛4.2[، مرتبة كما يلي:

جاءت العبارة رقم 24 في المرتبة الأولى بمتوسط 3,9375 وانحراف معياري 0,98169 وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على عدم وجود أي عائق قانوني أو تنظيمي أو تشغيلي لاستخدام الأصول والحصول على تمويل.

جاءت العبارة رقم 15 و16 في المرتبة الثانية بمتوسط 3,9063 وانحراف معياري 0,92838 وَ0,89296 على التوالي وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على مراقبة مراكز السيولة اليومية والمخاطر التي يتعرض لها ويميز بين الأصول المرهونة والغير مرهونة.

جاءت العبارة رقم 11 و13 و14 و17 في المرتبة الثالثة بمتوسط 3,8438 وانحراف معياري 0,95409 للعبارة رقم 11 و13، وانحراف معياري 1,05063 للعبارة رقم 14، قدر الانحراف المعياري للعبارة رقم 17 بـ 1,13903 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على أن البنك يرصد ويتحكم في مستويات التعرض لمخاطر السيولة، ويرصد احتياجات التمويل مع امتلاكه علاقة قوية مع مقدمي التمويل من خلال حفاظه على تواجده الدائم في أسواق التمويل، كما يقوم بتحديد إمكانية تسييل الأصول عند اللزوم ومراقبة النظم القانونية وأماكن التواجد الجغرافي لضمانات الأصول.

جاءت العبارة رقم 22 في المرتبة الرابعة بمتوسط 3,8125 وانحراف معياري 0,85901 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على قيام البنك باختبار خطط استراتيجيات معالجة نقص السيولة وتحديثها بانتظام والتأكد من فعاليتها من الناحية التشغيلية.

جاءت العبارة رقم 12 في المرتبة الخامسة بمتوسط 3,7813 بانحراف معياري 0,90641 وهذا يدل على موافقة أفراد على أن البنك يضمن التنويع الفعال في مصادر وآجال بامتلاكه استراتيجية تمويل.

جاءت العبارة رقم 6 في المرتبة السادسة بمتوسط 3,7500 بانحراف معياري 0,95038 وهذا يدا على موافقة أفراد العينة على رفع تقارير موقف السيولة والعوامل المؤثرة عليها إلى مجلس الإدارة بشكل دوري.

جاءت العبارة رقم 2 في المرتبة السابعة بمتوسط 3,7188 وانحراف معياري 0,92403 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على أن مجلس إدارة البنك يقدر درجة تحمل خطر السيولة بما يتناسب مع استراتيجية أعماله.

جاءت العبارة رقم 7 في المرتبة الثامنة بمتوسط 3,6875 بانحراف معياري 0,96512 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على أن قيام مجلس الإدارة بالمراجعة والتدقيق والتصديق على استراتيجية إدارة خطر السيولة بشكل دوري على الأقل مرة كل سنة.

جاءت العبارة رقم 21 في المرتبة التاسعة بمتوسط 3,6774 بانحراف معياري 0,94471 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على قيام البنك بتحديد استراتيجيات معالجة نقص في السيولة في حالات الطوارئ.

جاءت العبارة رقم 5 في المرتبة العاشرة بمتوسط 3,6563 بانحراف معياري 0,90195 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على قيام الإدارة العليا بمراجعة التقارير الدورية الخاصة بالسيولة والعوامل المؤثرة عليها بشكل دوري.

جاءت العبارة رقم 18 و28 في المرتبة الحادي عشر بمتوسط 3,6452 وانحراف معياري 1,08162 وَ0,87744 على التوالي وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على أن البنك يأخذ في الاعتبار التكاليف والمزايا المتعلقة بالسيولة عند إقرار وتسعير منتجات مصرفية جديدة وتقييم الأداء مع استجابة السلطات الرقابية لطلب المصرف لعلاج أوجه القصور في عمليات إدارة مخاطر السيولة أو وضعية السيولة في حال وجود مخاطر في الوقت المناسب.

جاءت العبارة رقم 9 في المرتبة الثانية عشر بمتوسط 3,6250 وانحراف معياري 1,07012 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على امتلاك البنك لإطار عملي سليم لتحديد وقياس ورصد والسيطرة على خطر السيولة.

جاءت العبارة رقم 10 في المرتبة الثالثة عشر بمتوسط 3,6129 وانحراف معياري 0,88232 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على أن الإطار العملي السليم يحقق التنبؤ بالتدفقات النقدية الناشئة عن الموجودات والمطلوبات وبنود خارج الميزانية.

جاءت العبارة رقم 26 في المرتبة الرابعة عشر بمتوسط 3,5938 وانحراف معياري 1,07341 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على حرص السلطات الرقابية من قدرة البنك على مواجهة الظروف الضاغطة للسيولة.

جاءت العبارة رقم 8 في المرتبة الخامسة عشر بمتوسط 3,5625 وانحراف معياري 1,13415 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على أن البنك يأخذ في الاعتبار عند إقرار وتسعير منتجات مصرفية جديدة وتقييم الأداء التكاليف والمزايا المتعلقة بالسيولة.

جاءت العبارة رقم 3 و25 في المرتبة السادسة عشر بمتوسط 3,4688 وانحراف معياري 0,91526 وَ1,26960 على التوالي وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على قيام الإدارة العليا بتطوير إستراتيجية إدارة خطر السيولة والتزام البنك بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بوضعية السيولة.

جاءت العبارة رقم 4 و23 في المرتبة السابعة عشر بمتوسط 3, وانحراف معياري 1,00803 وَ0,97551 على التوالي وهذا يدل على حياد رأي المجيبين حول مهمة الإدارة العليا لاحتفاظ البنك بالسيولة الكافية في كل الأوقات. وحول السيناريوهات الضاغطة على وضعية السيولة التي يأمنها البنك من خلال احتفاظه بحزمة من الأصول السائلة غير المرهونة.

ومنه يمكن القول بأن البنوك العاملة بالجزائر قامت بالالتزام بمبادئ الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفقا للجنة بازل III المعبر عنها في العبارات رقم 2، 3، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 21، 22، 24، 25، 26، 28.

ومنه يمكن الإجابة على الفرضية بناء على قيمة المتوسط الحسابي لآراء المجيبين بـ تلتزم البنوك العاملة بالجزائر بمبادئ الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مقررات بازل III بشكل جزئي. ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة مع تعديل صياغتها لإظهار شكل الالتزام إما كلي أو جزئي.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية العدمية الثانية، تمثلت في:

H_0: لا تعتمد البنوك العاملة بالجزائر على نسب السيولة وفق مقررات بازل III.

H_1: تعتمد البنوك العاملة بالجزائر على نسب السيولة وفق مقررات بازل III.

بهدف اختبار الفرضية الثانية، والوصل لقرار قبول أو رفض الفرضية العدمية. اعتمدنا على حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة في المحور الثاني، لتعرف على درجة اعتمادها من قبل البنوك وفقا لرأي المجيبين على الاستبيان. يوضح الجدول رقم 24 قيم المتوسط والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني (مدى العمل بنسب الرقابة العالمية لقياس مخاطر السيولة (نسبة التغطية السيولة ونسبة التمويل صافي المستقر)) وفقا لبرنامج SPSS 26:

جدول 24: المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال لكل فقرات المحور الثاني

الفقرات مرقمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية	تفسير الدلالة
30-يقوم البنك بحساب نسبة تغطية السيولة كل شهر في الحالة العادية وأكثر من مرة في الشهر في ظروف الضغط.	3.6563	.97085	3.824	.001	موافق
31-يقوم البنك بالإفصاح عن متوسط نسبة تغطية السيولة كل سنة.	3.4688	1.16354	2.279	.030	موافق
32- يرفع البنك نسبة تغطية السيولة بشكل دوري للسلطات الإشرافية.	3.6563	1.00352	3.699	.001	موافق
33- يحتفظ البنك بسيولة كافية من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة تغطي صافي التدفق الخارج خلال 30 يوما.	3.4194	1.02548	2.277	.030	موافق
34-قام البنك بتطبيق نسبة تغطية السيولة منذ سنة 2015.	3.3548	1.01812	1.941	.062	غير معنوي
35-توافقت نسبة تغطية السيولة مع الجدول الزمني المقرر من لجنة بازل (يجب أن لا تقل عن 60% سنة 2015، ترتفع النسبة بمعدل 10% كل سنة حتى تصل لتقدير النهائي في سنة 2019 بـ 100%).	2.8065	1.01388	1.063	.296	غير معنوي
36-قام البنك بالاعتماد على نسبة التمويل الصافي المستقر بدءً من 1 جانفي 2019 بنسبة لا تقل عن 100%.	3.3125	1.14828	1.539	.134	غير معنوي
37- يقوم البنك بحساب نسبة التمويل الصافي المستقر مرة واحدة كل سنة.	4.0968	.94357	6.472	.000	موافق
38- يعتمد البنك على جزء من رأس المال والالتزامات كمصادر أموال لفترة تمتد لسنة واحدة على الأقل.	3.9677	.98265	5.483	.000	موافق

39- يحتفظ البنك بتمويل مستقر لجزء من انكشافاتها خارج الميزانية التي من المتوقع أن يكون بها متطلبات تمويل خلال سنة واحدة.	3.5161	.88961	3.230	.003	موافق
40- يتم حساب إجمالي التمويل المستقر المتاح والمطلوب بالاعتماد على أوزان ترجيحية.	3.4667	.86037	2.971	.006	موافق
مدى العمل بنسب الرقابة العالمية لقياس مخاطر السيولة	3.5011	.81289	3.487	.001	موافق

المصدر: مخرجات spss 26.

نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي للمحور الثاني بلغت 3.50 بانحراف 0.81 بمستوى دلالة 0.001 وهي أقل من 0.01، بحيث يندرج رأي المجيبين على المحور الثاني من الاستبيان ضمن خانة الموافق.

نلاحظ من الجدول أن العبارة رقم 34 و35 و36 تمتلك مستوى دلالة يفوق 0.05 المقدر على الترتيب بـ 0.062 وَ0.296 وَ0.134، وبالتالي تصبح العبارات غير معنوية.

كما نلاحظ أن باقي عبارات المحور الثاني تمتلك مستوى معنوية أقل من 0.05 بمتوسط حسابي يندرج ضمن خانة موافق وفقا لقيم المتوسط المرجح ليكرت الخماسي في مجال [3.4؛4.2[، مرتبة كما يلي:

جاءت العبارة رقم 37 في المرتبة الأولى بمتوسط 4,0968 وانحراف معياري 0,94357 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على حساب نسبة التمويل الصافي المستقر مرة واحدة كل سنة.

جاءت العبارة رقم 38 في المرتبة الثانية بمتوسط 3,9677 وانحراف معياري 0,98265 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على اعتمدت البنك على جزء من رأس المال والالتزامات كمصادر أموال لفترة تمتد لسنة واحدة على الأقل.

جاءت العبارة 30 و32 في المرتبة الثالثة بمتوسط 3,6563 وانحراف معياري 0,97086 وَ1,00352 على الترتيب وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على حساب نسبة تغطية السيولة كل شهر في الحالة العادية وأكثر من مرة في الشهر في ظروف الضغط مع رفع البنك نسبة تغطية السيولة بشكل دوري للسلطات الإشرافية.

جاءت العبارة رقم 39 في المرتبة الرابعة بمتوسط 3,5161 وانحراف معياري 0,88961 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على احتفاظ البنك بتمويل مستقر بجزء من انكشافاتها خارج الميزانية التي من المتوقع أن يكون بها متطلبات تمويل خلال سنة واحدة.

جاءت العبارة رقم 31 في المرتبة الخامسة بمتوسط 3,4688 وانحراف معياري 1,16354 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة إفصاح البنك عن متوسط نسبة تغطية السيولة كل سنة.

جاءت العبارة رقم 40 في المرتبة السادسة بمتوسط 3,4667 وانحراف معياري 0,86037 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على حساب إجمالي التمويل المستقر المتاح والمطلوب بالإعتماد على أوزان ترجيحية.

جاءت العبارة رقم 33 في المرتبة السابعة بمتوسط 3,4194 وانحراف معياري 1,02548 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على أن حجم السيولة من الأصول السائلة عائلية الجودة غير المرهونة كافية لتغطية صافي التدفق الخارج خلال 30 يوما.

ومنه يمكن القول بأن البنوك العاملة بالجزائر تعتمد على نسب الرقابة العالمية لقياس مخاطر السيولة (نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر)، إلا أن مستوى الدلالة للعبارات التالية: (34-قام البنك بتطبيق نسبة تغطية السيولة منذ سنة 2015. 35-توافقت نسبة تغطية السيولة مع الجدول الزمني المقرر من لجنة بازل (يجب أن لا تقل عن 60% سنة 2015، ترتفع النسبة بمعدل 10% كل سنة حتى تصل لتقدير النهائي في سنة 2019 بـ 100%). 36-قام البنك بالاعتماد على نسبة التمويل الصافي المستقر بدءَ من 1 جانفي 2019 بنسبة لا تقل عن 100%) الغير معنوية تدل على عدم التزام البنوك محل الدراسة بنسب بازل وفق الجدول الزمني المقرر من قبل اللجنة، وعدم التزامها أيضا بالحد الأدنى الذي لا يقل النسب عن 100%.

ومنه يمكن الإجابة على الفرضية الثانية بناء على قيم المتوسط الحسابي لرأي المجيبين برفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة مع إدخال تعديل عليها كالتالي: تقوم البنوك العاملة بالجزائر بقياس مخاطر السيولة بالاعتماد على نسب بازل III، مع تأخرها في اعتماد النسب ضمن استراتيجياتها الداخلية وعدم تلبيتها للحد الأدنى.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تمثلت الفرضية العدمية للفرضية الثالثة في:

H_0: لا تعمل البنوك العاملة بالجزائر على رصد مستويات خطر السيولة بالاعتماد على الأدوات الكمية الصادرة في مقرر بازل III.

H_1: تعمل البنوك العاملة بالجزائر على رصد مستويات خطر السيولة بالاعتماد على الأدوات الكمية الصادر في مقرر بازل III.

بهدف اختبار الفرضية الثالثة، والوصل لقرار قبول أو رفض الفرضية العدمية. اعتمدنا على حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة في المحور الثالث، لتعرف على درجة تبنيها من قبل البنوك وفقا لرأي المجيبين على الاستبيان. قدرت قيم المتوسط والانحراف المعياري لعبارات المحور الثالث (الأدوات الكمية لرصد مستويات إدارة مخاطر السيولة) وفقا لبرنامج spss 26 في الجدول رقم 25:

جدول 25: المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال لكل فقرات المحور الثالث

الفقرات مرقمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية	تفسير الدلالة
41-يمكن للبنك تحديد مقدار السيولة المطلوبة بالاعتماد على آجال استحقاق الالتزامات التعاقدية.	4.0645	.77182	7.679	.000	موافق
42-يقوم البنك بتقييم دوري لملائمة آجال استحقاق الالتزامات التعاقدية على تحديد المخاطر في كل مؤسسة.	3.9063	.99545	5.150	.000	موافق
43-يقوم البنك بإعداد تدفقات الأصول حسب آخر استحقاق ممكن.	3.9688	.82244	6.663	.000	موافق
44- يقوم البنك بوضع التدفقات النقدية للخصوم حسب أول تاريخ ممكن للخروج.	3.9688	.73985	7.407	.000	موافق
45-يقوم البنك بتحليل عدم تطابق الاستحقاق بناء على خطط استراتيجية.	3.7500	.98374	4.313	.000	موافق
46-يعتمد البنك على مؤشرات ترصد تركز عمليات التمويل بالجملة على مستوى الشركاء.	3.5313	.91526	3.283	.003	موافق
47-يعتمد البنك على مؤشرات ترصد تركز عمليات التمويل بالجملة على مستوى الأدوات المالية.	3.8438	.72332	6.599	.000	موافق

48-يعتمد البنك على مؤشرات ترصد تركز عمليات التمويل بالجملة على مستوى العملات.	3.6875	.96512	4.030	.000	موافق
49-يقوم البنك بإعداد تقارير لآفاق زمنية إما: أقل من شهر، 1-3 أشهر، 3-6 أشهر، 6أشهر -سنة، أو أكثر من سنة، تعطي مدى تركيز التمويل لعميل معين وبعملة معينة.	3.7742	.76200	5.657	.000	موافق
50-تساعد مؤشرات رصد عمليات التمويل بالجملة السلطات الرقابية على تحديد حجم المخاطر المرتبطة بإخفاق تعثر أي من المصارف أو انسحاب أي من مصادر التمويل بالجملة.	3.7500	.71842	5.906	.000	موافق
51-يقوم البنك بالإبلاغ عن مبلغ ونوع وموقع الأصول غير المرهونة المتاحة المؤهلة للحصول على تمويل مضمون من البنوك المركزية.	3.8125	.96512	4.762	.000	موافق
52-يحدد البنك العملة التي يتم بها تقييم الأصول الغير مرهونة المتاحة.	3.6250	.94186	3.754	.001	موافق
53-يبين البنك الاقتطاع المقدر الذي يحتاجه البنك المركزي لكل أصل.	3.6250	.94186	3.754	.001	موافق
54-يحدد البنك القيمة المحولة إلى سيولة المتوقعة للضمان.	3.8125	.89578	5.131	.000	موافق
55-يقدم البنك تقريرا منفصلا عن ضمانات العميل المستلمة والتي يسمح لبنك بتسليمها أو إعادة رهنها.	3.7188	.85135	4.776	.000	موافق
56-تمكن أداة الأصول المتاحة الغير مرهونة البنك من تقدير حجم الالتزامات من السيولة التي يمكن توفيرها.	3.6875	.64446	6.035	.000	موافق
57-يدعم البنك نتائج أداة الأصول الغير مرهونة المتاحة بعدم تطابق الاستحقاق ومعطيات الميزانية الأخرى.	3.4063	1.01153	2.272	.030	موافق
58-يعتمد مشرفي البنك في تحديد الصعوبات المحتملة للسيولة بمراقبة البيانات على مستوى كل من: السوق، القطاع المالي، الخاصة بالمصرف.	4.0938	.68906	8.979	.000	موافق
59-يستخدم البنك المعلومات المتأتية من الأسواق لتقيم خطة التمويل.	4.0000	.71842	7.874	.000	موافق
60-يحلل المشرفين في البنك التأثير المحتمل لاتجاه الأسواق الرئيسية على القطاع المالي والمصرف.	4.0625	.75935	7.915	.000	موافق
61-يقوم البنك بتتبع ما إذا كان القطاع المالي ككل يعكس تحركات السوق.	4.0313	.73985	7.885	.000	موافق

62-يقوم البنك بحساب نسبة تغطية السيولة لكل عملة من العملات.	4.1875	.78030	8.609	.000	موافق
63-يتابع البنك ويقيم السيولة المرتبطة بكل عملة من العملات المتعامل بها.	4.1563	.80760	8.099	.000	موافق
الأدوات الكمية لرصد مستويات إدارة مخاطر السيولة	3.8450	.51038	9.365	.000	موافق

المصدر: مخرجات SPSS 26.

نلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لكل عبارات المحور الثالث تقع ضمن مجال المتوسط المرجح لخانة موافق المقدر مجالها بـ [3.4؛4.2[، حيث قدر المتوسط الحسابي للمحور الثالث بـ 3.84 وبانحراف معياري 0.51، بمستوى معنوي دال إحصائيا، ترتب العبارات حسب متوسطها الحسابي كالتالي:

جاءت العبارة رقم 62 في المرتبة الأولى بمتوسط 4,1875 وبانحراف معياري 0,78030 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على حساب نسبة تغطية السيولة لكل عملة من العملات.

جاءت العبارة رقم 63 في المرتبة الثانية بمتوسط 4,1563 وبانحراف معياري 0,80760 وبالتالي يمكن القول أن أفراد العينة يوافقون على متابعة وتقييم السيولة المرتبطة بكل عملة من العملات المتعامل بها.

جاءت العبارة رقم 58 في المرتبة الثالثة بمتوسط وانحراف معياري 0,68906 وبالتالي يمكن القول أن أفراد العينة يوافقون على أن تحديد الصعوبات المحتملة للسيولة من قبل المشرفين يتم من خلال مراقبة البيانات على مستوى كل من السوق والقطاع المالي والبيانات الخاصة بالبنك.

جاءت العبارة رقم 41 في المرتبة الرابعة بمتوسط 4,0645 وانحراف معياري 0,77182 وبالتالي يمكن القول أن أفراد العينة يوافقون على أن البنك يحدد مقدار السيولة المطلوبة بالاعتماد على آجال استحقاق الالتزامات التعاقدية.

جاءت العبارة رقم 60 في المرتبة الخامسة بمتوسط 4,0625 وانحراف معياري 0,75935 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على قيام المشرفين بتحليل التأثير المحتمل لاتجاه الأسواق الرئيسية على القطاع المالي والبنك.

جاءت العبارة رقم 61 في المرتبة السادسة بمتوسط 4,0313 وانحراف معياري 0,73985 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على قيام البنك بتتبع إذا ما كان القطاع المالي يعكس تحركات السوق ككل أو لا.

جاءت العبارة رقم 59 في المرتبة السابعة بمتوسط 4,0000 وانحراف معياري 0,71842 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على استخدام المعلومات المتأتية من الأسواق لتقيم خطة التمويل.

جاءت العبارة رقم 43 و44 في المرتبة الثامنة بمتوسط 3,9688 وانحراف معياري 0,82244 وَ0,73985 على الترتيب وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على إعداد تدفقات الأصول حسب آخر استحقاق ممكن ووضع التدفقات النقدية للخصوم حسب أول تاريخ ممكن للخروج.

جاءت العبارة رقم 42 في المرتبة التاسعة بمتوسط 3,9063 وانحراف معياري 0,99545 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على التقييم دوري لملائمة آجال استحقاق الالتزامات التعاقدية على تحديد المخاطر في كل مؤسسة.

جاءت العبارة رقم 47 في المرتبة العاشرة بمتوسط 3,8438 وانحراف معياري 0,72332 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على الاعتماد على مؤشرات ترصد تركز عمليات التمويل بالجملة على مستوى الأدوات المالية.

جاءت العبارة رقم 51 و54 في المرتبة الحادي عشرة بمتوسط 3,8125 وانحراف معياري 0,96512 وَ0,89578 على الترتيب وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على أن البنك يقوم بالإبلاغ عن مبلغ ونوع وموقع الأصول غير المرهونة المتاحة المؤهلة للحصول على تمويل مضمون من البنوك المركزية ويحدد القيمة المحولة إلى سيولة المتوقعة للضمان.

جاءت العبارة رقم 49 في المرتبة الثانية عشر بمتوسط 3,7742 وانحراف معياري 0,76200 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على قيام البنك بإعداد تقارير لآفاق زمنية إما: أقل من شهر، 1-3 أشهر، 3-6 أشهر، 6 أشهر إلى سنة، أو أكثر من سنة، تظهر مدى تركز التمويل لعميل معين وبعملة معينة.

جاءت العبارة رقم 45 و50 في المرتبة الثالثة عشر بمتوسط 3,7500 وانحراف معياري 0,9834 وَ0,71842 على الترتيب وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على قيام البنك بتحليل عدم تطابق الاستحقاق بناء على خطط استراتيجية، كما تعتمد على مؤشرات رصد عمليات التمويل بالجملة على تحديد حجم المخاطر المرتبطة بإخفاق تعثر أي من المصارف أو انسحاب أي من مصادر التمويل بالجملة.

جاءت العبارة رقم 55 في المرتبة الرابعة عشر بمتوسط 3,7188 وانحراف معياري 0,85135 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على تقديم تقريرا منفصلا عن ضمانات العميل المستلمة والتي يسمح لبنك بتسليمها أو إعادة رهنها.

جاءت العبارة رقم 48 و56 في المرتبة الخامسة عشر بمتوسط 3,6875 وانحراف معياري 0,96512 وَ0,64446 على الترتيب وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على اعتماد مؤشرات ترصد تركز عمليات التمويل

بالجملة على مستوى العملات، والاعتماد على أداة الأصول المتاحة الغير مرهونة في تقدير حجم الالتزامات من السيولة التي يمكن توفيرها.

جاءت العبارة رقم 52 و53 في المرتبة السادسة عشر بمتوسط 3,6250 وبنفس الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0,94186 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على تحديد العملة التي يتم بها تقييم الأصول الغير مرهونة المتاحة وإظهار الاقتطاع المقدر الذي يحتاجه البنك المركزي لكل أصل.

جاءت العبارة رقم 46 في المرتبة السابعة عشر بمتوسط 3,5313 بانحراف معياري 0,91526 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على اعتماد مؤشرات ترصد تركز عمليات التمويل بالجملة على مستوى الشركاء.

جاءت العبارة رقم 57 في المرتبة الثامنة عشر بمتوسط 3,4063 وانحراف معياري 1,101153 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على أن البنك يدعم نتائج أداة الأصول الغير مرهونة المتاحة بعدم تطابق الاستحقاق ومعطيات الميزانية الأخرى.

ومنه وبناء على قيم المتوسط الحسابي نقوم برفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة تعمل البنوك العاملة بالجزائر على رصد مستويات خطر السيولة بالاعتماد على الأدوات الكمية الصادر في مقرر بازل III.

المطلب الثاني مناقشة نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

قبل أن نقوم بعرض نتائج اختبار الفرضية الرئيسية، لا بد من تحليل نتائج الفرضيات الفرعية، وفهم دلالات بياناتها الإحصائية في الواقع والوقوف على مدى تطبيقها أو تبنيها من قبل البنوك محل الدراسة.

يعكس هذا المطلب نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

أولا: مناقشة نتائج اختبار الفرضية الأولى

تم صياغة فقرات المحور الأول من الاستبيان بناء على مجموعة من المراجعة اعتبرت أن الوثيقة الصادرة عن لجنة بازل سنة 2008 بعنوان "مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها" من معايير لجنة بازل III لإدارة خطر السيولة، فحين يعتبرها بعض من الباحثين مثل "مها مهند وهبة" على أنها إصدار بازل II ونصف، في دراستها بعنوان "فاعلية معايير إدارة مخاطر السيولة المطبقة في المصارف الخاصة في سوريا".

تدعم النتائج المتوصل لها في الفصل الأول من تسلسل وتكامل قرارات لجنة بازل في صياغة إطار لإدارة مخاطر السيولة وتحقيق هدف رفع قدرة البنك في مواجهة الصدمات محتملة الحدوث وتأكيد منشورات اللجنة على دور استراتيجيات السيولة الداخلية لإدارة مخاطر السيولة والرقابة والتقييم في التعزيز من قدرة البنك المطبق

للإرشادات النوعية في تفادي الأزمة بأقل الخسائر، كما تدعم النتائج المتوصل لها في الفصل الثاني المرتبطة بسعي بنك الجزائر لمواكبة التطورات الحاصلة في البيئة المصرفية خاصة الصادرة عن لجنة بازل III الخاصة بمعايير إدارة مخاطر السيولة المصرفية من خلال إصدار النظام رقم 11-04 الذي يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة الذي نص على جملة من الإرشادات النوعية لإدارة خطر السيولة، المراجع المعتمد عليها باعتبار الوثيقة بازل 2008 من مقررات لجنة بازل III لإدارة خطر السيولة.

الجدير بالذكر أن الإرشادات النوعية الصادرة عن لجنة بازل سنة 2008 لا يزال ساري العمل بها. مع تأكيد لجنة بازل على الأهمية البالغة للممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة في إدارة الأزمة، وهو ما جعلنا نؤيد الدراسات التي اعتبرت وثيقة الممارسات السليمة لإدارة خطر السيولة والرقابة عليها من إرشادات لجنة بازل III. وبالتالي ادراجها كمحور أول في الاستبيان.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الأولي إلى أن البنوك محل الدراسة تلتزم بمبادئ الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مقررات بازل III بشكل جزئي. وهذا وفق رأي المجيبين. ولغرض التأكد من صدق نتائج الاختبار الإحصائي للدراسة، نقوم بإجراء تحليل لعبارات المحور الأول مع المبادئ النوعية 17 لإدارة خطر السيولة وفق لجنة بازل. مع افتراض أن عبارات الاستبيان الواقع متوسطها الحسابي ضمن فئة مجال موافق وفقا للمتوسط المرجح كاستراتيجيات داخلية تتبعها البنوك محل الدراسة. وحتى نتمكن من إظهار النتائج، وجب توضيح المبدأ والعبارات المقابلة له، من خلال الجدول رقم 26 كالتالي:

جدول 26: تفسير الدلالة لكل فقرات المحور الأول من الاستبيان

مبادئ لجنة بازلIII	عبارات الاستبيان	تفسير الدلالة
المبدأ 1: يتحمل البنك مسؤولية الإدارة السليمة لمخاطر السيولة، حتى يضمن احتفاظه بالسيولة الكافية نتيجة اعتماده على إطار قوي لإدارة مخاطر السيولة. من خلال التقييم المستمر لإطار إدارة مخاطر السيولة من قبل المشرفين.	1-يحتفظ البنك بالسيولة الكافية من الأصول عالية الجودة غير المرهونة.	**غير معنوي**
المبدأ2: يجب على البنك أن يقدر مستوى تحمل المخاطر بناء على نشاط البنك.	2-يقوم مجلس إدارة البنك بتقدير درجة تحمل خطر السيولة بما يتناسب مع إستراتيجية أعماله.	**موافق**
المبدأ 3: تقوم الإدارة العليا بالعمل على تطوير ومراقبة استراتيجيات وسياسات وممارسات إدارة	3-تقوم الإدارة العليا بتطوير إستراتيجية إدارة خطر السيولة.	**موافق**

مخاطر السيولة وفقا لمستوى تحمل المخاطر. ترفع الإدارة العليا تقارير دورية لمجلس إدارة البنك، يقوم هذا الأخير بالمراجعة والموافقة ومراقبة استراتيجيات وسياسات وممارسات إدارة السيولة مرة واحد في السنة على الأقل.	4-تضمن الإدارة العليا احتفاظ البنك بالسيولة الكافية في كل الأوقات.	**محايد**
	5-تقوم الإدارة العليا بمراجعة التقارير الدورية الخاصة بالسيولة والعوامل المؤثرة عليها بشكل دوري.	**موافق**
	6-تُرفع التقارير الخاصة بموقف السيولة والعوامل المؤثرة عليها إلى مجلس الإدارة بشكل دوري.	**موافق**
	7-يقوم مجلس الإدارة بالمراجعة والتدقيق والتصديق على استراتيجية إدارة خطر السيولة بشكل دوري على الأقل مرة كل سنة.	**موافق**
المبدأ 4: يجب معالجة تكاليف مخاطر السيولة والفوائد والمخاطر بشكل صريح في عملية الموافقة على المنتج الجديد.	8- يأخذ البنك في الاعتبار التكاليف والمزايا المتعلقة بالسيولة عند إقرار وتسعير منتجات مصرفية جديدة وتقييم الأداء.	**موافق**
المبدأ 5: يجب أن يملك البنك استراتيجيات سليمة لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة، تمكن البنك من التنبؤ الدقيق بالتدفقات النقدية الناشئة في عناصر الميزانية وخارج الميزانية العمومية على فترات زمنية.	9-يمتلك البنك إطارا عمليا سليم لتحديد، قياس، رصد والسيطرة على خطر السيولة.	**موافق**
	10- يحقق الإطار العملي السليم للبنك التنبؤ بالتدفقات النقدية الناشئة عن الموجودات والمطلوبات وبنود خارج الميزانية.	**موافق**
المبدأ 6: يجب على البنك مراقبة مخاطر السيولة واحتياجات التمويل عبر كامل فروعه، مع مراعات القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية لإمكانية تحويل السيولة.	11- يقوم البنك برصد والتحكم في مستويات التعرض لمخاطر السيولة، ورصد احتياجات التمويل.	**موافق**
المبدأ 7:يجب أن يقوم البنك بوضع استراتيجيات توفر تمويلا متنوعا من حيث المصدر والمدة، مع الحرص على وجوده المستمر في أسواق التمويل والحفاظ على علاقة قوية مع مصادر التمويل.	12- يمتلك البنك استراتيجية تمويل تضمن التنويع الفعال في مصادر وآجال التمويل.	**موافق**
	13- يتمتع البنك بعلاقة قوية مع مقدمي التمويل.	**موافق**
	14- يحافظ البنك على تواجده الدائم في أسواق التمويل.	**موافق**
المبدأ 8: يجب على البنك إدارة مراكز ومخاطر السيولة اليومية، بما يخولها الوفاء بالتزاماتها في الفترات العادية وظروف الضغط.	15- يدير البنك مراكز السيولة اليومية والمخاطر التي يتعرض لها.	**موافق**
المبدأ 9: يجب على البنك التمييز بين الأصول المرهونة والغير مرهونة، والمراقبة القانونية	16- يقوم البنك بالتمييز بين الأصول المرهونة والغير مرهونة.	**موافق**

والاطلاع على الموقع المادي للضمانات، وآليات تسييلها في الوقت المناسب.	17- يقوم البنك بتحديد إمكانية تسييل الأصول عند اللزوم، ومراقبة النظم القانونية وأماكن التواجد الجغرافي لضمانات الأصول.	**موافق**
المبدأ 10: يجب على البنك اجراء اختبارات الضغط بشكل منتظم وفق سيناريوهات مختلفة، يتم الاعتماد على نتائج اختبارات الضغط في تعديل استراتيجيات وسياسات إدارة مخاطر السيولة وتطوير خطط الطوارئ.	18-يقوم البنك بإجراء اختبارات الضغط لمجموعة متنوعة من السيناريوهات الضغط على المدى القصير والمتوسط.	**موافق**
	19- يستخدم البنك نتائج اختبار الضغط لضبط وتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف إدارة مخاطر السيولة.	**غير معنوي**
	20- يستخدم البنك نتائج اختبار الضغط في وضع خطط طوارئ فعالة.	**غير معنوي**
المبدأ 11: يجب على البنك أن يضع خطة رسمية لتمويل الطوارئ، تحدد بوضوح استراتيجيات معالجة نقص السيولة.	21- يحدد البنك استراتيجيات معالجة نقص في السيولة في حالات الطوارئ.	**موافق**
	22- يعمل البنك على اختبار خطط استراتيجيات معالجة نقص السيولة وتحديثها بانتظام للتأكد من فعاليتها من الناحية التشغيلية.	**موافق**
المبدأ 12: يجب على البنك الاحتفاظ باحتياطي من الأصول السائلة عالية الجودة والتأكد من قدرة هذه الأصول على التأمين ضد سيناريوهات ضغط السيولة بدون وجود عائق قانوني أو تنظيمي أو تشغيلي يمنع للاعتماد عليها للحصول على تمويل.	23- يُأمن البنك مجموعة من السيناريوهات الضاغطة على وضعية السيولة باحتفاظه بحزمة من الأصول السائلة غير المرهونة.	**محايد**
	24- يتأكد البنك من عدم وجود أي عائق قانوني أو تنظيمي أو تشغيلي لاستخدام الأصول للحصول على تمويل.	**موافق**
المبدأ 13: يجب على البنك الإفصاح عن المعلومات التي تسمح للمتعاملين مع البنك بمعرفة مدى سلامة تسيير السيولة وحالتها.	25- يلتزم البنك بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بوضعية السيولة.	**موافق**
المبدأ 14: يجب على المشرفين اجراء تقييم شامل دوري لآليات إدارة مخاطر السيولة.	26- تقوم السلطات الرقابية بالتأكد من مدى قدرة البنك على مواجهة الظروف الضاغطة للسيولة.	**موافق**
المبدأ 15: يجب على المشرفين دعم تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمراقبة التقارير الداخلية والتقارير الاحترازية ومعلومات السوق.	27- تراقب السلطات الرقابية التقارير الداخلية والتقارير الاحترازية ومعلومات السوق، لتقييم إطار إدارة مخاطر السيولة للبنك ووضعية السيولة.	**غير معنوي**

المبدأ 16: يجب على المشرف أن يطالب البنك بالتدخل السريع لعلاج الخلل في لإدارة مخاطر السيولة.	28- تستجيب السلطات الرقابية لطلب المصرف لعلاج أوجه القصور في عمليات إدارة مخاطر السيولة أو وضعية السيولة في حال وجود مخاطر في الوقت المناسب.	**موافق**
المبدأ 17: يجب على المشرفين التواصل بانتظام في الأوقات العادية مع المشرفين الآخرين وبشكل أكثر تكرارا في أوقات الضغط.	29- يتواصل البنك المركزي بشكل دوري منتظم مع المصرف للإشراف والرقابة على مخاطر السيولة خلال الأوقات العادية وبدورية أكثر تسارعا في ظروف الضاغطة.	**ذات ارتباط وهمي مع المحور**
مدى الإدارة والرقابة على خطر السبولة وفق مبادئ بازل III في البنك		**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثة.

أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي أن العبارة الأولى التي تعبر عن المبدأ الأول. الذي ينص على تحمل البنك مسؤولية توفير السيولة الكافية المتمثلة في الأصول السائلة عالية الجودة غير مرهونة، من خلال التقييم المستمر لاستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة. أنها غير معنوية، مما يدل على أن البنوك محل الدراسة لا تعتمد على الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة في توفير كل احتياجات السيولة. ومنه يمكن القول أن البنوك محل الدراسة لم تتبنى المبدأ الأول من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة خطر السيولة الصادر عن لجنة بازل.

تُعبر العبارة الثانية للاستبيان عن المبدأ الثاني من المبادئ الصادرة عن لجنة بازل الذي ينص على ضرورة تقدير درجة المخاطر التي يتحملها البنك بناء على مستوى نشاطه. أظهر الاختبار الإحصائي أن البنوك محل الدراسة تقوم بتقدير مستوى المخاطر الذي يتحمله بما يتناسب مع نشاط البنك، ومنه يمكن القول أن البنوك محل الدراسة تلتزم بالمبدأ الثاني من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة.

تعبر كل من العبارة رقم 3 و4 و5 و6 و7 من الاستبيان عن المبدأ الثالث من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة خطر السيولة الذي ينص على ضرورة مراقبة استراتيجيات وسياسات وممارسات إدارة السيولة ومراجعتها ورفع تقارير دورية عن حالة السيولة لمجلس إدارة البنك. ومنه يمكن القول أن البنوك محل الدراسة تلتزم بالمبدأ الثالث من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة السيولة، حسب نتائج الاختبار الإحصائي لآراء المجيبين الذي بين أن البنوك محل الدراسة تعمل على تطوير إستراتيجية إدارة خطر السيولة ومراجعة التقارير الدورية الخاصة بالسيولة والعوامل المؤثرة عليها ورفع تقارير دورية عن حالة السيولة، مما يمكن مجلس الإدارة من المراجعة والتدقيق على الاستراتيجيات التي يتم إدارة خطر السيولة بالاعتماد عليها. إلا أن العبارة رقم 4 لم يبدي المجيبين عن رأيهم

صراحة حولها، بل فضل أغلبهم الحياد في التعبير عن رأيه وهي تنص على: تضمن الإدارة العليا احتفاظ البنك بالسيولة الكافية. مما يدل على أن العاملين في البنوك محل الدراسة لم يعبروا عن رأيهم بسبب غموض مصطلح تضمن الذي قد تندرج تحته مجموعة من الإجراءات والتوجيهات والممارسات التي تمكن البنك من الاحتفاظ بسيولة كافية، أو بسبب عدم معرفة العاملين لمستوى السيولة التي عُبر عنه بمصطلح كافية. أو قد يعود السبب لعدم إطلاع جل المجيبين على حجم السيولة التي بحوزة البنك العاملين به.

تعبر العبارة رقم 8 من عبارات الاستبيان عن المبدأ الرابع من مبادئ الممارسات السليمة الصادرة عن لجنة بازل. حيث تعمل البنوك محل الدراسة عند تسعير منتجات جديدة على تقدير التكاليف والمزايا المتعلقة بالسيولة. وهو ما نص عليه المبدأ الرابع، من ضرورة معالجة تكاليف مخاطر السيولة والفوائد قبل الموافقة على إصدار منتج مصرفي جديد. ومنه يمكن القول أن البنوك محل الدراسة تعمل على دراسة ومعالجة التكاليف والمزايا المتعلقة بالسيولة قبل قبول طرح المنتج المصرفي الجديد وفقا لما نصت عليه لجنة بازل.

تعبر العبارة رقم 9 و10 من الاستبيان على المبدأ الخامس من مبادئ لجنة بازل لإدارة خطر السيولة. أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي أن البنوك محل الدراسة تمتلك إطار عملي سليم يمكن البنك ليس فقط من التنبؤ بالتدفقات النقدية الناشئة عن الموجودات والمطلوبات وبنود خارج الميزانية وإنما أيضا يعمل على تحديد وقياس ورصد والسيطرة على خطر السيولة. وهو ما أكد عليه المبدأ الخامس من ضرورة امتلاك البنك استراتيجيات سليمة تمكنه من مراقبة مخاطر السيولة والتنبؤ الدقيق بالتدفقات النقدية الناشئة. ومنه يمكن القول بأن البنوك محل الدراسة تلتزم بالمبدأ الخامس من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة خطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل.

تعبر العبارة رقم 11 من الاستبيان عن المبدأ السادس من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة. نص هذا الأخير على ضرورة مراقبة البنك الرئيسي لمخاطر السيولة واحتياجات التمويل في كل فروعه، ومراعات قيود تحويل السيولة. وهوما تعمل البنوك محل الدراس على تحقيقه، من خلال رصد والتحكم في مستويات التعرض لخطر السيولة ورصد احتياجات التمويل. ومنه يمكن القول بأن البنوك محل الدراسة تلتزم بالمبدأ السادس من مبادئ لجنة بازل في إدارة خطر السيولة.

تعبر كل من العبارة رقم 12 و13 و14 من الاستبيان على المبدأ السابع من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة خطر السيولة. أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي امتلاك البنك استراتيجيات تمويل تختلف في مصادر وأجال التمويل، مع حرص البنك على تواجده الدائم في أسواق التمويل والحفاظ على علاقة قوية مع مقدمي التمويل.

وهو ما نصت عليه بالتحديد لجنة بازل في الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة. ومنه يمكن القول بأن البنوك محل الدراسة تلتزم بالمبدأ السابع المرتبط بإدارة مخاطر السيولة.

تعبر العبارة رقم 15 عن المبدأ الثامن من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة. أكد المبدأ الثامن على أهمية إدارة مراكز السيولة اليومية ودوره في وفاء البنك بالتزاماته في الفترات العادية والضاغطة. وهو ما أدى بالبنوك محل الدراسة إلى إدارة مراكز السيولة اليومية. ومنه يمكن القول بأن البنوك محل الدراسة تلتزم بالمبدأ الثامن في إدارة مخاطر السيولة وفقا لما نصت عليه لجنة بازل.

تعبر العبارة رقم 16 و17 من الاستبيان على المبدأ التاسع من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة. حيث أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي التزام البنوك محل الدراسة بالمبدأ التاسع لإدارة خطر السيولة وفقا للجنة بازل. فهي تعمل على التمييز بين الأصول المرهونة والغير مرهونة، وآليات تسييلها مع المراقبة القانونية لها والاطلاع على أماكن التواجد الجغرافي لضمانات الأصول. وهو ما نص عليه المبدأ التاسع.

تعبر العبارة رقم 18 و19 و20 من الاستبيان على المبدأ العاشر من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة. تظهر النتائج الإحصائية أن كل من العبارتين 19 و20 غير معنوية، أي أن البنوك محل الدراسة لا تعتمد على نتائج اختبار الضغط في وضع خطط طوارئ، كما لا تعتمد على نتائجه في ضبط وتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف إدارة مخاطر السيولة. بل تقوم فقط بإجراء اختبارات الضغط لسيناريوهات متنوعة على المدى القصير والمتوسط. إلا أن المبدأ العاشر ينص على ضرورة تعديل استراتيجيات السيولة وتطوير خطط الطوارئ، بناء على نتائج اختبارات الضغط. ومنه يمكن القول بأن البنوك محل الدراسة تعمل على تطبيق المبدأ العاشر فيما يخص فقط إجراء اختبار الضغط، إلا أنها تهمل نتائجه كمدخلات لتقييم وتطوير استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة ووضع خطط الطوارئ، وفق ما نصت عليه لجنة بازل.

تعبر العبارة رقم 21 و22 من الاستبيان على المبدأ الحادي عشر من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة. الذي ينص على ضرورة وضع خطة رسمية لتمويل الطوارئ توضح استراتيجيات معالجة نقص السيولة. أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي أن البنوك محل الدراسة تختبر خطط استراتيجيات معالجة نقص السيولة لتتأكد من فعاليتها، كما يحدد استراتيجيات معالجة نقص السيولة في حالات الطوارئ. ومنه يمكن القول بأن البنوك محل الدراسة تلتزم بالمبدأ الحادي عشر في إدارة مخاطر السيولة وفقا للجنة بازل.

تعبر العبارة رقم 23 و24 من الاستبيان على المبدأ الثاني عشر من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة. أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي أن المجيبين على الاستبيان في البنوك محل الدراسة لم يعبروا عن رأيهم حول العبارة رقم 23 واختار اغلب المجيبين الحياد حول هذه العبارة: يُأمن البنك مجموعة من السيناريوهات الضاغطة على وضعية السيولة باحتفاظه بحزمة من الأصول السائلة غير المرهونة. قد يرجع سبب هذا الحياد للعبارة الأولى التي أظهرت عدم احتفاظ البنوك محل الدراسة بالأصول السائلة عالية الجودة غير مرهونة. أي عدم تبنيه للمبدأ الأول. فحين عبر المجيبين عن موافقتهم على قيام البنك بالتأكد من عدم وجود أي عائق قانوني أو تنظيمي أو تشغيلي لاستخدام الأصول للحصول على تمويل، وفق ما نص عليه المبدأ الثاني عشر في شقه الثاني. ومنه يمكن القول أن البنوك محل الدراسة تعتمد على المبدأ الثاني عشر فقط في جانب التأكد من إمكانية الحصول على تمويل من خلال تسيير الأصول، إلا أنها لا تأمن فترات الضغط باحتفاظها بالأصول السائلة غير مرهونة.

تعبر العبارة رقم 25 من الاستبيان على المبدأ الثالث عشر من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة. الذي ينص على ضرورة الإفصاح عن حالة السيولة للمتعاملين مع البنك، أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي أن البنوك محل الدراسة تلتزم بالإفصاح الدوري عن المعلومات التي تعكس وضعية السيولة إلا أن العبارة لم تحدد الجهة التي يتم الإفصاح لها بحالة السيولة في البنوك.

تعبر العبارة رقم 26 من الاستبيان على المبدأ الرابع عشر من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة. أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي أن البنوك محل الدراسة تلتزم بالمبدأ الرابع عشر، فهي تقوم بالتأكد من مدى قدرة البنك على مواجهة الظروف الضاغطة للسيولة. مثل ما نص عليه هذا المبدأ، من وجوب القيام بتقييم شامل ودوري لآليات إدارة مخاطر السيولة بهدف إدارة الظروف الضاغطة.

تعبر العبارة رقم 27 من الاستبيان على المبدأ الخامس عشر من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة. أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي أن البنوك محل الدراسة لم تقم بتبني المبدأ الخامس عشر والذي تم التعبير عنه بعبارة: تراقب السلطات الرقابية التقارير الداخلية والتقارير الاحترازية ومعلومات السوق، لتقييم إطار إدارة مخاطر السيولة للبنك ووضعية السيولة.

تعبر العبارة رقم 28 من الاستبيان على المبدأ السادس عشر من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة. نص هذا المبدأ على العاملين في مصالح إدارة مخاطر السيولة على تقديم طلب من البنك لغرض التدخل السريع لعلاج الخلل المسجل. تقوم السلطات الرقابية على البنوك محل الدراسة بالاستجابة في الوقت المناسب

لعلاج أوجه القصور في إدارة مخاطر السيولة، وفق ما أظهرته نتائج الدراسة. ومنه يمكن القول بأن البنوك محل الدراسة والسلطات الرقابية على البنوك تلتزم بالمبدأ السادس عشر في إدارة مخاطر السيولة.

تعبر العبارة رقم 29 من الاستبيان على المبدأ السابع عشر من مبادئ الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة. أظهرت النتائج الإحصائية لاختبار معامل الارتباط أن هذه العبارة لها ارتباط وهمي مع المحور الأول للدراسة. يتم تفسير سبب الارتباط الوهمي إلى صياغة العبارة "يتواصل البنك المركزي بشكل دوري منتظم مع المصرف للإشراف والرقابة على مخاطر السيولة خلال الأوقات العادية وبدورية أكثر تسارعا في ظروف الضاغطة". يتواصل البنك المركزي مع البنك الرئيسي خاصة وأن إدارة مخاطر السيولة مركزية الإدارة في النظام المصرفي الجزائري، هذا من جهة. أما السبب الثاني هو صياغة العبارة في شكل معلومة غير متوفرة لدى 22 موظف مجيب على الاستبيان.

بناء على ما سبق نذكر أهم النتائج في النقاط التالية:

- ✓ قامت البنوك محل الدراسة وفقا لآراء المجيبين بتبني المبدأ الثاني والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والحادي عشر والثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر؛
- ✓ لم تقم البنوك محل الدراسة وفقا لآراء المجيبين بتبني المبدأ الأول والخامس عشر والسابع عشر؛
- ✓ قامت البنوك محل الدراسة وفقا لآراء المجيبين بالالتزام بشكل جزئي بإرشادات المبدأ العاشر؛
- ✓ اتجهت أغلب أراء المجيبين على الاستبيان إلى الحياد في إبداء أراءهم حول بعض من العبارات التي تعبر عن المبدأ الثالث والثاني عشر.

ثانيا: مناقشة نتائج اختبار الفرضية الثانية

تم بناء عبارات المحور الثاني بهدف معرفة مدى اعتماد البنوك العاملة بالجزائر على نسب السيولة وفقا لمقررات لجنة بازل III. إلا أن كل دارس للاقتصاد البنكي يمتلك معلومة عدم إصدار بنك الجزائر إلى أي نظام أو تعليمية تنص على حساب نسبة صافي التمويل المستقر أو نسبة التغطية السيولة، على الرغم من أن بعض الباحثين يرون أن نسبة معامل الحد الأدنى للسيولة بمثابة تبن لنسبة تغطية السيولة للجنة بازل III من قبل بنك الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة طرأت عليها العديد من التغيرات وآخرها سنة 2014، أما النظام رقم 11-04 الذي نص على حسابة معامل الحد الأدنى للسيولة الصادر من بنك الجزائر كان سنة 2011. وهو ما استدعى تصميم عبارات المحور الثاني بناء على الهدف من نسب بازل (نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر).

إن النظام رقم 11-04 الصادر عن بنك الجزائر سنة 2011 أقر بضرورة قياس خطر السيولة وترك للبنوك حرية اتخاذ الاستراتيجيات والخطط الداخلية لآليات قياس والرقابة على خطر السيولة، مما استدعى منا ضرورة وضع العبارات رقم 34، 35 و36 لغرض معرفة إذا ما تم الاعتماد على نسب بازل III في الخطط والاستراتيجيات الداخلية التي اعتمدت عليها البنوك محل الدراسة في قياس خطر السيولة أم لا. وحتى نتمكن من الوقوف على صحة نتائج الاختبار الإحصائي وربطها مع الواقع. كان لابد من مقارنة عبارات الاستبيان باعتبارها في هذا المحور من مبادئ لجنة بازل III التي تم الاعتماد عليها في صياغة الاستراتيجيات الداخلية لإدارة مخاطر السيولة من قبل البنوك محل الدراسة، ومقارنتها مع تشريعات بنك الجزائر الذي سع من خلالها لمواكبة إصدار لجنة بازل III، التي تحمل الصفة القانونية مما قد يترتب عن مخالفة تشريعاتها قرار سحب الاعتماد من البنك. ما يدعم هذا التصور هو تصريح بنك البركة في تقريره السنوي سنة 2016 حول إدارة مخاطر السيولة أن نسبة تغطية السيولة تفوق دائما الحد 100%، فحين تم تسجيل انخفاض طفيف في قيمة نسبة صافية الموارد المستقرة في الثلاثي الأول من سنة 2016. (أنظر التقرير السنوي بنك البركة صفحة 20)

إن الهدف من المقارنة هو معرفة أولا إذا ما كانت نسبة السيولة المفروضة من قبل بنك الجزائر تحقق نفس الهدف المحقق من الاعتماد على نسب لجنة بازل III، أما الهدف الثاني معرفة إذا ما قامت البنوك محل الدراسة بالاعتماد على نسب السيولة في ظل حرية اختيار الاستراتيجيات. نوضح من خلال الجدول رقم 27، تشريع بنك الجزائر وعبارات الاستبيان، التي تعكس معايير لجنة بازل III كالتالي:

جدول 27: تفسير الدلالة لكل فقرات المحور الثاني من الاستبيان

قياس خطر السيولة وفقا لبنك الجزائر	عبارات الاستبيان	تفسير الدلالة
يجب على البنوك أن تستجيب لطلب اللجنة المصرفية في حال طالبت بحساب معامل السيولة بتواريخ أخرى.	30-يقوم البنك بحساب نسبة تغطية السيولة كل شهر في الحالة العادية وأكثر من مرة في الشهر في ظروف الضغط.	**موافق**
-	31-يقوم البنك بالإفصاح عن متوسط نسبة تغطية السيولة كل سنة.	**موافق**
يتم ابلاغ بنك الجزائر بنسبة معامل الحد الأدنى للسيولة كل ثلاثي (يتم الإبلاغ عن نسبة الشهرين المنقضين والشهر الموالي).	32- يرفع البنك نسبة تغطية السيولة بشكل دوري للسلطات الإشرافية.	**موافق**

يجب على البنوك أن تملك سياسة تمكنها من تحديد الأصول عالية الجودة الخالية من كل التزام والمتوفرة في وقت الأزمة. كما تتحقق من قابلية الأصول لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر والمؤسسات القانونية وقدرتها على تحولها إلى سيولة بسرعة.	33- يحتفظ البنك بسيولة كافية من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة تغطي صافي التدفق الخارج خلال 30 يوما.	**موافق**
يجب على البنوك أن تعتمد على نسبة معامل السيولة بدء من 24 ماي 2011، بنسبة لا تقل عن 100 بالمائة.	34-قام البنك بتطبيق نسبة تغطية السيولة منذ سنة 2015.	**غير معنوي**
	35-توافقت نسبة تغطية السيولة مع الجدول الزمني المقرر من لجنة بازل (يجب أن لا تقل عن 60% سنة 2015، ترتفع النسبة بمعدل 10% كل سنة حتى تصل لتقدير النهائي في سنة 2019 بـ 100%).	**غير معنوي**
	36-قام البنك بالاعتماد على نسبة التمويل الصافي المستقر بدءَ من 1 جانفي 2019 بنسبة لا تقل عن 100%.	**غير معنوي**
	37- يقوم البنك بحساب نسبة التمويل الصافي المستقر مرة واحدة كل سنة.	**موافق**
يجب على البنوك أن تحتفظ بمخزون من الأصول السائلة، يوفر لها السيولة اللازمة لمواجهة التزاماتها في كل وقت.	38- يعتمد البنك على جزء من رأس المال والالتزامات كمصادر أموال لفترة تمتد لسنة واحدة على الأقل.	**موافق**
يجب عل البنوك أن تمتلك مخزون من الأصول عالية الجودة، قابلة للتعبئة في أي وقت وخالية من أي التزام.	39- يحتفظ البنك بتمويل مستقر لجزء من انكشافاتها خارج الميزانية التي من المتوقع أن يكون بها متطلبات تمويل خلال سنة واحدة.	**موافق**
يجب على البنوك أن تستخرج عناصر حساب معامل السيولة من محاسبة البنوك.	40- يتم حساب إجمالي التمويل المستقر المتاح والمطلوب بالاعتماد على أوزان ترجيحية.	**موافق**
مدى العمل بنسب الرقابة العالمية لقياس مخاطر السيولة (نسبة التغطية السيولة ونسبة التمويل صافي المستقر)		**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثة.

نلاحظ من الجدول أن العبارة رقم 30 من الاستبيان التي تعبر عن معيار إدارة خطر السيولة وفقا للجنة بازل III، والتي تتشابه في مضمونها مع تشريع بنك الجزائر. أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي أن البنوك محل

الدراسة تعمل على حساب نسبة تغطية السيولة مرة في الشهر حسب نص العبارة رقم 30. ومنه يمكن القول أن البنوك محل الدراسة تحقق هدف مراقبة السيولة كل شهر في الحالة العادية وأكثر من مرة في فترات الضغط وفق ما نصت عليه لجنة بازل، نص نظام قياس خطر السيولة لبنك الجزائر حساب نسبة معامل الحد الأدنى من السيولة كل شهر.

تعبر العبارة رقم 31 عن شرط الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة وفق ما نصت عليه لجنة بازل، أظهر الاختبار الإحصائي أن البنوك محل الدراسة تقوم بالإفصاح على نسبة السيولة قصيرة المدى بمتوسط سنوي. إلا أن التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة لا تحتوي على قيم هذه النسبة. قد يرجع هذا الاختلاف بين الناتج الإحصائي والواقع إلى عدم وضوح العبارة بالنسبة للمجيبين التي لا تظهر الفئة التي يتم الإفصاح لها بقيم نسبة السيولة قصيرة الأجل، كما أننا لم نجد في النظام رقم 11-04 أي نص يلزم البنك بالإفصاح للمتعاملين مع البنك عن نسبة السيولة قصيرة الأجل، وقد يرجع إلى أن البنوك العاملة في الجزائر تملك فائض سيولة، كما أن ضعف بورصة الجزائر يسمح لها بالإبقاء عن قيم نسبة تغطية السيولة بعيدة عن المتعاملين مع البنك.

تعبر العبارة رقم 32 عن إبلاغ السلطات الإشرافية بنسبة تغطية السيولة بشكل دوري من قبل البنك، وهو ما نص عليه تشريع بنك الجزائر بإلزام إبلاغه بقيمة نسبة معامل الحد الأدنى للسيولة كل ثلاثي. ومنه يمكن القول أن البنوك محل الدراسة تحقق هدف إبلاغ السلطات الاشرافية بقيم نسبة السيولة قصيرة الأجل.

تعبر العبارة رقم 33 عن هدف تغطية التدفقات النقدية الخارجة بالأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لمدة 30 يوم، وفقا لما نص عليه المعيار العالمي لإدارة خطر السيولة. أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي أن البنوك محل الدراسة تعمل على تغطية التدفقات النقدية الخارجة بالأصول عالية الجودة الغير مرهونة. كما نص تشريع بنك الجزائر على ضرورة امتلاك البنك سياسات تمكنها من تحديد الأصول السائلة عالية الجودة الخالية من كل التزام والمتوفرة في وقت الأزمة. ومنه يمكن القول أن البنوك محل الدراسة وبنك الجزائر حققت هدف العبارة رقم 33 الذي ينص على ضرورة امتلاك أصول عالية الجودة تمكنه من إدارة أوقات الأزمة.

تعبر العبارة رقم 34 و35 و36 و37 على المعيار العالمي لإدارة مخاطر السيولة الصادر عن لجنة بازل الذي يحقق هدف امتلاك البنك سيولة كافية تغطي التدفقات النقدية الخارجة لمدة 30 يوم وتوفر لدى البنك مصدر تمويل مستقر لمدة سنة كاملة. حيث صرحت لجنة بازل عن بدأ استخدام نسبة تغطية السيولة ابتداء من سنة 2015 ونسبة التمويل الصافي المستقر من سنة 2019. صاحب إصدار هذا المعيار تشريع بنك الجزائر بإقرار

حساب نسبة معامل الحد الأدنى للسيولة الذي يبدأ استخدامه من سنة 2011. أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي أن العبارات التي تنص عن الحد الأدنى لنسب السيولة وفقا للمعيار العالمي وتاريخ الاعتماد أنها غير معنوية. إلا أننا لا نستطيع إصدار حكم أن البنوك محل الدراسة لم تتبنى نسب بازل وفق الجدول الزمني المقرر من قبل لجنة بازل، بسبب أن باقي العبارات التي تضمنت مصطلحات نسب السيولة للجنة بازل حصدت موافقة العاملين في البنك، كما أن إدارة خطر السيولة يخضع للإدارة المركزية التي تتم على مستوى البنك الرئيسي. مما قد يعني أن حساب نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر قد يتم على مستوى البنك الرئيسي وليس الفروع أو الوكالات. أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي أن البنوك محل الدراسة تقوم بحساب نسبة صافي التمويل المستقر مرة كل سنة. ومنه يمكن القول بأن بنك الجزائر قام بإقرار نسبة تتوافق في الهدف مع نسبة تغطية السيولة التي تسعى لتغطية التدفقات النقدية الخارجة لمدة 30 يوما بالأصول السائلة عالية الجودة غير مرهونة الصادرة عن لجنة بازل، تم الاعتماد على نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقبل من قبل البنوك محل الدراسة في الاستراتيجيات الداخلية لإدارة خطر السيولة.

تعبر العبارة رقم 38 و39 و40 عن نسبة صافي التمويل المستقر والغرض من الاعتماد هذه النسبة بالإضافة إلى آليات حساب نسبة صافي التمويل المستقر كما أقرت لجنة بازل. أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي أن البنوك محل الدراسة تملك مصدر تمويل مستقر لمدة سنة كاملة كما أنها تعتمد في تقديرها على الأوزان الترجيحية للمخاطر. إلا أن تشريعات بنك الجزائر المقابلة للعبارات الصادرة مع تعليمة معامل الحد الأدنى لسيولة والتوجيهات النوعية، تنص فقط على ضرورة الاحتفاظ بمصدر تمويل يوفر للبنوك السيولة في أي وقت –في الظروف العادية ووقت الأزمات–، دون إقرار نسبة تعكس هدف نسبة صافي التمويل المستقر.

يمكن تلخيص أهم النتائج سابقة الذكر في النقاط التالية:

- ✓ قامت البنوك محل الدراسة بتبني نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر؛
- ✓ قام بنك الجزائر بإصدار جملة من التشريعات التي تحقق بعض أهداف المعيار العالمي لإدارة خطر السيولة؛
- ✓ لم تقم البنوك محل الدراسة بالاعتماد على نسب بازل وفق الجدول الزمني المقرر لتطبيق النسب.

ثالثا: مناقشة نتائج اختبار الفرضية الثالثة

يهدف المحور الثالث من الاستبيان للتعرف على مقاييس مراقبة السيولة في البنوك العاملة بالجزائر، يتضمن المحور فقرات تظهر أدوات مراقبة السيولة كما نصت عليها لجنة بازل III في تقريرها الصادر سنة 2019 و2013 و2010. نسعى لتحليل نتائج الاختبار الإحصائي بمقارنة فقرات الاستبيان مع توصيات لجنة بازل III. باعتبار أن نص الفقرات هي الآليات المعتمدة فعلا في البنوك محل الدراسة. كما هو موضح في الجدول رقم 28:

جدول 28: تفسير الدلالة لكل فقرات المحور الثالث من الاستبيان

نص لجنة بازل III لأدوات الرقابة	عبارات الاستبيان	تفسير الدلالة
أداة عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي في رصد مخاطر السيولة		
يتم إجراء تحليلات عدم تطابق الاستحقاق على مستوى البنك بناء على الافتراضات السلوكية المستمرة في الظروف العادية وفترات الضغط، تستند هذه التحليلات إلى خطط إستراتيجية. تعتمد المصارف على تقارير عدم تطابق الاستحقاق في إجراء تغييرات جوهرية على نماذج أعمالها لتقييم تأثير التغيرات على الإشراف الاحترازي.	41-يمكن للبنك تحديد مقدار السيولة المطلوبة بالاعتماد على آجال استحقاق الالتزامات التعاقدية.	موافق
	42-يقوم البنك بتقييم دوري لملائمة آجال استحقاق الالتزامات التعاقدية على تحديد المخاطر في كل مؤسسة.	موافق
	43-يقوم البنك بإعداد تدفقات الأصول حسب آخر استحقاق ممكن.	موافق
	44- يقوم البنك بوضع التدفقات النقدية للخصوم حسب أول تاريخ ممكن للخروج.	موافق
	45-يقوم البنك بتحليل عدم تطابق الاستحقاق بناء على خطط استراتيجية.	موافق
أداة تركز التمويل في رصد مخاطر السيولة		
يهدف إلى تحديد مصادر التمويل بالجملة التي لها أهمية تصل لإحداث مشاكل سيولة إذا تم سحبها، فهو يشجع على تنويع مصادر التمويل الموصي بها في المبادئ السليمة. يتم حساب تركيز التمويل لكل من الأطراف المهم (الشركات أو شركة) والمنتجات المهمة (الأدوات المالية) والعملات. يجب الإبلاغ عن المقاييس السابقة لآفاق زمنية التي تقل عن شهر واحد؛ من 1-3 أشهر؛ من 6-12 شهرا؛ ولسنة فأكثر.	46-يعتمد البنك على مؤشرات ترصد تركز عمليات التمويل بالجملة على مستوى الشركاء.	موافق
	47-يعتمد البنك على مؤشرات ترصد تركز عمليات التمويل بالجملة على مستوى الأدوات المالية.	موافق
	48-يعتمد البنك على مؤشرات ترصد تركز عمليات التمويل بالجملة على مستوى العملات.	موافق
	49-يقوم البنك بإعداد تقارير لآفاق زمنية إما: أقل من شهر، 1-3 أشهر، 3-6 أشهر، 6أشهر -سنة، أو أكثر	موافق

	من سنة، تعطي مدى تركيز التمويل لعميل معين وبعملة معينة.	
	50-تساعد مؤشرات رصد عمليات التمويل بالجملة السلطات الرقابية على تحديد حجم المخاطر المرتبطة بإخفاق تعثر أي من المصارف أو انسحاب أي من مصادر التمويل بالجملة.	موافق
أداة الأصول المتاحة غير المرهونة في رصد السيولة		
يوفر للمشرفين بيانات حول الكمية والخصائص الرئيسية للعملة والأصول المتاحة غير المرهونة للبنوك، تتميز الأصول بأن لها القدرة على استخدامها كضمان للحصول على تمويل إضافي مضمون في الأسواق الثانوية، أو مؤهلة للحصول على تمويل مضمون من البنك المركزي. يتعين على البنك الإبلاغ عن مبلغ ونوع وموقع الأصول المتاحة غير المرهونة التي يمكن أن تكون كضمان للحصول على مصدر إضافي للسيولة، تجدر الإشارة أن هذا المقياس لا يقارن الأصول المتاحة غير مرهونة مع مبلغ التمويل المضمون المعلق أو أي عامل قياس آخر في الميزانية العمومية، مما يجب استكمال المعلومة الناتجة بمقياس عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي وبيانات الميزانية العمومية الأخرى. يجب على البنك أن يقدم تقريرا منفصلا عن ضمانات العميل المستلمة والتي يسمح للبنك بتسليمها أو إعادة رهنها، أو الضمانات التي يقدمها أو يعيد التعهد بها في تاريخ كل تقرير.	51-يقوم البنك بالإبلاغ عن مبلغ ونوع وموقع الأصول غير المرهونة المتاحة المؤهلة للحصول على تمويل مضمون من البنوك المركزية.	موافق
	52-يحدد البنك العملة التي يتم بها تقييم الأصول الغير مرهونة المتاحة.	موافق
	53-يبين البنك الاقتطاع المقدر الذي يحتاجه البنك المركزي لكل أصل.	موافق
	54-يحدد البنك القيمة المحولة إلى سيولة المتوقعة للضمان.	موافق
	55-يقدم البنك تقريرا منفصلا عن ضمانات العميل المستلمة والتي يسمح لبنك بتسليمها أو إعادة رهنها.	موافق
	56-تمكن أداة الأصول المتاحة الغير مرهونة البنك من تقدير حجم الالتزامات من السيولة التي يمكن توفيرها.	موافق
	57-يدعم البنك نتائج أداة الأصول الغير مرهونة المتاحة بعدم تطابق الاستحقاق ومعطيات الميزانية الأخرى.	موافق
تحليل الوسائل المتعلقة بالسوق للرقابة على السيولة		
يتم استخدام بيانات السوق عالية التردد كمؤشرات إنذار مبكرة في مراقبة صعوبات السوق المحتملة في البنوك، يتم مراقبة المعلومات على مستوى السوق (يتم مراقبة اتجاه الأسواق الرئيسية للنظر في تأثيرها المحتمل على القطاع المالي والبنك، يجب الأخذ	58-يعتمد مشرفي البنك في تحديد الصعوبات المحتملة للسيولة بمراقبة البيانات على مستوى كل من: السوق، القطاع المالي، الخاصة بالمصرف.	موافق
	59-يستخدم البنك المعلومات المتأتية من الأسواق لتقيم خطة التمويل.	موافق

بمعلومات السوق عند قيام البنك بتقييم افتراضات خطة تمويل البنك)، معلومات عن القطاع المالي (من المعلومات التي يجب رصدها معلومات أسواق الأسهم والديون للقطاع المالي)، ومعلومات خاصة بالبنك	60-يحلل المشرفين في البنك التأثير المحتمل لاتجاه الأسواق الرئيسية على القطاع المالي والمصرف.	موافق
	61-يقوم البنك بتتبع ما إذا كان القطاع المالي ككل يعكس تحركات السوق.	موافق
نسبة تغطية السيولة للعملات		
يسمح هذا المقياس بمراقبة وتتبع مشكلات عدم تطابق العملة المحتملة التي قد تنشأ، يتم حسابها بقسمة مخزون الأصول السائلة عالية الجودة في كل عملة مهملة على إجمالي التدفقات النقدية الصافية الخارجة على مدار فترة زمنية مدتها 30 يوما بكل عملة مهمة. تهدف هذه الأداة إلى تتبع مشكلات عدم تطابق العملة المحتملة وتقييم قدرة البنك على جمع الأموال في أسواق العملات الأجنبية أو قدرته على تحويل فائض السيولة من عملة إلى أخرى.	62-يقوم البنك بحساب نسبة تغطية السيولة لكل عملة من العملات.	موافق
	63-يتابع البنك ويقيم السيولة المرتبطة بكل عملة من العملات المتعامل بها.	موافق
الأدوات الكمية لرصد مستويات إدارة مخاطر السيولة في المصرف		موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية.

تعبر كل من الفقرة رقم 41 و42 و43 و44 و45 عن أداة عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي لرصد مخاطر السيولة، أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي أن البنوك محل الدراسة تعتمد على أداة عدم تطابق الاستحقاق التقاعدي في تحديد مقدار السيولة المطلوبة، كما تعمل على تحليل عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي بناء على خطط استراتيجية، حسب رأي المجيبين. ومنه يمكن القول أن البنوك محل الدراسة تعتمد على أداة عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي في رصد مخاطر السيولة كما نصت لجنة بازل III، في مقاييس أدوات مراقبة السيولة حول إجراء تحليلات عدم تطابق الاستحقاق على مستوى البنك، الذي تعتمد المصارف على تقارير عدم تطابق الاستحقاق في إجراء تغييرات جوهرية على نماذج أعمالها لتقييم تأثير التغيرات على الإشراف الاحترازي.

تعبر كل من الفقرة رقم 46 و47 و48 و49 و50 عن أداة تركز التمويل في رصد مخاطر السيولة. أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي أن البنوك محل الدراسة تعمل على تقدير مؤشرات ترصد تركز التمويل لكل من الشركاء والأدوات المالية والعملات. ومنه يمكن القول بأن البنوك محل الدراسة تعتمد على أداة تركز التمويل في رصد مخاطر السيولة كما نصت لجنة بازل III في مقاييس رصد مخاطر السيولة التي تسمح للبنك من تحديد مصادر التمويل بالجملة التي لها أهمية تصل لإحداث مشاكل سيولة إذا تم سحبها، فهو يشجع على تنويع مصادر التمويل.

تعبر كل من الفقرة رقم 51 و52 و53 و54 و55 و56 و57 عن أداة الأصول المتاحة غير مرهونة لرصد السيولة. أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي أن البنوك محل الدراسة تعتمد على أداة الأصول المتاحة غير المرهونة في تقدير حجم الالتزامات من السيولة التي يمكن توفيرها، كما يتم دعم نتائج هذه الأداة بنتائج عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي ومعطيات الميزانية الأخرى. ومنه يمكن القول بأن البنوك محل الدراسة تعتمد على أداة الأصول المتاحة غير مرهونة في رصد السيولة كما نصت لجنة بازل III. بضرورة استكمال المعلومة الناتجة عن تحليل أداة الأصول الغير مرهونة بنتائج مقياس عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي وبيانات الميزانية العمومية الأخرى.

تعبر كل من الفقرة 58 و59 و60 و61 عن أداة تحليل وسائل متعلقة بالسوق للرقابة على السيولة. أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي أن البنوك محل الدراسة تعمل على تحليل تأثير اتجاه الأسواق الرئيسية على القطاع المالي والمصرف، لغرض تقييم خطة التمويل. ومنه يمكن القول بأن البنوك محل الدراسة تعتمد في مراقبة السيولة على تحليل أدوات متعلقة بالسوق كما نصت لجنة بازل III. باستخدام بيانات السوق عالية التردد كمؤشرات إندار مبكرة في مراقبة صعوبات السوق المحتملة في البنوك.

تعبر كل من الفقرة رقم 62 و63 عن أداة نسبة تغطية السيولة للعملات. أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي أن البنوك محل الدراسة يتابع ويقيم السيولة المرتبطة بكل عملة مع حساب نسبة تغطية السيولة لكل عملة. ومنه يمكن القول بأن البنوك محل الدراسة تعمل على مراقبة العملات بحساب نسبة تغطية السيولة للعملات وفق ما نصت عليه لجنة بازل III.

يمكن تلخيص أهم النتائج سابقة الذكر في النقاط التالية:

- ✓ قامت البنوك محل الدراسة برصد مخاطر السيولة بالاعتماد على أداة عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي وأداة تركز التمويل، كما نصت لجنة بازل III؛
- ✓ قامت البنوك محل الدراسة بالاعتماد على أداة الأصول غير المرهونة في رصد السيولة وفق ما نصت عليه لجنة بازل III؛
- ✓ تلتزم البنوك محل الدراسة بتحليل الوسائل المتعلقة بالسوق للرقابة على السيولة وفق ما أتت به لجنة بازل III؛
- ✓ تتابع البنوك محل الدراسة السيولة المرتبطة بكل عملة بحساب نسبة تغطية السيولة لكل عملة مهمة وفق ما أقرت لجنة بازل III.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسة

نقوم بالإجابة عن الفرضية الرئيسة للدراسة بالاعتماد على الأسلوب التحليلي لنتائج اختبار الفرضيات الفرعية، تمثلت الفرضية الرئيسية للدراسة في:

H_0: لا تعتمد البنوك العاملة بالجزائر على كل مقررات لجنة بازل III في إدارة مخاطر السيولة.

H_1: تعتمد البنوك العاملة بالجزائر على كل مقررات لجنة بازل III في إدارة مخاطر السيولة.

أظهرت نتائج الجزء النظري أن لجنة بازل في جل إصدارتها تركت بعض التوجيهات والممارسات لتوضع من قبل الجهات الإشرافية في الدول. كما أقرت بصعوبة تنفيذ كل مقرراتها من معايير وتوجيهات إرشادية وممارسات من قبل البنوك خاصة أنها موجهة بشكل خاص للبنوك الكبرى الناشطة دوليا معقدة النشاط.

أظهرت نتائج الجزء التطبيقي في اختبار الفرضيات الفرعية أن البنوك محل الدراسة تعتمد على جل الأدوات الكمية لرصد مخاطر السيولة، المتمثلة في كل من أداة عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي، أداة تركز التمويل، أداة الأصول المتاحة غير المرهونة ونسبة تغطية السيولة للعملات وتحليل الوسائل المتعلقة بالسوق. كما تبين أن البنوك محل الدراسة تعتمد على نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر في مراقبة السيولة، لكن ليس وفقا للجدول الزمني الموضوع من قبل لجنة بازل. كما تبنت البنوك محل الدراسة أغلب مبادئ الممارسات السليمة لإدارة خطر السيولة في المؤسسات المصرفية.

ومنه يمكن القول أن البنوك محل الدراسة تعتمد على كل مقررات لجنة بازل III في إدارة مخاطر السيولة بدرجة كبيرة. نخص بالذكر معيار المبادئ الإرشادية ومعيار نسبة تغطية السيولة ومعيار نسبة صافي التمويل المستقر وبالإضافة للأدوات الكمية للرصد مخاطر السيولة. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة. نلخص نتائج الدراسة في الجدول رقم 29:

جدول 29: ملخص نتائج الدراسة التطبيقية

مقررات بازل III	الفرضية المقبولة	النتائج
الإدارة والرقابة على خطر السيولة	تلتزم البنوك العاملة بالجزائر بمبادئ الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مقررات بازل III بشكل جزئي.	قامت البنوك محل الدراسة وفقا لآراء المجيبين بتبني المبدأ الثاني والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والحادي عشر والثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر؛ لم تقم البنوك محل الدراسة وفقا لآراء المجيبين بتبني المبدأ الأول والخامس عشر والسابع عشر؛ قامت البنوك محل الدراسة وفقا لآراء المجيبين بالالتزام بشكل جزئي بإرشادات المبدأ العاشر؛ اتجهت أغلب أراء المجيبين على الاستبيان إلى الحياد في إبداء أراءهم حول بعض من العبارات التي تعبر عن المبدأ الثالث والثاني عشر.
نسب السيولة وفقا لبازل III	تعتمد البنوك العاملة بالجزائر على نسب الرقابة العالمية لقياس مخاطر السيولة.	قامت البنوك محل الدراسة بتبني نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر؛ قام بنك الجزائر بإصدار جملة من التشريعات التي تحقق بعض أهداف المعيار العالمي لإدارة خطر السيولة؛ لم تقم البنوك محل الدراسة (الوكالات) بالاعتماد على نسب بازل وفق الجدول الزمني المقرر لتطبيق النسب.
الأدوات الكمية للرقابة على السيولة	تعمل البنوك العاملة بالجزائر على رصد مستويات خطر السيولة بالاعتماد على الأدوات الكمية الصادر في مقرر بازل III.	قامت البنوك محل الدراسة برصد مخاطر السيولة بالاعتماد على أداة عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي وأداة تركز التمويل، كما نصت لجنة بازل III؛ قامت البنوك محل الدراسة بالاعتماد على أداة الأصول غير المرهونة في رصد السيولة وفق ما نصت عليه لجنة بازل III؛ تلتزم البنوك محل الدراسة بتحليل الوسائل المتعلقة بالسوق للرقابة على السيولة وفق ما أتت به لجنة بازل III؛ تتابع البنوك محل الدراسة السيولة المرتبطة بكل عملة بحساب نسبة تغطية السيولة لكل عملة مهمة وفق ما أقرت لجنة بازل III.

	تعتمد البنوك العاملة بالجزائر على خطر السيولة	تلتزم البنوك العاملة بالجزائر بمبادئ الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مقررات بازل III بشكل جزئي.
إدارة خطر السيولة وفقا لبازل III	عند إدارة مخاطر السيولة بالاعتماد على مقررات بازل III في بدرجة كبيرة.	تعتمد البنوك العاملة بالجزائر على نسب الرقابة العالمية لقياس مخاطر السيولة. تعمل البنوك العاملة بالجزائر على رصد مستويات خطر السيولة بالاعتماد على الأدوات الكمية الصادر في مقرر بازل III.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الدراسة.

بعد الانتهاء من اختبار الفرضيات والاجابة على إشكالية الدراسة توصلنا لصيغة النهائية للاستبيان، تم ادخال تعديلات على المحور الأول والثاني، ليصبح قابل للدراسة في البحوث المستقبلية، أما المحور الثالث فقد حظية كل عباراته بالموافقة مما لم يترك لنا مجال لإدخال التعديل عليه، نقدم الشكل النهائي للمحور الأول والثاني للاستبيان في الجدول30 و31 على التوالي:

الجدول 30: الصيغة المعدل للمحور الأول من الإستبيان

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- يقوم مجلس إدارة البنك بتقدير درجة تحمل خطر السيولة بما يتناسب مع إستراتيجية أعماله.					
2- تقوم الإدارة العليا بتطوير إستراتيجية إدارة خطر السيولة.					
3- **تسهر الإدارة العليا على احتفاظ البنك بالسيولة الكافية في كل الأوقات.**					
4- تقوم الإدارة العليا بمراجعة التقارير الدورية الخاصة بالسيولة والعوامل المؤثرة عليها بشكل دوري.					
5- تُرفع التقارير الخاصة بموقف السيولة والعوامل المؤثرة عليها إلى مجلس الإدارة بشكل دوري.					
6- يقوم مجلس الإدارة بالمراجعة والتدقيق والتصديق على استراتيجية إدارة خطر السيولة بشكل دوري على الأقل مرة كل سنة.					
7- يأخذ البنك في الاعتبار التكاليف والمزايا المتعلقة بالسيولة عند إقرار وتسعير منتجات مصرفية جديدة وتقييم الأداء.					

8- يمتلك البنك إطارا عمليا سليم لتحديد، قياس، رصد والسيطرة على خطر السيولة.
9- يحقق الإطار العملي السليم للبنك التنبؤ بالتدفقات النقدية الناشئة عن الموجودات والمطلوبات وبنود خارج الميزانية.
10- يقوم البنك برصد والتحكم في مستويات التعرض لمخاطر السيولة، ورصد احتياجات التمويل.
11- يمتلك البنك استراتيجية تمويل تضمن التنويع الفعال في مصادر وآجال التمويل.
12- يتمتع البنك بعلاقة قوية مع مقدمي التمويل.
13- يحافظ البنك على تواجده الدائم في أسواق التمويل.
14- يدير البنك مراكز السيولة اليومية والمخاطر التي يتعرض لها.
15- يقوم البنك بالتمييز بين الأصول المرهونة والغير مرهونة.
16- يقوم البنك بتحديد إمكانية تسييل الأصول عند اللزوم، ومراقبة النظم القانونية وأماكن التواجد الجغرافي لضمانات الأصول.
17-يقوم البنك بإجراء اختبارات الضغط لمجموعة متنوعة من السيناريوهات الضغط على المدى القصير والمتوسط.
18- يحدد البنك استراتيجيات معالجة نقص في السيولة في حالات الطوارئ.
19- يعمل البنك على اختبار خطط استراتيجيات معالجة نقص السيولة وتحديثها بانتظام للتأكد من فعاليتها من الناحية التشغيلية.
20- يُأمن البنك مجموعة من السيناريوهات الضاغطة على وضعية السيولة باحتفاظه بحزمة من الأصول السائلة غير المرهونة.
21- يتأكد البنك من عدم وجود أي عائق قانوني أو تنظيمي أو تشغيلي لاستخدام الأصول للحصول على تمويل.
22- **يلتزم البنك بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بوضعية السيولة مع التقارير المالية التي ينشرها.**
23- تقوم السلطات الرقابية بالتأكد من مدى قدرة البنك على مواجهة الظروف الضاغطة للسيولة.
24- تستجيب السلطات الرقابية لطلب المصرف لعلاج أوجه القصور في عمليات إدارة مخاطر السيولة أو وضعية السيولة في حال وجود مخاطر في الوقت المناسب.

المصدر: من إعداد الباحثة.

في الصيغة النهائية للاستبيان تم حذف الفقرات، التي أظهر الاختبار الاحصائي عدم معنوية مستوى الدلالة. نخص العبارة الأولى التي تعبر عن المبدأ الأول والعبارة رقم 27 التي تعبر على المبدأ 15 والعبارة رقم 19 التي تعبر عن المبدأ 10، والعبارة رقم 29 التي تعبر عن المبدأ 17. كما قمنا بإعادة تركيب العبارة رقم 4 التي تعبر عن المبدأ 3، وتعديل العبارة رقم 25 التي تعبر عن المبدأ 13.

الجدول 31: الصيغة المعدل للمحور الثاني من الاستبيان

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غ موافق	غ موافق بشدة
25- يقوم البنك بحساب نسبة تغطية السيولة كل شهر في الحالة العادية وأكثر من مرة في الشهر في ظروف الضغط.					
26- **يقوم البنك بالإفصاح عن متوسط نسبة تغطية السيولة في التقرير السنوي الخاص به.**					
27- يرفع البنك نسبة تغطية السيولة بشكل دوري للسلطات الإشرافية.					
28- يحتفظ البنك بسيولة كافية من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة تغطي صافي التدفق الخارج خلال 30 يوما.					
29- يقوم البنك بحساب نسبة التمويل الصافي المستقر مرة واحدة كل سنة.					
30- يعتمد البنك على جزء من رأس المال والالتزامات كمصادر أموال لفترة تمتد لسنة واحدة على الأقل.					
31- يحتفظ البنك بتمويل مستقر لجزء من انكشافاتها خارج الميزانية التي من المتوقع ان يكون بها متطلبات تمويل خلال سنة واحدة.					
32- يتم حساب إجمالي التمويل المستقر المتاح والمطلوب بالإعتماد على أوزان ترجيحية.					

المصدر: من إعداد الباحثة

قمنا بإعادة تشكيل فقرات المحور الثاني بناء على معنوية مستوى الدلالة للفقرات. لقد تم حذف العبارات رقم 34 وَ35 وً36 التي تعبر عن زمن تنفيذ معيار نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، وتم إعادة صياغة الفقرة رقم 31 حتى تعكس موقع الإفصاح عن المعيار.

بهدف تعزيز قدرة البنوك العاملة بالجزائر على اتباع نهج سليم للإدارة والرقابة على خطر السيولة، نؤكد على بعض الارشادات الضرورية والتي يجب الاعتماد عليها في استراتيجياتها الداخلية. نلخصها في النقاط التالية:

- ضرورة رفع التقارير كل شهر حول حالة السيولة على مستوى الوكالات التابعة للفروع، تقدم فيها تفصيلات عن ثلاثة أكبر قيم للسيولة في بداية اليوم وفي نهايته وفق نماذج موحدة، تقوم مصلحة إدارة المخاطر على مستوى الفرع بتقدير متوسط قيم السيولة في بداية اليوم وفي نهايته للفرع مع تقديم ملاحظتها حول جودة إدارة السيولة خلال الشهر الفارط من قبل الوكالات في تقاريرها التي ترفع كل شهر للبنك الرئيسي؛
- ضرورة إرفاق التقارير الشهرية التي ترفع حول حالة السيولة خلال اليوم بتوقعات الوكالات والفروع لحالة السيولة، مع إبراز سبب الاختلاف والإجراءات التصحيحية التي تم اتباعها لتدارك الخطر؛
- ضرورة إبلاغ الإدارة بشكل فوري إذا ما تم اداع أو سحب مبلغ يصل أو يقترب من حد التسقيف مع إيضاح الإجراءات اللازمة؛
- ضرورة اجراء البنك اختبارات الضغط بسيناريوهات جد ضاغطة ووضع خطط تمويل الطوارئ بما يسمح له من تجاوز فترات الضغط تلك؛
- ضرورة التواصل المستمر مع بنك الجزائر إما من خلال رفع التقارير الدورية أو طلب الدعم؛
- يجب على البنك أن يضع لكل أصل مالي من مصادر السيولة بيانات تاريخية تسمح بالوصول لنتائج دقيقة للتنبؤ بدرجة سيولته في سيناريوهات الضغط؛
- ضرورة تقديم المعلومات اللازمة للهيئات المسؤولة عن إدارة السيولة من قبل مصالح الائتمان وبيانات السوق وباقي المعلومات التي تؤثر على السيولة؛
- ضرورة تقدير درجة خطر السيولة التي يتحملها البنك بناء على التوقعات لحالة السيولة خلال اليوم، وإبلاغ الإدارة العليا إذا ما تجاوز خطر السيولة اليومي مستوى تحمل المخاطر.

خلاصة

تعمل البنوك العاملة بالجزائر على مواكبة التطور في استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية، وتلبية تعاميم بنك الجزائر. أظهرت الأزمة المالية وما لازمها من توجيهات ودراسات من الهيئات المالية والمصرفية الدولية عن أهمية السيولة ودور مخاطر إدارة السيولة في علاج الأزمة والتصدي لها. وبهدف التعرف على مقررات إدارة السيولة الصادرة عن لجنة بازل III التي اعتمدت عليها البنوك العاملة بالجزائر في استراتيجياتها الداخلية، تم توزيع استبيان المقسم لثلاثة محاور، كل محور يعكس معاير من معايير إدارة مخاطر السيولة (المحور الأول: الإرشادات النوعية لإدارة مخاطر السيولة، المحور الثاني: معيار نسب السيولة وفق بازل III، المحور الثالث: الأدوات الكمية لمراقبة السيولة). أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS صدق محاور الاستبيان، ومنه يمكن تلخيص أهم نتائج الفصل التطبيقي في النقاط التالية:

– تعتمد البنوك العاملة بالجزائر محل الدراسة على المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل III في استراتيجياتها الداخلية لإدارة خطر السيولة؛

– تقوم البنوك العاملة بالجزائر محل الدراسة برصد مخاطر السيولة بالاعتماد على أداة عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي وأداة تركز التمويل وأداة الأصول المتاحة غير المرهونة وتحليل الأدوات المرتبطة بالسوق وأداة نسبة تغطية السيولة للعملات كما هو موضح في مقررات لجنة بازل III؛

– تراقب البنوك العاملة بالجزائر محل الدراسة السيولة قصيرة الأجل بالاعتماد على معيار نسبة تغطية السيولة وفقا للجنة بازل III، تعمل على رصد السيولة طويلة الأمد بحساب نسبة صافي التمويل المستقر الصادر عن لجنة بازل III؛

– أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي أن البنوك محل الدراسة العاملة بالجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على كل مقررات لجنة بازل III المأخوذة في الدارسة ضمن استراتيجياتها الداخلية لإدارة خطر السيولة.

الخاتمة

الخاتمة

إن إدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل III تعكس إطار ممنهج للقياس والرقابة على خطر السيولة، يقدم هيكل سليم في نقل وتبادل المعلومات حول مراكز السيولة المصرفي بين المسؤولين والمشرفين. اهتمت لجنة بازل بإدارة السيولة اليومية واقتراح أدوات كمية تدعم تقدير المشرفين عن حالة سيولة في المصرف.

لم تخضع معايير إدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل III لأي أزمة مالية تثبت مدى نجاعة هذه المعايير في التعزيز من استقرار البنوك، إلا من قبل وباء كوفيد-19 الذي تسبب في شلل على المستوى الاقتصادي. أثبتت معايير لجنة بازل III لرأس المال والسيولة نجعتها في الحفاظ على استقرار البنوك، حسب ما توصلت له نتائج الأثر الكمي والدراسات الاستطلاعية التي قامت بها اللجنة رغم قلة فترة البيانات المالية في فترة كوفيد-19.

أكدت لجنة بازل III في مقدمة كل من معيار نسبة تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر وأدوات إدارة السيولة اليومية على أهمية مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها في التقليل من آثار الصدمات محتملة الحدوث. إن إطار إدارة خطر السيولة وفق للجنة بازل III أصبح من الآليات المنتهجة من قبل جل الهيئات الإشرافية في الدول، وضمن الاستراتيجيات الداخلية التي تمارسها البنوك للرقابة على خطر السيولة.

أصدر بنك الجزائر النظام رقم 11-04 الذي يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الذي أكد على أهمية تقدير المخاطر وامتلاك سياسة تمكن البنك من تحديد الأصول عالية الجودة الخالية من كل إلتزام، ووضع حدود لمؤشرات إدارة خطر السيولة. أوضح أنه يجب على البنوك ذكر في تقرير المراقبة الداخلية المناهج المستعملة في إدارة السيولة وتقييمها وكل تغيير مهم في استراتيجياتها. نص على ضرورة إعلان الهيئة المداولة عن مستوى المخاطر الذي يمكن تحمله وسياسات إدارة خطر السيولة وآليات الحد من خطر السيولة وأساليب قياسه وتعريفه، مرة واحدة على الأقل في السنة. يعكس النظام رقم 11-04 مواكبة بنك الجزائر لمقررات لجنة بازل III بتسليط الضوء عن آليات إدارة مخاطر السيولة.

بهدف التعرف على الاستراتيجيات التي تعتمد عليها البنوك العاملة في الجزائر في إدارة خطر السيولة خاصة الصادر منها عن لجنة بازل III قمنا بطرح الإشكالية "ما مدى اعتماد البنوك العاملة بالجزائر على مقررات لجنة بازل III في إدارة مخاطر السيولة؟" تم الاعتماد على أداة الاستبيان في اختبار فرضيات الدراسة.

نصت الفرضية الأولى على "لم تلتزم البنوك العاملة بالجزائر بمبادئ الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مقررات بازل III"، قدر متوسط إجابات المحور الأول بـ 3.6367 بانحراف قدر بـ 0.63132 بمستوى معنوية 0.000 دال إحصائيا، يقع متوسط للمحور الأول ضمن مجال المتوسط المرجح لخانة موافق. إذن يمكن القول البنوك العاملة بالجزائر تلتزم بمبادئ الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مقررات بازل III بشكل جزئي؛

نصت الفرضية الثانية على "لا تعتمد البنوك العاملة بالجزائر على نسب السيولة وفقا لمقررات بازل III"، قدر متوسط إجابات المحور الثاني بـ 3.5011 بانحراف قدر بـ 0.81289 بمستوى معنوية 0.000 دال إحصائيا، يقع متوسط إجابات المحور الثاني ضمن مجال المتوسط المرجح لخانة موافق. أي أن البنوك العاملة بالجزائر تعتمد على قياس خطر السيولة بالاعتماد على نسب بازل III مع عدم التزامها بالجدول الزمني المقرر لتبني النسب؛

نصت الفرضية الثالثة على "لا تقوم البنوك العاملة بالجزائر برصد مستويات خطر السيولة بالاعتماد على الأدوات الكمية الصادر في مقرر بازل III"، قدر متوسط إجابات المحور الأول بـ 3.8450 وانحراف قدر بـ 0.51038 بمستوى معنوية 0.000 دال إحصائيا، يقع متوسط المحور الثالث ضمن مجال المتوسط المرجح لخانة موافق، تفسر بأن البنوك العاملة بالجزائر تعمل على رصد مستويات خطر السيولة بالاعتماد على الأدوات الكمية الصادر في مقرر بازل III.

وبالتالي يمكن القول أن البنوك العاملة بالجزائر تعتمد على كل مقررات لجنة بازل III في إدارة مخاطر السيولة بدرجة كبيرة.

أولا: نتائج الدراسة

– يعكس مصطلح إدارة السيولة المصرفية مجموعة من الاستراتيجيات التي تضمن قدرة البنك على القيام بأنشطته في تواريخها المحددة؛

– يعبر مصطلح إدارة مخاطر السيولة المصرفية عن الاستراتيجيات التي تمكن البنك من التنبؤ بحالة السيولة ووضع الخطط اللازمة لتعامل مع الضغوط والضغوط محتملة الحدوث؛

– مقررات لجنة بازل III هي عبارة عن مجموعة من المعايير استجابة لتقليل من تداعيات الأزمة، لتحقيق نظام مصرفي مستقر؛

– قدمت لجنة بازل مجموعة من الارشادات والتوجيهات النوعية لإدارة مخاطر السيولة، تتضمن 17 مبدأ والتي أكدت على أهمية تطبيق هذه المبادئ في كل معيار يتعلق بإدارة خطر السيولة المصرفية؛

– دعمت لجنة بازل المعايير النوعية بمعايير كمية تضمن احتفاظ البنك بالسيولة لمدة 30 يوم في فترات الضغط، وامتلاكها لمصدر تمويل مستقر لا يقل عن سنة كاملة؛

– قدمت لجنة بازل أدوات كمية تساهم في رصد مخاطر السيولة، كما قدمت مجموعة من أدوات التي تهدف لإدارة السيولة اليومية؛

– مر القطاع البنكي الجزائر بمراحل مختلفة، تهدف لتطوير المنظومة المصرفية ومواكبة أهم تطورات تشريعات الهيئات المصرفية العالمية (مقررات لجنة بازل)؛

– تعكس التعديلات المتكررة على القوانين والأنظمة الصادرة من بنك الجزائر، اطلاعه ومواكبته للتطورات في الأدوات المصرفية، ومتابعة آثار التشريعات المصرفية الصادرة على استقرار البنوك التجارية؛

– تضمن نظام 11-04 جملة من التوجهات والإرشادية للبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، منها ما هو كمي ونوعي؛

– ألزم تشريع بنك الجزائر البنوك العاملة بالجزائر بضرورة اعتماد استراتيجيات داخلية للكشف عن مخاطر السيولة وإدارته؛

– أصدر بنك الجزائر نسبة تهدف لتوفير الحد الأدنى من السيولة التي يجب أن تتوفر بحوزة البنك، كما طالب بحسابها شهريا ورفع نتائجها كل ثلاثة أشهر تحتوي على تفصيلات لكل شهر؛

– تعامل بنك الجزائر مع جائحة كورونا بخفض نسبة معامل الحد الأدنى السيولة التي يجب ألا تقل عن 100% لتصبح الحد الأنى 60%؛

– أظهرت الدراسات التي تناولت المقارنة بين القواعد الاحترازية للجنة بازل وبنك الجزائر، اتجاه هذا الأخير لإصدار تشريعات تواكب من خلال مقررات لجنة بازل؛

– تعتمد البنوك العاملة بالجزائر محل الدراسة على المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة والرقابة عليها الصادرة عن لجنة بازل III في استراتيجياتها الداخلية لإدارة خطر السيولة؛

– تقوم البنوك العاملة بالجزائر محل الدراسة برصد مخاطر السيولة بالاعتماد على أداة عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي وأداة تركز التمويل وأداة الأصول المتاحة غير المرهونة وتحليل الأدوات المرتبطة بالسوق وأداة نسبة تغطية السيولة للعملات كما هو موضح في مقررات لجنة بازل III؛

– تراقب البنوك العاملة بالجزائر محل الدراسة السيولة قصيرة الأجل بالاعتماد على معيار نسبة تغطية السيولة وفقا للجنة بازل III، تعمل على رصد السيولة طويلة الأمد بحساب نسبة صافي التمويل المستقر الصادر عن لجنة بازل III؛

– أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي أن البنوك محل الدراسة العاملة بالجزائر تعتمد على كل مقررات لجنة بازل III المأخوذة في الدارسة ضمن استراتيجياتها الداخلية لإدارة خطر السيولة؛

– تعمل لجنة بازل على القيام بدراسات استطلاعية للممارسات المصرفية المنتهجة من قبل كبرى البنوك، ثم تعمل على تقييمها وتطوير الممارسات؛

– قامت لجنة بازل ولأول مرة باستحداث نسب سيولة لم يتم ممارستهم من قبل أي هيئة مصرفية من قبل، كإجراء احترازي بعد دراسة حالة المصارف أثناء وعقب الأزمة؛

– تتمتع البنوك محل الدراسة العاملة بالجزائر بإطار سليم في إدارة مخاطر السيولة يعزز من قدراتها على التصدي والتعامل مع تداعيات وباء كوفيد–19 أو أي مخاطر لم يتعامل معها القطاع المصرفي بعد.

ثانيا: التوصيات

– على البنوك أن تعتمد على نتائج اختبارات الضغط في تقييم استراتيجيات إدارة خطر السيولة؛

– يجب على البنوك وضع خطط تمويل الطوارئ بناء على ما خلصت إليه نتائج اختبارات الضغط والأدوات الكمية لرصد مخاطر السيولة؛

– يجب على البنوك أن تعمل على وضع سجل من البيانات التاريخية الذي يظهر درجة تسيل الأصل حتى يسهل التنبؤ بحالته في وضع فرضيات الضغط؛

– على البنوك أن تحتفظ بجزء من الأصول السائلة عالية الجودة غير مرهونة الذي يحقق لها علاج للضغوط قصيرة الأجل؛

– يجب على البنوك أن تعمل على تقييم مركز السيولة لديها بشكل دوري؛

– يجب على البنوك أن تطلع بشكل دائم على التطورات الحاصلة في الأدوات المصرفية، وآثارها الناتجة عن استخدامها من قبل كبرى البنوك؛

– على الباحثين في مجال الدراسات المصرفية مراعات خصائص وطبيعة القطاع المصرفي في اختيار مجال الدراسة للنهوض بالقطاع البنكي الجزائري، حتى يكن للمشرفين في البنوك الجزائرية أرضية علمية يحتكم إليها في فهم وتقدير وتقييم الأدوات المصرفية؛

– من المهم معرفة الباحث أن مصطلح سيولة الأصل يخدع لمجموعة من الاعتبارات التي تختلف باختلاف الدولة (الولاية القضائية) والهيئات الاشرافية على مستوى الدولة ونشاط وطبيعة المصرف، وهو ما يعكس حرص لجنة بازل في ترك مجموعة من الأدوات المالية ليتم تقديرها من قبل البنوك المركزية.

ثالثا: الأفاق المستقبلية للدراسة

– إدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل III –دراسة ميدانية في بنك الجزائر–؛

– استراتيجيات إدارة خطر السيولة اليومية –دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية–؛

– أثر معايير لجنة بازل III لإدارة خطر السيولة على مراكز السيولة في المصرف.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1. الكتب:

1- أقطي، جوهرة. (2017). *التحليل الوصفي وتحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط والمتعدد*. تأليف مجمل *أعمال الأيام الدراسية* (المجلد الطبعة الأولى، الصفحات 54-). جامعة محمد خيضر -بسكرة-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

2- البحر غيث، والتنجي معن. (2014). *التحليل الإحصائي للاستبيانات باستخدام برنامج IBM SPSS Statistics*. تركيا: مركز سبر للدراسات الإحصائية والسياسات العامة.

3- براضية حكيم، ومحمد جعفر هني. (2016). *دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية*. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

4- بلغرسة ،عبد اللطيف. (2021). *كيف تسير البنوك*. بئر خادم-الجزائر: الدار الجزائرية.

5- بلغرسة، عبد اللطيف. (2019). *إصلاح النظام البنكي الجزائري من التأميم إلى الخوصصة*. بئر الخادم- الجزائر: الدار الجزائرية.

6- بلغرسة، عبد اللطيف. (2020). *ماذا تعرف عن البنوك*. بئر خادم-الجزائر: الدار الجزائرية.

7- بوعبدلي، أحلام. (2015). *سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها*. عمان-الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.

8- الحسيني فلاح حسن، والدوري مؤيد عبد الرحمن. (2003). *إدارة البنوك*. عمان-الأردن: دار وائل للنشر.

9- حميدات، محمود. (2014). *مدخل للتحليل النقدي* (المجلد الطبعة الرابعة). بن عكنون-الحزائر: ديوان المطلوعات الجامعية.

10- الخطيب، سمير. (2005). *قياس وإدارة المخاطر بالبنوك*. الاسكندرية-مصر: منشأة المعارف.

11- سلطان، محمد سعيد أنور. (2005). *إدارة البنوك*. الاسكندرية-مصر: دار الجامعة الجديدة.

12- الشماع خليل، و عبد الله خالد أمين. (1990). *التحليل المالي للمصارف* . اتحاد المصارف العربية.

13- الشيخ، فهمي مصطفى. (2008). *التحليل المالي*. رام الله-فلسطين: SME financial.

14- لعراف، فائزة. (2013). *مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة*. الإسكندرية-مصر: دار الجامعة الجديدة.

15- هاني، مريم. (2020). *الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل*. عمان- الاردن: دار الأيام.

2. <u>المجلات والدوريات العلمية:</u>

1- الأخضر مالك، والطاهر بعلة. (2008). واقع النظام المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل "2" وتحديات تطبيق بازل "3". *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، 7*(3)، 299-313.

2- بريش عبد القادر، وسدرة أنيسة. (2017). فرض وتحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مقررات لجنة بازل. *المؤسسة، 06*، 11-33.

3- بوبكر مصطفى، بوقموم محمد، ومخفي أمين. (2019). إدارة الازمات المالية ضمن مقاربة الاحترازي الجزئي: قراءة تحليلة. *مجلة دفاتر بوداكس، 01*(08)، 121-88.

4- بوحوص، بوشيخي. (2019). نحو نظرية جديدة لتفسير أعمال البنوك: النظرية العامة الجزائرية البنكية للتنمية الشاملة. *الأفاق للدراسات الإقتصادية*، 11-27.

5- بوحيضر رقية، ولعرابة مولود. (2010). واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، 23*(2)، 3-51.

6- بوشرمة، عبد الحميد. (2018). مقررات اتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقها في الانظمة المصرفية للدول العربية-دراسة حالة الجزائر والاردن. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 3*، 108-120.

7- بوطروة فضيلة ، وسمايلي نوفل. (2016). بنك الجزائر وإرساء مقررات لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (200"-2015). *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 7*(01)، 167-188.

8- بوعبدلي أحلام، وطبي عائشة. (30 جوان, 2015). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة 2011-2014. *مجلة رؤى الاقتصادية، 05*(08)، 104-120.

9- بوعبدلي احلام، وعمي سعيد حمزة. (2014). دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 07*(02)، 101-115.

10- الجابري، خالد محمد أحمد. (2016). البنوك الإسلامية مقابل البنوك التجارية: دراسة نظرية مقارنة. *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية*(53)، 138-149.

11- الخاقاني نوري عبد الرسول، وأبو هونه صلاح عامر. (2017). تحليل أثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، 9*(3)، 224-250.

12- الذبحاوي حسن كريم، والموسمي نورة عواد عبد العزيز. (2017). إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 04*(14)، 1-28.

13- رجراج، وهيبة. (2014). إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة الاقتصادية، 05*، 261-282.

14- سلامة، هاني نبيل فهمى. (2014). القياس المحاسبي لمخاطر السيولة المصرفية وإدارتها عند إعادة إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف التحوط لها في ضوء متطلبات بازل (3). *مجلة البحوث المالية والتجارية، 2*، 126-144.

15- الشحادة عبد الرزاق، بنود محمد خالد، ومبيض مكرم. (30 06, 2015). مساهمة قواعد بازل في إدارة المخاطر المنظمات المصرفية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 06*(02)، 342-358.

16- شرفي آسية، وعامر كمال. (جوان, 2019). مقررات لجنة بازل ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية. *مجلة إقتصاد المال والأعمال JFBE، 03*(02)، 467-451.

17- عبادي وسام، وبويهي محمد. (02 03, 2020). نحو الإلتزام بمقررات لجنة بازل 3 كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري. *مجلة البشائر الاقتصادية، 06*(01)، 197-212.

18- عبد الحميد مناهل مصطفى، وكاظم عبد نزال حسن. (30 أفريل, 2020). السيولة المصرفية وامكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد المصارف التجارية في العراق. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 26*(119)، 345-370.

19- عريس عمار، وبحوصي مجدوب. (مارس , 2017). تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي. *مجلة البشائر الاقتصادية، 03*(01)، 98-117.

20- عياش زبير، والعايب سناء. (2019). واقع تسيير المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل التكيف مع معايير لجنة بازل. *مجلة مجاميع المعرفة، 05*(02)، 24-42.

21- فخاري فاروق، وزبيري نورة. (ديسمبر, 2018). الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 02*(02)، 174-190.

22- قروش عيسى، فضلي سمية، وعز الدين عبد الرؤوف. (2021). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 01*(14)، 46-31.

23- ناصر، سليمان. (2006). النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 06*، 151-162.

24- نوري بلال، الكروي سعيد. (2021). تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة. *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 1-24.

25- يحياوي، محمد. (2021). انعكاسات الإجراءات الاستثنائية التي تبنتها السلطات النقدية الجزائرية في ظل جائحة كوفيد-19 على النظام البنكي الجزائري. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 06*(01)، 503-515.

3. <u>رسائل الماجستير والدكتوراه:</u>

1- الأخضر، مالك. (2020). *دوافع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 3 دراسة حالة الجزائر (2009-2016)* (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3: الجزائر العاصمة، الجزائر.

2- بلغالم، حمزة. (2019). *الأساليب الوقائية ودورها في تحقيق الأمان المصرفي من منظور لجنة بازل: حالة النظام المصرفي* (أطروحة دكتوراه). *جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف: الشلف، الجزائر* .

3- بوجلال، أنفال. (2016). *قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية: دراسة مقارنة لبعض البنوك خلال الفترة 2003-2013* (أطروحة دكتوراه). جامعة فرحات عباس: سطيف، الجزائر.

4- خوبيزي، مريم. (2018). *إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية* (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3: الجزائر، الجزائر.

5- زايدي، مريم. (2017). *إتفاقيات بازل 3 لقياس رأس المال المصرفي وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية: دراسة حالة أبو ظبي الإسلامي* (أطروحة دكتوراه). جامعة محمد خيضر: بسكرة، الجزائر.

6- سلمان، محمد جيجان. (2009). *إدارة السيولة المصرفية باستخدام مقاييس إحصائية*. مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في المصارف المعادلة للماجستير.

7- صابور، سعاد. (2021). *محاولة تقييم مدى تطبيق معايير لجنة بازل في البنوك الجزائرية* (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3: الجزائر، الجزائر.

8- طبي، عائشة. (2016). *إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والإقتصادية للبنوك: دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008-2014* (أطروحة دكتوراه). جامعة غرداية: غرداية، الجزائر.

9- ملوح، دنيا ريمون. (2017). *مدى كفاية مقاييس مخاطر السيولة لاتخاذ القرارات في المصارف الخاصة السورية "دراسة تطبيقية"* (رسالة ماجستير). جامعة دمشق كلية الاقتصاد قسم المحاسبة: دمشق، سورية.

10- نجار، حياة. (2014). *إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية* (أطروحة دكتوراه). جامعة فرحات عباس سطيف1: سطيف، الجزائر.

11- يوسفي، بخته. (2016). *متطلبات تطبيق القواعد الاحترازية لاتفاقية بازل -III- وأثرها على النظام المصرفي الجزائري (رسالة ماجستير)*. جامعة يحي فارس-المدية-: المدية، الجزائر.

4. <u>وثائق رسمية، قوانين ودراسات:</u>

1- بنك الجزائر. (2011) النظام رقم (11-04) تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.

2- بنك الجزائر. (2011). التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

3- بنك الجزائر. (2012). التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

4- بنك الجزائر. (2013). التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

5- بنك الجزائر. (2019). *التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.*

6- الجريدة الرسمية. (2021). مقرر رقم 21-01 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 03 جانفي 2021، قائمة البنوك المعتمدة إلى غاية 03 جانفي 2021. بنك الجزائر.

7- صندوق النقد العربي. (2009). *السيولة المصرفية.*

8- الكراسنة، براهيم. (2010). *أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر*. أبو ظبي- الأمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

1. The Book:

1- Balthazar, L. (2006). *From Basel 1 to basel 3 the integrtion of state-of-art risk modeling in banking regulation.* new York,: first published,. Retrieved palgrave macmillan.

2- Choudhry., M. (2012). *the principles of banking.* wiley.

3- Duttweiler, r. (2009). *mananging liquidity in banks: a top don approach.* united kingdom: john wiley & sons, ltd.

4- Safety and soundness. (2021). *comptroller's handbook-liquidity.* Washington: office of the comptroller of the currency.

2. Scientific journals:

1- Douglas, j. (2014). bank liquidity requirements: an introduction and overview. *the brookings institution*, 1-30.

2- Edem, d. b. (2017). liquidity management and performance of deposit money banks in nigeria (1986-2011): an investigation. *international journal of economics, finance and management sciences*, 146-161.

3- Gideon, F., Petersen, M., Mukuddem-petersen, J., & Hlatshwayo, L. (2013). Basel 3 and the Net Stable Funding Ratio. *Hindawi Publishing Corporation*, 1-20.

4- L. N. P. Hlatshwayo, M. A.-P. (2013). Basel III liquidity risk measures and bank failure. *Discrete Dynamics in Nature and Society*, 1-19.

5- Minh and Hoang, L., wilson, V., Managi, C., & Shunsuke. (2019, October 21). Net stable funding ratio and profit efficiency of commercial banks in the US. *Munich Personal RePEc Archive*, 1-26.

6- Vazquez, F., & Federico, P. (2015). Bank funding structures and risk: Evidence from the global financial crisis. *Journal of Banking & Finance, 61*, 1-14.

7- W.hartlage, a. (2012). the basel 3 liquidity coverage ration and financial stability. *michigan law review, 111*(3), 453-484.

3. Official documents:

1- Basel committee on banking supervision (BCBS). (1992). *A FRAMEWORK FOR MEASURING AND MANAGING LIQUIDITY.* bank for international settlements (BIS).

2- Basel committee on banking supervision (BCBS). (2000). *Sound Practices for Managing Liquidity in Banking Organisations.* bank for international settlements (BIS).

3- Basel committee on banking supervision (BCBS). (2006). *The management of liquidity risk in financial groups.* bank for international settlements (BIS).

4- Basel committee on banking supervision (BCBS). (2008). *Liquidity Risk: Management and Supervisory Challenges.* bank for international settlements (BIS).

5- Basel committee on banking supervision (BCBS). (2008). *Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision.* bank for international settlements (BIS).

6- Basel committee on banking supervision (BCBS). (2009). *Principles for sound stress testing practices and supervision.* bank for international settlements (BIS).

7- Basel committee on banking supervision (BCBS). (2010). *Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring.* bank for international settlements. bank for international settlements (BIS).

8- Basel committee on banking supervision (BCBS). (2013). *Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools.* bank for international settlements (BIS).

9- Basel committee on banking supervision (BCBS). (2013). *Monitoring tools for intraday liquidity management.* bank for international settlements (BIS).

10- Basel committee on banking supervision (BCBS). (2014). *Basel III: the net stable funding ratio.* bank for international settlements (BIS).

11- Basel committee on banking supervision (BCBS). (2014). *Liquidity coverage ratio disclosure standards.* bank for international settlements (BIS).

12- Basel committee on banking supervision (BCBS). (2015). *Net Stable Funding Ratio disclosure standards.* bank for international settlements (BIS).

13- Basel committee on banking supervision (BCBS). (2017). *High-level summary of basel IIIreforms,.* bank for international settlements (BIS).

14- Basel committee on banking supervision (BCBS). (2019, December 15). *Liquidity monitoring metrics.* bank for international settlements (BIS).

15- Basel committee on banking supervision (BCBS). (2021). *Early lessons from the Covid-19 pandemic on the Basel reforms.* bank for international settlements (BIS).

16- Caruana, J. (2010). *basel III: towards a safer financial system.* at the 3rd Santander international banking conference. bank for international settlements (BIS).

17- Financial stability institule (FSI) connect. (2018). *liquidity coverage ratio (LCR) - Executive Summary.* bank for international settlements (BIS).

18- Gobat, J., Yanase, M., & Maloney, J. (2014). *The Net Stable Funding Ratio: Impact and Issues for Consideration.* IMF working paper.

19- sachs, g. (2019). *Liquidity coverage ratio disclosure* . the goldman sachs group, inc.

20- Wellik, N. (2010). *The Basel Committee and Regulatory Reform.* Vienna, Austria : Institute of International Finance 2010 Spring Meeting . bank for international settlements (BIS).

21- Wellink , N. (2010). *A new regulatory landscape* . Singapore: Basel Committee on Banking Supervision. bank for international settlements (BIS).

22- Wellink, N. (2008). *Responding to uncertainty.* international conference of banking supervisors. bank for international settlements (BIS).

23- Wellink, N. (2007). *Risk management & financial stability – Basel II & beyond.* New York. bank for international settlements (BIS).

24- Wellink, N. (2008). *Basel II – market developments and financial institution resiliency* . bank for international settlements (BIS).Singapore: at the Risk Minds Asia Conference – Basel II Implementation Summit.

25- Wellink, N. (2009). *Basel Committee initiatives in response to the financial crisis.* Brussels: the Basel Committee on Banking Supervision. bank for international settlements (BIS).

26- Wellink, N. (2009). *The future of supervision* . Cape Town: the Basel Committee on Banking Supervision. bank for international settlements (BIS).

4. Websites:

1- *Banking and the financial system*. (2019, 12 31). Retrieved 3 17(20:43h), 2022, from board of governors of the federal reserve system: https://www.federalreserve.gov/faqs/cat_21427.htm

2- *Banking and the financial system*. (2019, 12 31). Retrieved 3 17(20:43h), 2022, from board of governors of the federal reserve system: https://www.federalreserve.gov/faqs/cat_21427.htm

3- *Banque de Développement Local*. (2022, 07 23). Récupéré sur Banque de Développement Local web site: https://www.bdl.dz/index1.htm

4- Basel committee on banking supervision (BCBS). (n.d.). *history of the basel committee*. Retrieved 03 25(01:00h), 2022, from BIS.org: https://www.bis.org/bcbs/history.htm

5- *BIS*. (n.d.). Retrieved 4 1, 2022, from bis.org: www.bis.org

6- Cos, P. H. (2021, 7 06). *Basel Committee's reforms helped cushion the impact of Covid-19 shock on banks* . Retrieved from bank for international settlements: https://www.bis.org/press/p210706.htm

7- Cos, P. H. (2022, may 11). *Lessons from Covid-19 on Basel reforms and next steps*. Retrieved from bank for international settlements: https://www.bis.org/speeches/sp220511.htm#_ftn13

5. Theses:

1- Laurent, S. (2016). *Liquidity in the bankikng sector* (these du Doctorat és sciences de gestion). université Paris I panthéon-sorbone: Paris, France.

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية

1. Sites internets:

1- *Banque de Développement Local*. (2022, 07 23). Récupéré sur Banque de Développement Local web site:
https://badrbanque.dz/sample-page-2/quisommesnous/#pll_switcher

https://www.bdl.dz/index1.htm

2- Banque d'Algérie, INSTRUCTION N°07-2011 DU 21 DECEMBRE 2011 PORTANT COEFFICIENTS DE LIQUIDITE DES BANQUES ET DES ETABLISSEMENTS FINANCIERS

3- *La Banque Nationale d'Algérie*. (s.d.). Consulté le 07 23, 2022, sur La Banque Nationale d'Algérie web site: https://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna.html

4- *SOCIÉTÉ GÉNÉRALE ALGÉRIE*. (s.d.). Consulté le 07 23, 2022, sur SOCIÉTÉ GÉNÉRALE ALGÉRIE web site: https://particuliers.societegenerale.dz/fr/nous-connaitre/presentation-societe-generale-algerie/

الملاحق

ملحق رقم (1)

1. عبد المنعم، هبة. (2019). إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III في الدول العربية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة. التي يمكن تحميلها من خلال الرابط الموالي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/adart-mkhatr-alsywlt-wfq-mttlbat-bazl-iii-fy-aldwl-alrbyt

2. شرون، رقية. كلاش، إسمهان صونيا. (2019)، قراءة لمقررات بازل III والتقنيات الحديثة لقياس ومراقبة خطر السيولة، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة: المجلد (02)، العدد (01). يمكن تحميلها من خلال الرابط الموالي.https://www.asjp.cerist.dz/en/article/123570

3. basel committee on banking on banking supervision. (2013), basel III: the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools, bank for international settlements. which can be downloaded through the following link. https://www.bis.org/publ/bcbs238.htm

4. basel committee on banking supervision. (2014), basel III: the net stable funding ratio, bank for international settlement. Which can be downloaded through the following link. https://www.bis.org/bcbs/publ/d295.htm

ملحق رقم (2)

استبانة الدراسة

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

استبيان موجه للموظفين في البنوك العاملة بالجزائر

سيداتي/سادتي يشرفنا أن تمنحونا **جزء** من وقتكم الثمين، **للإجابة على هذا الإستبيان المتعلق** بجمع المعلومات في إطار التحضير لنيل شهادة **دكتوراه ل م د** موضوع "**إدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل III**" كما نحيطكم علما أن هذا الإستبيان **لغاية** علمية بحتة، إضافة إلى ذلك نضمن لكم سرية المعلومات لذا نرجو منكم إعطاء العناية الكافية **أثناء** ملء هذه الاستبيان **من خلال وضع علامة** (√) **في الخانة التي تتوافق مع رأيكم**، لأن جودة وفعالية النتائج تعتمد على موضوعية وجودة المعلومات المقدمة. **أخيرا لا يسعنا إلا أن نشكركم على حسن تعاونكم معنا.**

الباحثة: صبرينة نقيقش

الإيميل: nekikechesabrina@gmail.com

المشرف: الياس بوجعادة

الإيميل: boudjaadailyes@yahoo.fr

السنة الجامعية: 2022/2021

المحور الأول: البيانات الوظيفية

1. المؤهل العلمي:

ثانوي فأقل + ديبلوم ☐

ليسانس ☐

ماستر ☐

ماجستير ☐

دكتوراه ☐

2. المسمى الوظيفي:

مدير البنك ☐

موظف في المصلحة المالية والمحاسبة ☐

موظف في مصلحة التدقيق والدراسات المصرفية ☐

موظف في إدارات المخاطر ☐

موظف في مصلحة أخرى ....أذكرها ☐

3. الخبرة المهنية:

أقل من **5** سنوات ☐

من **5** سنوات إلى أقل من **10** سنوات ☐

من **10** سنوات إلى أقل من **15** سنة ☐

من **15** سنة إلى أقل من **20** سنة ☐

20 سنة فما فوق ☐

المحور الثاني: إدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل 3 هي عبارة عن إطار رقابي عالمي متكامل لإدارة مخاطر السيولة، يهدف لتعزيز مستوى قدرة السلطات الرقابية على إدارة مخاطر السيولة المصرفية على المستوى الجزئي والكلي، يتكون من أربعة ركائز أساسية.

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
مدى الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مبادئ بازل III في المصرف					
1-يحتفظ البنك بالسيولة الكافية من الأصول عالية الجودة غير المرهونة.					
2-يقوم مجلس إدارة البنك بتقدير درجة تحمل خطر السيولة بما يتناسب مع إستراتيجية أعماله.					
3-تقوم الإدارة العليا بتطوير إستراتيجية إدارة خطر السيولة.					
4-تضمن الإدارة العليا احتفاظ البنك بالسيولة الكافية في كل الأوقات.					
5-تقوم الإدارة العليا بمراجعة التقارير الدورية الخاصة بالسيولة والعوامل المؤثرة عليها بشكل دوري.					
6-تُرفع التقارير الخاصة بموقف السيولة والعوامل المؤثرة عليها إلى مجلس الإدارة بشكل دوري.					
7-يقوم مجلس الإدارة بالمراجعة والتدقيق والتصديق على استراتيجية إدارة خطر السيولة بشكل دوري على الأقل مرة كل سنة.					
8- يأخذ البنك في الاعتبار التكاليف والمزايا المتعلقة بالسيولة عند إقرار وتسعير منتجات مصرفية جديدة وتقييم الأداء.					
9-يمتلك البنك إطارا عمليا سليم لتحديد، قياس، رصد والسيطرة على خطر السيولة.					
10- يحقق الإطار العملي السليم للبنك التنبؤ بالتدفقات النقدية الناشئة عن الموجودات والمطلوبات وبنود خارج الميزانية.					
11- يقوم البنك برصد والتحكم في مستويات التعرض لمخاطر السيولة، ورصد احتياجات التمويل.					
12- يمتلك البنك استراتيجية تمويل تضمن التنويع الفعال في مصادر وآجال التمويل.					
13- يتمتع البنك بعلاقة قوية مع مقدمي التمويل.					

14- يحافظ البنك على تواجده الدائم في أسواق التمويل.
15- يدير البنك مراكز السيولة اليومية والمخاطر التي يتعرض لها.
16- يقوم البنك بالتمييز بين الأصول المرهونة والغير مرهونة.
17- يقوم البنك بتحديد إمكانية تسييل الأصول عند اللزوم، ومراقبة النظم القانونية وأماكن التواجد الجغرافي لضمانات الأصول.
18-يقوم البنك بإجراء اختبارات الضغط لمجموعة متنوعة من السيناريوهات الضغط على المدى القصير والمتوسط.
19- يستخدم البنك نتائج اختبار الضغط لضبط وتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف إدارة مخاطر السيولة.
20- يستخدم البنك نتائج اختبار الضغط في وضع خطط طوارئ فعالة.
21- يحدد البنك استراتيجيات معالجة نقص في السيولة في حالات الطوارئ.
22- يعمل البنك على اختبار خطط استراتيجيات معالجة نقص السيولة وتحديثها بانتظام للتأكد من فعاليتها من الناحية التشغيلية.
23- يُؤمن البنك مجموعة من السيناريوهات الضاغطة على وضعية السيولة باحتفاظه بحزمة من الأصول السائلة غير المرهونة.
24- يتأكد البنك من عدم وجود أي عائق قانوني أو تنظيمي أو تشغيلي لاستخدام الأصول للحصول على تمويل.
25- يلتزم البنك بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بوضعية السيولة.
26- تقوم السلطات الرقابية بالتأكد من مدى قدرة البنك على مواجهة الظروف الضاغطة للسيولة.
27- تراقب السلطات الرقابية التقارير الداخلية والتقارير الاحترازية ومعلومات السوق، لتقييم إطار إدارة مخاطر السيولة للبنك ووضعية السيولة.
28- تستجيب السلطات الرقابية لطلب المصرف لعلاج أوجه القصور في عمليات إدارة مخاطر السيولة أو وضعية السيولة في حال وجود مخاطر في الوقت المناسب.
29- يتواصل البنك المركزي بشكل دوري منتظم مع المصرف للإشراف والرقابة على مخاطر السيولة خلال الأوقات العادية وبدورية أكثر تسارعا في ظروف الضاغطة.
مدى العمل بنسب الرقابة العالمية لقياس مخاطر السيولة (نسبة التغطية السيولة ونسبة التمويل صافي المستقر)
30-يقوم البنك بحساب نسبة تغطية السيولة كل شهر في الحالة العادية وأكثر من مرة في الشهر في ظروف الضغط.
31-يقوم البنك بالإفصاح عن متوسط نسبة تغطية السيولة كل سنة.

32- يرفع البنك نسبة تغطية السيولة بشكل دوري للسلطات الإشرافية.
33- يحتفظ البنك بسيولة كافية من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة تغطي صافي التدفق الخارج خلال 30 يوما.
34-قام البنك بتطبيق نسبة تغطية السيولة منذ سنة 2015.
35-توافقت نسبة تغطية السيولة مع الجدول الزمني المقرر من لجنة بازل (يجب أن لا تقل عن 60% سنة 2015، ترتفع النسبة بمعدل 10% كل سنة حتى تصل لتقدير النهائي في سنة 2019 بـ 100%).
36-قام البنك بالاعتماد على نسبة التمويل الصافي المستقر بدءً من 1 جانفي 2019 بنسبة لا تقل عن 100%.
37- يقوم البنك بحساب نسبة التمويل الصافي المستقر مرة واحدة كل سنة.
38- يعتمد البنك على جزء من رأس المال والالتزامات كمصادر أموال لفترة تمتد لسنة واحدة على الأقل.
39- يحتفظ البنك بتمويل مستقر لجزء من انكشافاتها خارج الميزانية التي من المتوقع ان يكون بها متطلبات تمويل خلال سنة واحدة.
40- يتم حساب إجمالي التمويل المستقر المتاح والمطلوب بالإعتماد على أوزان ترجيحية.
الأدوات الكمية لرصد مستويات إدارة مخاطر السيولة في المصرف
أداة عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي في رصد مخاطر السيولة في المصرف
41-يمكن للبنك تحديد مقدار السيولة المطلوبة بالاعتماد على آجال استحقاق الالتزامات التعاقدية.
42-يقوم البنك بتقييم دوري لملائمة آجال استحقاق الالتزامات التعاقدية على تحديد المخاطر في كل مؤسسة.
43-يقوم البنك بإعداد تدفقات الأصول حسب آخر استحقاق ممكن.
44- يقوم البنك بوضع التدفقات النقدية للخصوم حسب أول تاريخ ممكن للخروج.
45-يقوم البنك بتحليل عدم تطابق الاستحقاق بناء على خطط استراتيجية.
أداة تركز التمويل في رصد مخاطر السيولة في المصرف
46-يعتمد البنك على مؤشرات ترصد تركز عمليات التمويل بالجملة على مستوى الشركاء.
47-يعتمد البنك على مؤشرات ترصد تركز عمليات التمويل بالجملة على مستوى الأدوات المالية.

48-يعتمد البنك على مؤشرات ترصد تركز عمليات التمويل بالجملة على مستوى العملات.
49-يقوم البنك بإعداد تقارير لآفاق زمنية إما: أقل من شهر، 1-3 أشهر، 3-6 أشهر، 6أشهر -سنة، أو أكثر من سنة، تعطي مدى تركيز التمويل لعميل معين وبعملة معينة.
50-تساعد مؤشرات رصد عمليات التمويل بالجملة السلطات الرقابية على تحديد حجم المخاطر المرتبطة بإخفاق تعثر أي من المصارف أو انسحاب أي من مصادر التمويل بالجملة.
أداة الأصول المتاحة غير المرهونة في رصد السيولة في المصرف
51-يقوم البنك بالإبلاغ عن مبلغ ونوع وموقع الأصول غير المرهونة المتاحة المؤهلة للحصول على تمويل مضمون من البنوك المركزية.
52-يحدد البنك العملة التي يتم بها تقييم الأصول الغير مرهونة المتاحة.
53-يبين البنك الاقتطاع المقدر الذي يحتاجه البنك المركزي لكل أصل.
54-يحدد البنك القيمة المحولة إلى سيولة المتوقعة للضمان.
55-يقدم البنك تقريرا منفصلا عن ضمانات العميل المستلمة والتي يسمح لبنك بتسليمها أو إعادة رهنها.
56-تمكن أداة الأصول المتاحة الغير مرهونة البنك من تقدير حجم الالتزامات من السيولة التي يمكن توفيرها.
57-يدعم البنك نتائج أداة الأصول الغير مرهونة المتاحة بعدم تطابق الاستحقاق ومعطيات الميزانية الأخرى.
تحليل الوسائل المتعلقة بالسوق للرقابة على السيولة
58-يعتمد مشرفي البنك في تحديد الصعوبات المحتملة للسيولة بمراقبة البيانات على مستوى كل من: السوق، القطاع المالي، الخاصة بالبنك.
59-يستخدم البنك المعلومات المتأتية من الأسواق لتقيم خطة التمويل.
60-يحلل المشرفين في البنك التأثير المحتمل لاتجاه الأسواق الرئيسية على القطاع المالي والمصرف.
61-يقوم البنك بتتبع ما إذا كان القطاع المالي ككل يعكس تحركات السوق.
62-يقوم البنك بحساب نسبة تغطية السيولة لكل عملة من العملات.
63-يتابع البنك ويقيم السيولة المرتبطة بكل عملة من العملات المتعامل بها.

الملاحق رقم (3)

قائمة أسماء الأساتذة المحكمين

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	مكان العمل
عماري سمير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة
روابحية عيسى	أستاذ مساعد "ب"	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة
بلغرسة عبد اللطيف	أستاذ تعليم العالي	جامعة باجي مختار عنابة
خوالد أبو بكر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باجي مختار عنابة

الملحق رقم (3)

رد المحكمين

اسم الاستاذ	الملاحظات المحكم	نعم	لا
بلغرسة عبد اللطيف	إزالة الجنس والعمر من معلومات المستجوب	+	
	في العنصر 7 أضيفي كلمة المراجعة والتدقيق	+	
	في العنصر 31 يغير كالتالي: يقوم المصرف بالإفصاح عن متوسط نسبة تغطية السيولة كل سنة	+	
	في العنصر 59 يغير كالتالي: يستخدم المصرف المعلومات المتأتية من الأسواق لتقييم خطة التمويل	+	
روابحية عيسى	عند استخدام سلالم قياس الاتجاهات على غرار سلم ليكرت الخماسي (الذي يقيس درجة الموافقة) فإن العبارات أو الأسئلة يجب أن تتماشى مع هذا الغرض بمعنى أن تكون تبحث عن رأي أو موقف أو تقييم المبحوث للظاهرة المطروحة (أسئلة حول آراء واتجاهات المبحوثين) وأن لا تستعمل مع الأسئلة التي تتطلب حقائق		--------
	أغلب العبارات المستخدمة في هذه الاستمارة تكون الإجابة عنها ب (نعم) أو (لا) ولا تقيس درجة الموافقة		----------
	ينصح بإعادة صياغة العبارات بالشكل الذي تصبح معه تبحث عن رأي المستجوب في العبارة وليس البحث عن وجودها أو استعمالها لأنها حقيقة (إجابة واحدة) والاختلاف يكون في الإدراك أو الموقف منها		----------
عماري سمير	وضع تعريف إدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل 3 في الصفحة الأولى		----------
	وضع السنة الجامعية في الصفحة الأولى	+	
	إضافة اسم المشرف	+	
	تصميم المحور الأول غير جيد من الناحية الشكلية، وكان من الافضل تسمية المحور: بالبيانات الوظيفية، وحذف المتغير الخاص بالجنس، واضافة متغيرات اخرى اكثر اهمية، مثل عدد الدورات التكوينية بالمصرف.....الخ	+	
	المحور الثاني يذكر الهدف من المحور، وتوضح طريقة الإجابة.		------
	العبارات الطويلة رقم 5، 6، 8، 9، 10، 12،11، 17، 18، 19، 22، 23، 24، 27، 29،28. 35. 50.		------
	من الأفضل استخدام مصطلح استبيان بدلا من الإستمارة	+	
	درجات الموافقة تعكس من الأقل درجة إلى الأعلى درجة كما هو موضح أعلاه: غير موافق بشدة، .....موافق بشدة.	+	
	نستخدم مصطلح مصرفكم بدلا من المصرف في جميع فقرات الاستبيان، لذا يرجى الإلتزام بالملاحظة.....؟		------
	العبارات المؤشر عليها باللون الأصفر غير واضح محلها من الإستبيان، هل عبارة عن أبعاد وبالتالي لا بد ضبطها جيدا وترقيم الأبعاد، البعد الأول، البعد الثاني: .....؟؟؟؟؟؟؟ أم مجرد عبارات فقط العبارات هي: **يقوم المصرف بالإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مبادئ بازل III:، يقوم المصرف بحساب نسب الرقابة العالمية لقياس مخاطر السيولة (نسبة التغطية السيولة ونسبة**		

	التمويل صافي المستقر)، يعتمد المصرف على أدوات كمية ترصد مستويات إدارة مخاطر السيولة، يعتمد المصرف على أداة عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي في رصد مخاطر السيولة، يعتمد المصرف على أداة تركز التمويل في رصد مخاطر السيولة، يستخدم المصرف الأصول المتاحة غير المرهونة في رصد السيولة، يحلل المصرف الوسائل المتعلقة بالسوق للرقابة على السيولة.		
	توحيد المصطلحات: أحيانا يتم استخدام مصطلح البنك، وأحيانا مصطلح المصرف.....البنك اشمل من المصرف. العبارات التي تم إستخدام مصطلح بنك: 4.	+	
	توحيد الصياغة في بداية العبارات: أحيانا تكون بصيغة الحاضر، وأحيانا بصيغة الماضي: قام، تقوم،		------
	أغلبية العبارات طويلة، ومن الأفضل تبسيط العبارات وصياغتها بشكل مختصر، وتفادي التكرار، والتركيز على العبارات المهمة فقط.		------
	عدد عبارات الإستبيان كبير جدا، من الأفضل الإختصار في حدود 45-55 عبارة على الأكثر.		------
	تحذف في العبارة 7 (على الأقل مرة كل سنة.).....تحذف		------
خوالد أبوبكر	إضافة جمهورية جزائرية د ش + وزارة التعليم العلمي	+	
	شعار الجامعة يمينا وشعار الكلية يسارا	+	
	كل الإشعار الأولى تنتقل إلى منتصف الصفحة	+	
	عينة الدراسة تتكون من الإدارات العليا ومديري البنوك الجزائرية	+	
	استعمال مصطلح "استمارة"		------
	إضافة اسم ولقب المشرف رتبته وايميله يسارا	+	
	إضافة السنة الجامعية	+	
	تسمية المحور الأول بـ "البيانات الشخصية والديمغرافية لعينة الدراسة"		------
	إضافة خانة أخرى في المسمى الوظيفي	+	
	اقتراح تعديل العنوان إلى "إدارة السيولة المصرفية في الجزائر وفقا لمقررات لجنة بازل 3"		------
	عنوان المحور الثاني ينتقل "إدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل 3 في البنوك الجزائرية"		-----
	أخطاء مطبعية	+	
	اقتراح لعناوين وأبعاد مكونات إدارة السيولة يقسم المحور الثاني إلى 4 أجزاء أساسية: 1-مدى توافق مقومات الإدارة والرقابة على مخاطر السيولة وفق مبادئ لجنة بازل 3 في البنوك الجزائرية، 2-نسبة تغطية السيولة، 3-نسبة صافي التمويل المستقر، 4-اختبارات الضغط.		-------
	يتم إدراج في المحور الثاني الجزء 1- مدى توافق مقومات الإدارة والرقابة على مخاطر السيولة وفق مبادئ لجنة بازل 3 في البنوك الجزائرية: مختلف البنود الأساسية للجنة بازل 3 منها: .تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رؤوس أموال البنوك لقضية الشرائح الثلاثة، .تغطية المخاطر وفق بازل		----------

	3، .نسبة الرافعة المالية أكبر من 3%، .ضرورة عدم ارتباط عمليات الإقراض بالدورة الاقتصادية وتكوين مؤونات الأخطار. كما لا يتعين نسيان وسادة الأمان "2.5"		
	من المستحسن استخدام مصطلح بنك بدل مصرف في الدراسات المحلية الجزائرية	+	
	تم تعديل نص الصفحة الأولى إلى "**سيداتي/سادتي يشرفنا** أن تمنحونا **جزء** من وقتكم الثمين، **للإجابة على هذه الإستمارة المتعلقة** بجمع المعلومات في إطار التحضير لنيل شهادة **دكتوراه الطور الثالث /علوم** موضوع "إدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل 3" كما نحيطكم علما أن هذه الاستمارة **لغاية** علمية بحتة، إضافة إلى ذلك نضمن لكم سرية المعلومات لذا نرجو منكم إعطاء العناية الكافية **أثناء** ملء هذه الاستمارة **من خلال وضع علامة (x) في الخانة التي تتوافق مع رأيكم**، لأن جودة وفعالية النتائج تعتمد على موضوعية وجودة المعلومات المقدمة. **أخيرا لا يسعنا إلا أن نشكركم على حسن تعاونكم معنا**.	+	
	ثانوي فأقل+ديبلوم	+	
	المسمى الوظيفي: -موظف في إدارة المخاطر، -موظف في مصلحة المالية والمحاسبة، -موظف في مصلحة التدقيق والدراسات المصرفية، -أخرى....أذكرها.	+	
	إدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل 3 في المصارف الجزائرية.	------	
	مدى توافر مقومات الإدارة والرقابة على خطر السيولة وفق مبادئ بازل 3 في البنك	------	
	العبارة 9: بنك بدل مصرف وباقي العبارات	+	
	العبارة 24: للحصول على التمويل	+	
	مدى العمل بنسب الرقابة العالمية لقياس مخاطر السيولة (نسبة التغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر) في المصرف، الأدوات الكمية لرصد مستويات إدارة مخاطر السيولة في المصرف، أداة عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي في رصد مخاطر في المصرف، أداة تركز التمويل في رصد مخاطر السيولة في المصرف، أداة الأصول المتاحة غير المرهونة في رصد السيولة في المصرف، تحليل الوسائل المتعلقة بالسوق للرقابة على السيولة في المصرف.	+	
	الأخطاء المطبعية: 30-في **ظروف** الضغط بدل في الظروف الضغط، 31-نسبة **تغطية** السيولة بدل نسبة التغطية السيولة، 32-**الإشرافية** بدل الاشرافية، 36- **بدءَ** بدل بدأ، 42- يقوم المصرف بتقييم دوري لملائمة آجال استحقاق التعاقدية **مع** تحديد المخاطر في كل مؤسسة. 45-يقوم المصرف بتحليل عدم تطابق **بناء** على خطط استراتيجية. 58-يعتمد **مشرفي** المصرف في تحديد الصعوبات المحتملة للسيولة **على** مراقبة البيانات ..، 59- **تقييم**، 60-يحلل المشرفين ؟؟ المصرف.	+	
	كتابة العبارة 62، 63 بخط عادي.	------	

ملحق رقم (5)

		Unweighted value by residual maturity				
(in currency amount)		No maturity[6]	< 6 months	6 months to < 1yr	≥ 1yr	Weighted value
ASF Item						
1	Capital:					
2	*Regulatory capital*					
3	*Other capital instruments*					
4	Retail deposits and deposits from small business customers:					
5	*Stable deposits*					
6	*Less stable deposits*					
7	Wholesale funding:					
8	*Operational deposits*					
9	*Other wholesale funding*					
10	Liabilities with matching interdependent assets					
11	Other liabilities:					
12	*NSFR derivative liabilities*					
13	*All other liabilities and equity not included in the above categories*					
14	**Total ASF**					
RSF Item						
15	Total NSFR high-quality liquid assets (HQLA)					
16	Deposits held at other financial institutions for operational purposes					
17	Performing loans and securities:					
18	*Performing loans to financial institutions secured by Level 1 HQLA*					
19	*Performing loans to financial institutions secured by non-Level 1 HQLA and unsecured performing*					

	loans to financial institutions					
20	*Performing loans to non- financial corporate clients, loans to retail and small business customers, and loans to sovereigns, central banks and PSEs, of which:*					
21	*With a risk weight of less than or equal to 35% under the Basel II Standardised Approach for credit risk*					
22	*Performing residential mortgages, of which:*					
23	*With a risk weight of less than or equal to 35% under the Basel II Standardised Approach for credit risk*					
24	*Securities that are not in default and do not qualify as HQLA, including exchange-traded equities*					
25	Assets with matching interdependent liabilities					
26	Other assets:					
27	*Physical traded commodities, including gold*					
28	*Assets posted as initial margin for derivative contracts and contributions to default funds of CCPs*					
29	*NSFR derivative assets*					
30	*NSFR derivative liabilities before deduction of variation margin posted*					
31	*All other assets not included in the above categories*					
32	Off-balance sheet items					
33	**Total RSF**					
34	**Net Stable Funding Ratio (%)**					